مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية

تصدر باللغة العربية

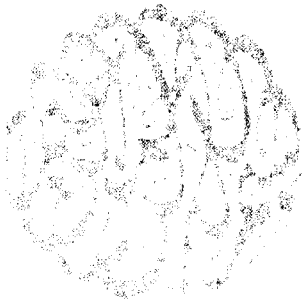

مجلة قاريونس العلمية

تعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية

تصدر باللغة العربية

هيئة التحرير

د. الهادي أبو لقمة :

د. سعد بن حميد :

د. أحمد القلاي :

سليمان الجروشي :

د. محمد خليفة الدناع :

د. أبو القاسم الطبولي :

أ. عبد الرحمن الشريدي :

المراسلات والمقالات : مجلة قاريونس العلمية - جامعة قاريونس

ص.ب : ١٣٠٨ بنغازي 40175 هاتف : ٩٠١٤٨

محتويات العدد

كلمة العدد 5
أسرة التحرير

الاستعداد والتدريب على السلاح قبل الغزو الإيطالي 9
إعداد: علي عمر الهازل

دراسة تحليلية للسياسة الصناعية في ليبيا 23
أ. عبد السلام أفحيمة ـ د. فيصل مفتاح شلوف

معالجة المخلفات البشرية والحيوانية والنباتية 47
د. علي حمزة

أثر التسويق في التنمية الاقتصادية 73
د. ماهر النقيب

عدن والاحتلال البريطاني 89
د. سعد موسى

عملات قديمة من مدينة توكرة الأثرية 127
أ. فؤاد حمدي بن طاهر

الرواية الشفهية والمصادر المدّونة في كتابة التاريخ 154
د. ميلاد المقرحي

إقليم حوض البحر المتوسط 175
د. محمد إبراهيم حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي القارىء

يسعدني أن أضع بين يديك العدد الثاني لعام 1990 من مجلة قاريونس العلمية، التي آمل أن تكون أعدادها السابقة قد لبت لك ولو بعض ما تطمح في الاطلاع عليه، وعاد عليك بالفائدة المرجوة، التي نأمل بحق في استمرار تزويدك بها وفي أفضل صورة، حتى نكون عند حسن الظن، ونسهم بالتالي في تنمية مدارك كل الذين يسعون وراء هذه الغاية النبيلة.

ومع إدراك أسرة التحرير الكامل لما يتحتم عليها القيام به، حتى تكون الفائدة أعم وأشمل، فإنها ترجو وبنفس القدر من الأمل، أن تغدو مادة مجلتها أكثر تنوعاً، وأعمق محتوى، وأفضل إخراجاً، وأكثر التزاماً بالمواعيد المقررة لها. وعليه فإنه بقدر حرصنا على دوام رفع مستوى ما نقدمه لكم، نرجو ألاّ تبخلوا علينا بإسهامكم في إمدادنا بكل ما هو جديد ويستحق إطلاع الآخرين عليه حتى تضيفوا بدوركم لبنة لبناء صرح مجتمعكم المتأهب دوماً لتحقيق نمو أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً.

والله الموفق

أمين التحرير

شروط النشر في المجلة

- أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة وأسلوب جيد.
- أن يكون البحث قد كتب حديثاً ولم يسبق نشره.
- أن تتوافر في البحث الموضوعية والمنهج العلمي في البحث والتوثيق.
- يجب ألا تزيد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة.
- يتم تقييم البحوث التي ترد إلى المجلة من قبل متخصص وفقاً للأسس المتبعة، والبحوث لا تعاد إلى أصحابها سواء قبلت للنشر أم لم تنشر.
- أن يتضمن البحث اسم كاتبه ثلاثياً، ومعلومات عن مجال تخصصه.
- أن يذكر الباحث ثبتاً بالمراجع التي رجع إليها في بحثه.
- البحوث والمقالات تعبر عن وجهة نظر أصحابها.

مقالات مجانية: قاريونس العلمية

العدد 2 سنة 1990م

1 ـ الاستعداد على السلاح قبل الغزو الإيطالي
2 ـ دراسة تحليلية للسياسة الصناعية في ليبيا.
3 ـ معالجة المخلفات البشرية.
4 ـ أثر التسويق في التنمية الاقتصادية.
5 ـ عدن والاحتلال البريطاني.
6 ـ العملات البيزنطية.
7 ـ الرواية الشفوية.
8 ـ حوض البحر المتوسط.

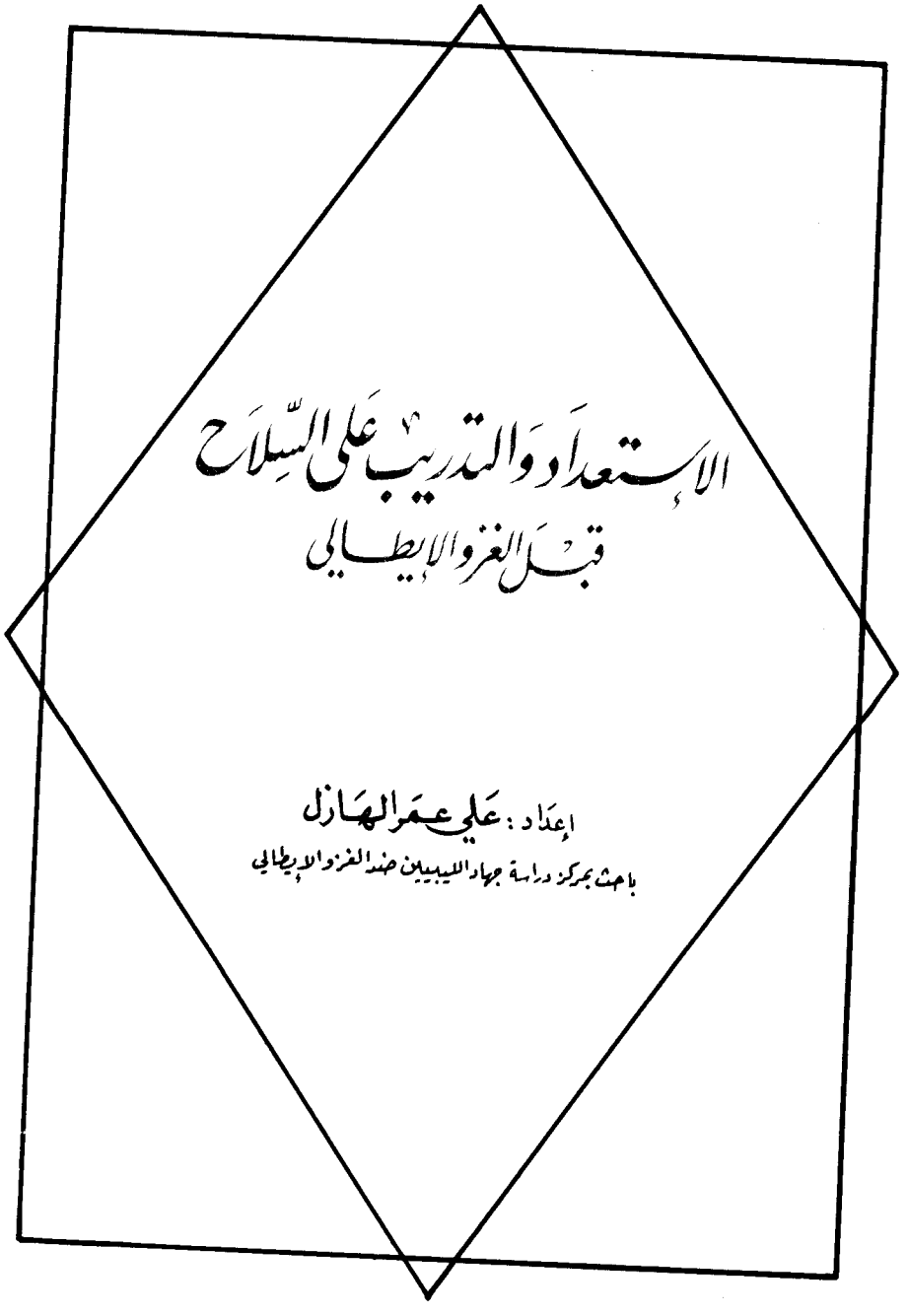

الإستعداد والتدريب على السلاح قبل الغزو الإيطالي

إعداد : علي عمر الهازل
باحث بمركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي

الإستعداد والتدريب على السلاح قبل الغزو الإيطالي(*)

يجد الباحث أو الدارس لتاريخ حركة الجهاد الليبي ضد الغزو الإيطالي، صعوبة في الحصول على ما يريد حول أي موضوع، خصوصاً حول مثل موضوع هذا البحث، لأن معظم الدراسات التاريخية لحركة الجهاد تركز في أغلبها على دراسة التاريخ السياسي، بالإضافة إلى أن الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، لا يمكن تناولها أو الحصول عليها بسهولة ويسر، ولا يمكن العثور عليها إلا بعد الخوض في ذلك الإرث الحضاري المهمل من مناحي الحياة الاجتماعية الداخلية، على أية حال لن ادّعي إنني أتيت بشيء جديد، أو إنني استوفيت جميع جوانبه، إنها مجرد محاولة لا أكثر ولا أقل، تبدأ بمحاولة إعطاء صورة بسيطة عن الاستعداد والتدريب على السلاح قبيل الغزو الإيطالي، فما إن جاء الاحتلال البريطاني لمصر سنة 1882 م، وإعلان الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 م حتى اعتبر ذلك حافزاً لكي يتحرك الشعب في ولاية طرابلس الغرب من أجل الوقوف أمام الخطر الأوروبي المحدق بليبيا من الشرق والغرب، ولعل خير مثال على ذلك حركة إبراهيم سراج الدين[1].

(*) تمت مناقشة هذا الموضوع في محاضرة عامة ضمن الموسم الثقافي الذي يشرف عليه مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، يوم الأربعاء الموافق 1990/5/23.

(1) إبراهيم سراج الدين ولد بالمدينة المنورة سنة 1272 هـ الموافق 1855 م. وخرج لطلب العلم إلى مكة ومنها

شعر الأهالي بالخطر الأوروبي منذ وقت مبكر إذ نجد أن الشيخ محمد النعاس البوسيفي[2]، يصدر إنذاراً يدعو فيه المسلمين إلى اليقظة، والحذر، وأخذ الحيطة منذ عام 1870 م.

أثمرت مطالب الأهالي، ولو جزئياً، في عهد الوالي أحمد راسم باشا الذي تولى السلطة من سنة 1882-1898 م، حيث تابع جهود هذا الوالي سلفه محمد نظيف باشا في استعدادات ولاية طرابلس ضد الخطر الأوروبي، واستجاب لمطالب الأهالي إذ اتجهت جهوده إلى تدريب الراغبين على حمل السلاح، وإنشاء الاستحكامات للدفاع عن طرابلس بمعاونة الفريق وصفي باشا الذي فصل من منصبه في أواخر عام 1882 م، حيث تم في العامين الأول والثاني من ولاية أحمد راسم باشا انشاء برج التراب الذي يقع في الجنوب الغربي من طرابلس، بارتفاع خمسين متراً على ساحل البحر، وزود بعدد من المدافع طراز كروب[3].

فقد ذكرت جريدة الجوائب الصادرة في 27 رجب سنة 1299 هـ الموافق 1882 م، ما يأتي تحت عنوان التجهيزات العسكرية في طرابلس الغرب «... في مقتضى القرار العالي بإنشاء استحكامات في نقاط مناسبة، سواء داخل البلد أم خارجها أو في السواحل، وقد أنشئت وأكملت إلى حد الآن استحكامات في بعض المواقع من تلك النقاط متينة للغاية على موجب فن الحرب، صالحة لكل نوع من المقاومات والمدافعات ووضع في كل منها ما يلزم من مدافع كروب من الطراز

إلى مصر والهند وتونس والجزائر، ثم عاد إلى مصر وعند احتلالها من طرف الإنجليز غادرها إلى بنغازي ثم إلى طرابلس وهناك تعرف على الشيخ حمزة ظافر المدني، وأحمد النائب، وأسسوا جمعية خيرية هدفها تبصير الأهالي بالمطامع الأجنبية في البلاد وتم القبض عليه وقدم إلى المحاكمة. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتاب أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي (1882-1911 م) القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، سنة (1971 م)، ص 348.

(2) أحد رجال الدين من قبيلة أولاد بوسيف بالقبلة نشر نص الإنذار بكتاب/ المبروك علي الساعدي، موسوعة روايات الجهاد، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس - ليبيا، 1938 م، ص 131.

(3) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مصدر سابق، ص 90 - 92.

الجديد، وأن ذوي الحمية من الأهالي يذهبون كل يوم على طريقة المناوبة لمحل الاستحكام الكبير الذي بدىء بإنشائه قبل هذا في النقطة المسماة برج التراب الكائنة داخل السور، ويعاونون العساكر السلطانية في عمليات البناء. . . .»[4].

وفي عهد الوالي أحمد راسم باشا أيضاً تم تدريب الأهالي على حمل السلاح وإعدادهم لكل أنواع المقاومة، إذا تعرضت البلاد لأي غزو خارجي، ويقول (اتوري روسي): إن الوالي أحمد راسم باشا وزع السلاح على الأهالي بعد الاحتلال الفرنسي لتونس، والإنجليزي لمصر في محاولة لتهدئتهم، وقد كان الأهالي في ذلك الوقت معفين من الخدمة العسكرية شأنهم في ذلك شأن أهالي كل الولايات العثمانية[5].

ويذكر أيضاً أن السلطات العثمانية في طرابلس قد أعفت أهالي بعض القبائل من الضرائب، مقابل تزويدها الجيش العثماني بالعناصر البشرية اللازمة له وقد شملت هذه الخدمة التطوعية في سنة 1880م قبائل المحاميد، وشملت أيضاً قبائل الشاطىء بفزان سنة 1887م[6].

كما قام أحمد راسم باشا بتوزيع أسلحة من نوع كاباك على أهالي الزاوية للدفاع عن أنفسهم[7]، وعندما استتب الأمن على الحدود التونسية استرد الوالي هذه الأسلحة من الأهالي.

وقد طلب الوالي أحمد راسم باشا من الحكومة العثمانية في استانبول إرسال

---

(4) النص منقول من كتاب أحمد بك النائب الأنصاري، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، الجزء الثاني، نشره الطاهر أحمد الزاوي، مطبعة الاستقامة، سنة 1961 م، ص 7,6.

(5) اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م، تعريب خليفة التليسي، بيروت ـ لبنان: دار الثقافة سنة 1974 م ص 413.

(6) اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م، مصدر سابق، ص 415 – 414.

(7) الغرض من توزيع السلاح على الأهالي بالزاوية هو الخوف من التوسع الفرنسي شرقاً بعد احتلال تونس وأغلب الروايات الشفوية الموجودة بقسم الرواية الشفوية بمركز دراسة الجهاد الليبي تؤكد ما ذهب إليه أو ما ذكره اتوري روسي في كتابه، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911 م حول هذه النقطة، ص 15.

المزيد من السلاح إلى طرابلس، لأن العشرة الآلاف بندقية نوع شنايد المرسلة في السابق لا تكفي، وطلب إرسال عشرة آلاف بندقية أخرى[8]

أخرج الوالي أحمد راسم باشا إعلان التدريب في منشور رقم 35 بتاريخ 1865/7/3 م، وقد نص هذا المنشور[9] على حث الأهالي على المبادرة للتدريب على استعمال الأسلحة التي وصلت بكميات كبيرة، وسيتم توزيعها على جميع المراكز والمتصرفيات والأقضية والنواحي[10] وتم توزيع السلاح على أفراد الشعب الذين يحضرون التدريب الذي سيقوده ضباط وجنود خصصوا لهذا الغرض حتى يكون الشعب على أهبة الاستعداد للدفاع عن الوطن في حالة التعرض لأي خطر خارجي وقد أصبحت طرابلس مقر فرقة عسكرية وهي الفرقة الخامسة عشرة النظامية إضافة إلى الكتيبة الخامسة عشرة للقناصة ولواء المشاة التاسع والثلاثين وآليات فرسان ومدفعية[11].

ونلاحظ من الرسالة المرسلة من قائد عساكر طرابلس المشير عارف باشا إلى استانبول بتاريخ 1896 م، التي يذكر فيها عدد العساكر المقيمين بطرابلس إذ يقول «. . . يوجد بها طابور من المشاة وثلاثون من الفرسان وخمسة عشر مدفعياً في موقع فروة وسيدي علي والعجيلات، والعلالقة والزاوية ومركزهم زوارة كما يوجد طابوران من المشاة، الأول في يفرن والثاني في الزنتان موزعان على نالوت ومزدة وفساطو وغدامس ودرج مع عشرين من الفرسان[12].

ويوجد كذلك طابور من المشاة وعشرون من الفرسان وخمسة عشر مدفعياً في

---

(8) خليفة الذويبي، لمحات عن الحالة العسكرية في طرابلس قبيل الغزو الإيطالي، مجلة الشهيد، دورية تصدر عن مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، العدد الخامس، طرابلس مطابع الثورة العربية، سنة 1984 م، ص 11.

(9) وثيقة رقم (195 ج) ملف التدريب العسكري، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.

(10) النظام الإداري بولاية طرابلس الغرب في عهد الدولة العثمانية.

(11) خليفة الذويبي، لمحات عن الحالة العسكرية في طرابلس، مصدر سابق، ص 11.

(12) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخي ليبيا الحديثة، الوثائق العثمانية، ترتيب ومراجعة وتقديم د. أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي، سنة 1974 م، ص 16.15.

سرت ومسلاتة ومصراتة ومركزهم الخمس، بالإضافة إلى ترهونة وورفلة، كما يوجد بمنطقة الجفارة ثلاث سرايا من المشاة، توجد رئاستهم بطرابلس[13].

وفي عهد هذا الوالي تم إنشاء المدرسة الحربية بباب البحر وعلى الرغم من تلك المحاولات التي تمت في عهد الوالي أحمد راسم باشا فإن المطلب بضرورة التدريب والاستعداد العسكري لم يؤخذ مأخذاً جدياً إلا في عهد الوالي نامق باشا الذي تولى السلطة سنة 1889 - 1899 م حيث وجه إنذاراً للأهالي للتدريب على السلاح وتكونت على أثر هذا النداء لجنة للتسليح، قررت في يوم 1898/2/27 م توزيع الأسلحة والذخيرة على مراكز تدريب الأهالي حتى تكون قريبة من أماكن تجمعاتهم ويسهل عليهم تناولها من المستودعات إذا تعرضت البلاد إلى غزو أجنبي[14] وعليه تم توزيع إحدى عشرة ألف بندقية وتسعمائة صندوق ذخيرة على الأقضية والنواحي مع ترك حوالي خمسة آلاف بندقية للاحتياط[15].

وهنا أود الإشارة إلى أن نداء الوالي نامق باشا، وقرار اللجنة الخاصة بالتسليح، لم يشيرا إلى عمر المتدرب، وكذلك الفترة الواجب حضورها بقصد التدريب، إلا أنه طلب الأهالي في طرابلس بتاريخ متأخر: 1901/9/17 م تحديد عمر المتدرب، بحيث يكون بين عشرين وأربعين سنة[16].

وبالنسبة لفترة التدريب فيتضح من الرسالة المرسلة إلى قضاء غريان بتاريخ 1899/8/11 م أن مدة التدريب العسكري قد حددت شهراً للاميين ونصف هذه المدة لمن يجيد القراءة والكتابة [17].

(13) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، مصدر سابق، ص 17.
(14) انتولي ج. كاكيا، ليبيا خلال العهد العثماني 1835 ـ 1991 م، طرابلس، دار الفرجاني، سنة 1975 م، ص40.
(15) انتولي ج. كاكيا، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، مصدر سابق، ص 41.
(16) وثيقة رقم (2) ملف معارك الجهاد، شعبة الوثائق والمخطوطات، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس.
(17) وثيقة رقم (197 ج) ملف التدريب العسكري، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس مصدر سابق.

ويبدو أن الأهالي لم يكونوا راضين عن هذه المدة مما أدى بأهالي طرابلس إلى المطالبة بأن تكون المدة أطول لاكتساب تدريب عسكري جيد.

أما بخصوص أماكن التدريب، فقد خصصت لجنة التسليح المذكورة آنفاً التي كانت برئاسة أمير اللواء زهدي، وعضوية رئيس الأركان الميرالاي عبد الرحمن والميرالاي الركن أحمد رفيع، وأميرالاي رائف ـ ميدان البرهانية ـ قرب ميدان الغزالة، وفي مواجهة مجلس الأمة الاتحادي سابقاً ـ لتدريب سكان المدنية، وميدان السوق قرب سيدي الشعاب لسكان سوق الجمعة وحديقة الحميدية لسكان الهنشير ومعسكر المدفعية بشارع الزاوية لسكان المنشية وتقوم مفرزة مكونة من أربعين جندياً وملازماً بقيادة اليوزباش أحمد أفندي من كتيبة القناص[18].

وفي ترهونة تولى البناباش فرحات قيادة التدريب بحيث يشرف على الكتائب الموجودة في الخمس وورفلة وتتولى هيئة الأركان تكوين الكتائب وقيادتها وتحركاتها في مواقف الدفاع والهجوم على الأسلحة وتعليم الرماية واستعمال لوحة التسديد، هذا وقد اشترط على كل فرد حمل كيس على ظهره لاستيعاب تموين خمسة أيام وحزام يسع عشر دستات من الطلقات.

أما بخصوص قبول المتدربين، فكان يتم اختيار القادرين منهم على استعمال السلاح، وتحمل مشاق السفر، مع توفر شرط السن القانونية، المشار إليها في السابق وعدم قبول ذوي العاهات ومن يعولون أسراً، وقد تم فتح سجلات لقيد أسماء الأفراد، وسنهم وقبائلهم للاحتفاظ بهم في سجل خاص في دار الحكومة المحلية وإرسال سجل آخر إلى مجلس الولاية كما تحفظ صورة ثالثة منه لدى رئاسة أركان الفرقة العسكرية، ويقوم الموظفون والضباط المكلفون بالتدريب بصيانة الأسلحة وإيداعها في المخازن كل يوم عقب الانتهاء من التدريب[19].

وفرض أيضاً على أصحاب الخيول أن يتدربوا أولاً على تدريب المشاة ثم

---

(18) وثيقة رقم (37) ملف معارك الجهاد مركز دراسة الجهاد الليبي، مصدر سابق.

(19) وثائق رقم (65 - 77 - 88 - 90 - 92)، ملف معارك، مركز الجهاد الليبي، مصدر سابق.

تشكيل سرايا منهم يتم تدريبهم على الكر والفر حسب نظام سلاح الفرسان وعلى أن تكون مدة التدريب خمسة أيام في الأسبوع.

وفي عهد الوالي نامق باشا حاول فرض التجنيد على الأهالي الذين رفضوا ذلك الإجراء، وقاموا بحركة عصيان انتهت بالهجوم على مدينة طرابلس سنة 1899 م، فقد تم صد هذا الهجوم وسجن قائد الحامية في طرابلس بحري باشا، وسجن معه أيضاً بعض رؤساء القبائل[20].

وحول نقطة رفض الأهالي التجنيد يقول كاكيا «. . . . لقد رفض الأهالي تجنيدهم من قبل السلطات العثمانية في البداية خوفاً من إرسالهم إلى حروب بعيدة عن بلادهم لا طائل منها، لكن السكان عادوا فرحبوا بالتجنيد منذ شعورهم بالخطر الأجنبي، وبصفة خاصة مع بداية ازدياد النشاط الإيطالي في البلاد. . . .»[21].

ونستدل من المعلومات المتوفرة بالوثائق العثمانية بدار المحفوظات التاريخية ومركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي بطرابلس أن الوالي نامق باشا قد وجه نداء إلى السكان يحث فيه على التدريب على النظم العسكرية وقد ورد فيه «. . . لقد سبق من البيان مع القسم بأن لا أصل لما اختلقه المرجفون، إن المراد من هذا التعليم أخذ العساكر الشهانية المنصورة المرابطين بهذا الطرف من أولاد الأناضول والأستانة والشام وهم من طرف أمير المؤمنين نصره الله حاميه لهذا الديار عندما يتصدى إليها أحد فيشتركون معهم في الدفاع عن وطنهم وحريمهم وهم الأولى بالمحافظة والدفاع عن ديارهم وأعراضهم وأموالهم. . . .»[22].

وجاء هذا النداء بعد أن أحجم السكان عن التدريب بسبب ما تردد من إشاعات مفادها أن الغرض من التدريب جمع العساكر للقيام بالخدمة في مناطق متفرقة من الدولة العثمانية.

---

(20) انتوي ج كاكيا، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، مصدر سابق، ص 64.

(21) انتوي ج كاكيا، ليبيا خلال العهد العثماني الثاني، مصدر سابق، ص 478.

(22) وثيقة رقم (36)، ملف معارك الجهاد، مركز الجهاد الليبي، مصدر سابق مع وثائق أخرى بملف التدريب العسكري، بدار المحفوظات التاريخية طرابلس لا تحمل أرقاماً.

ومن خلال الرسالة المرسلة من نامق باشا إلى الديوان السلطاني باستانبول بتاريخ 5 مارس 1898 م وبخصوص موضوع التدريب العسكري في طرابلس وكيفية تنظيمه نلاحظ ما يأتي:

1 ـ تم تدريب أربع عشرة كتيبة مشاة خلال الفترة القصيرة من حكم نامق باشا.

2 ـ تم تدريب خمسة ألايات فرسان.

3 ـ تقرر تقسيم مدة التدريب وهي أربعة أشهر خارج أوقات الزراعة والحصاد لكثرة عدد المطلوبين للتدريب وتعذر جمعهم في دفعة واحدة.

4 ـ حضور أفراد كل قبيلة بالمناوبة على أربع أو خمس دفعات.

5 ـ تصبح حامية طرابلس بعد إتمام تدريب جميع من يشملهم التدريب، مكونة من سبعين كتيبة، وثمانية عشر ألاي من الفرسان.

هذا وتضمنت الرسالة كشفاً بتشكيلات طوابير المشاة والفرسان الحميدية المحلية من خمسمائة جندي موزعين على الأقضية ومراكز التدريب[23].

وفي رسالة أخرى موجهة من الوالي إلى القائد العام بتاريخ 1897 م يقول فيها «. . . إننا ننشيء كتائب الحميدية كما فعلنا في بلاد الكرد والعرب. . .»[24] ومما تجدر ملاحظته من سياق نص هذه الرسالة أن التدريب كان تدريباً عاماً ويشمل الولاية بكاملها.

لقد تم تدريب ثلاثة طوابير في طرابلس، وخمسة في الساحل وواحد في جنزور واثنين في الزاوية حيث أعطيت لمن انتهى تدريبهم شهادة بذلك، وعلى أن يعود للتدريب شهراً كل عام لمدة ساعتين يومياً[25].

(23) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، مصدر سابق، ص 147.
(24) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، مصدر سابق، ص 148.
(25) عبد السلام أدهم، وثائق تاريخ ليبيا الحديث، مصدر سابق، ص 159.

ويقول الشيخ مصطفى بن صويد المصراتي في رسالة أرسلها إلى الشيخ محمد الأزهري الزنتاني ما نصه «. . . وإن سألت عن من بطرفنا من جهة الحكومة فهي حين هذا التاريخ الحمد الله بخير، الدولة مجتهدة في تعليم الناس حمل سلاح العسكرية، وأما من المنشية والساحل والمدينة تعلموا، وقد حضرت معهم مراراً وقد تُركوا من تعليمهم ويريدون تفريق السلاح عليهم وإلى الآن ما أعطوهم شيئاً أما الجبل إلى الآن لم يتعلم فالبعض منهم يتعلم والبعض الآخر نفر كالزنتان ومن بصددهم ولا نعلم ما المراد بهذا التعليم. . . .»[26].

وفي عهد الوالي حسين حسني باشا الذي تولى الحكم في سنة 1903 م شعر أهالي طرابلس بنوع من الضيق والاستياء من شدة بذاءة الصحف الايطالية وإمعانها في الشتم والتحريض على احتلال طرابلس، مما أدى إلى اجتماع بعض الأهالي من أجل القيام بمظاهرة ضد هذه الصحف، فمنعهم الوالي بحجة أن الحكومة الإيطالية لم تظهر ما يؤكد ما ذهبت إليه الصحف الأمر الذي دفع ببعض الأهالي إلى إرسال برقية إلى الأستانة توضح عقدهم العزم على مقاومة أي قوى تحاول التدخل أو الدخول لهذه البلاد وتؤكد أيضاً أن ارتباطهم بالدولة العثمانية أقوى من أي تدخل وأنهم مستعدون للدفاع، كما أنهم يتهمون الوزارة العثمانية بإهمال تحصين البلاد من الوجهتين البحرية والحربية، ويطلبون من الحكومة تزويد البلاد بالذخائر والمؤن التي تكفيها لمدة عام، وقد ختموا برقيتهم بالتالي «. . . وعلى كل حال فإن رجالنا وأولادنا قد عاهدوا الله والشرف والذمة على أن يريقوا بكل سرور آخر نقطة من دمائهم قبل أن تدنس تراب وطنهم أقدام السلطة الأجنبية. . . .»[27].

وعندما تولى حكومة ولاية طرابلس الغرب إبراهيم باشا سنة 1909 م وعين والياً وقائداً عاماً للجيش شرع في جمع جند الرديف وهم مجندون محليون سبق لهم أو

(26) علي مصطفى المصراتي، رسالة من الشيخ مصطفى بن صويد المصراتي إلى الشيخ محمد الأزهري الزنتاني، مجلة الشهيد، دورية تصدر عن مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، العدد الثالث، طرابلس، مطابع الثورة العربية، سنة 1982 م، ص 234.

(27) كور، فرانشيكو، ليبيا انتماء العهد العثماني الثاني، تعريب خليفة التليسي طرابلس، دار الفرجاني، سنة 1971 م، ص 161.

لم يسبق أن تلقوا تدريبات على السلاح ليجمع أكبر قدر ممكن من الجند للدفاع عن البلاد بأن فرض الجندية على السكان حيث أمكنه جمع حوالي سبعة آلاف جندي إضافة إلى الشروع في تحصين حدود البلاد من الجهتين الغربية والجنوبية[28].

وفي شهر يناير سنة 1911 م صدر فرمان سلطاني يطلب تجديد التجنيد الإجباري في طرابلس وبنغازي وفرضه وبدىء على الفور في تنفيذ العمليات اللازمة من أجل ذلك في كل المراكز الساحلية.

وفي شهر مايو من نفس العام كانت ترابط في طرابلس وبرقة الفرقة إثنان وأربعون بقيادة ضابط برتبة مشير وكانت تتألف من ما يأتي: ـ

1 ـ أربعة آلايات من المشاة تضم كل منها ثلاث كتائب.

2 ـ كتيبة من الرماة.

3 ـ آلاى فرسان يتكون من ثلاثة فصائل.

4 ـ ألاى مدفعية ميدان من مجموعتين كل مجموعة تضم ثلاث بطاريات مكونة من أربعة مدافع من طراز كروب عيار 75 مم.

5 ـ كتيبة مدفعية الحصون وتتكون من ثلاث سرايا[29].

وقد بلغت القوات في نهاية شهر مايو سنة 1911 م أربعة آلاف ومئتين وعشرة جنود عدا الضباط، منهم ثلاثة آلاف وعشرة في طرابلس والباقي في برقة.

وعند بداية شهر اغسطس سنة 1911 م قامت الحكومة العثمانية بتسريح حوالي أربعمائة وثمانين من جنود الرديف من طرابلس بعد أن أدو الخدمة العسكرية لمدة ثلاثة شهور وجندت عدداً آخر مماثلاً لهم لإداء الخدمة لنفس المدة.

ومع تصاعد الموقف بين تركيا وإيطاليا تواصلت عملية التجنيد ولو إننا لا

---

(28) الطاهر أحمد الزاوي، جهاد في طرابلس الغرب 3، بيروت، دار الفتح، سنة 1973 م، ص 40.
(29) خليفة الذويبي، مجلة الشهيد، مصدر سابق، ص 19.

نملك معلومات عن عدد الجنود المنخرطين إلا أن ما هو مؤكد هو أن تركيا أرادت العمل فعلاً على تطبيق قانون التجنيد الإجباري سنة 1911 م، وعقدت العزم على ذلك إلا أن الاحتلال الإيطالي عطل ما عقدت العزم على تحقيقه.

وأخيراً يتضح من المذكرة المقدمة في حق وزارة حقي باشا التي قام النواب الليبيون في مجلس (المبعوثان) بتقديمها، وأشاروا فيها إلى التقصير من طرف هذه الوزارة، واتهموه شخصياً بالخيانة العظمى وطالبوا بمحاكمته.

وقدمت المذكرة المشار إليها من قبل كلٍّ من صادق بالحاج ومحمود ناجي جبر اللذين عصيا مجلس المبعوثان بالأستانة وقد جاء بخصوص ما نتحدث عنه ما يأتي:

1 ـ كان عدد الموجودين بطرابلس بين خمسة عشر ألفاً وعشرين ألف عسكري تركي، من غير فرق الأهالي التي تتراوح أعدادها بين أربعين ألفاً إلى خمسين ألفاً من الذين تدربوا على استعمال السلاح، وفي عهد وزارة حقي باشا أهملت هذه القوات الشعبية، كما إن الحكومة نقلت عدداً من الجيش النظامي إلى اليمن وتناقص عدد الجيش في طرابلس إلى حوالي خمسة آلاف جندي فقط.

2 ـ طالب الأهالي بالانتظام في الجندية لدفع العدوان عن الوطن ومع ذلك فلم يزد عدد من اختيروا للتدريب على ثلاثة آلاف وأربعمائة فرد في حين بلغ عدد المتقدمين قرابة ستة عشر ألف مواطن.

3 ـ كانت في مخازن الولاية في طرابلس حوالي أربعة آلاف بندقية لتسليح الفرق المحلية عند الضرورة إلا أن حكومة حقي باشا نقلتها إلى الأستانة بحجة تغييرها بسلاح أفضل إلا أنها لم ترسل البديل[30].

---

(30) خليفة الذويبي، مجلة الشهيد، مصدر سابق، ص 22.

دراسة تحليلية للسياسة الصناعية في ليبيا

منذ دراسة 1951 م *

القائمان بالدراسة

أ. جمعه عبدالسلام افحيمة
محاضر مساعد ـ قسم الاقتصاد الزراعي
جامعة عمر المختار
البيضاء ـ ليبيا

د. فيصل مفتاح شلوف
محاضر قسم الاقتصاد الزراعي
جامعة عمر المختار
البيضاء ـ ليبيا

(*) بحث مُقدَّم إلى المؤتمر العلمي حول السياسات الصناعية في المغرب العربي المنعقد في الجزائر من الفترة 29 إلى 31 أكتوبر 1988 م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت نهاية الوجود الاستعماري الإيطالي في ليبيا وظهرت الدولة الجديدة «ليبيا» إلى الوجود ولكن لم تكن لها أي من مقومات الدولة فقد تولت بريطانيا إدارة منطقتي برقة وطرابلس وتولت فرنسا إدارة منطقة فزان وتسمى هذه الفترة «بعهد الإدارة البريطانية الفرنسية لليبيا» وامتدت هذه الفترة حتى عام 1951 م حيث أعلن استقلال ليبيا تحت اسم المملكة الليبية المتحدة وتضم ثلاث ولايات هي «برقة وطرابلس وفزان» في كل منها حكومة تتبع الحكومة الاتحادية.

وكانت الحالة الاقتصادية للبلاد في عهد الإدارة البريطانية والفرنسية أشبه ما تكون بفترة الحضانة للأطفال فلم تكن للبلاد أي موارد اقتصادية ذات قيمة فالحرب قد دمرت كل شيء ولم تكن هناك رغبة صادقة لدى بريطانيا وفرنسا للإنفاق بسخاء على هذا الشعب من أجل تنميته وإخراجه من محنته رغم أنهما كانتا مشتركتين في الحرب التي دارت رحاها فوق رأس هذا الشعب وكان من نتيجتها أن دمرت اقتصاديات هذه البلاد فأصبحت بلا محاصيل وبلا إنتاج حيواني وبلا طرق وبلا مبان ولا تعليم ولا عناية صحية ولا خدمات ومما يذكر أنه في أحد تقارير المصرف الدولي للتنمية في ذلك الوقت ظهر أن تقدير دخل الفرد في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية

كان بين 15 و 20 جنيهاً استرلينياً في السنة. وهذا يدل على مدى التدهور الاقتصادي للبلاد في تلك الفترة فلم تكن للبلاد أي صناعات تذكر سوى الصناعة الحِرَفية اليدوية.

وجاء يوم الاستقلال وكانت أول حكومة ليبية في ديسمبر 1951 م وبدأت معركتها مع التخلف وقلة بل انعدام الإمكانيات في جو من الشكوك والتشاؤم حول إمكانية أن تقوم لهذه الدولة قائمة... وأطلق مبعوث الأمم المتحدة بنجامين هيغنز الذي زار ليبيا بعد الاستقلال عبارته التشاؤمية المشهورة «إن ليبيا تجمع ضمن حدود دولة واحدة جميع المعوقات التي يمكن أن تكون قائمة في أي مكان: المعوقات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وإذا أمكن أن نصل بليبيا إلى مرحلة النمو القابل للاستمرار الذاتي فيكون هناك أمل لكل دولة في العالم».

وهكذا بدأت الدولة التي كان يبلغ عدد سكانها 1,1 مليون نسمة حياتها تحت ظروف صعبة وقاهرة فبدأت الدول تمد لها يد المساعدة المشروطة وغير المشروطة مثل أمريكا وبريطانيا وفرنسا ومصر وباكستان وتركيا. إلا أن المساعدات الأمريكية والبريطانية جاءت مقابل خدمات وتسهيلات تقدمها الحكومة الليبية لهاتين الدولتين مثل المطارات والموانىء والمجال الجوي والطرقات والمباني العامة والقواعد العسكرية.

وبهذه المساعدات استطاعت ليبيا أن تجتاز أحلك مراحل الخطر، حيث كان معدل الإنفاق العام يتزايد بشكل ملحوظ فمن 2,9 مليون دينار سنة 1952/51 م إلى 28,3 مليون دينار سنة 1960 / 1961 م إلى 34,5 مليون دينار سنة 1962/61 م وسبب الزيادة هذه هو ما قدمته بعض الدول ووكالات الأمم المتحدة من مساعدات مادية وفنية في ميادين الصحة والتعليم والزراعة والعمل والمواصلات، ثم لما كانت تنفقه شركات النفط من النقد الأجنبي على مشروعاتها داخل ليبيا، ومن كل ما تقدم يمكننا القول إن الاقتصاد الليبي في العقد الأول من الاستقلال كان يعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الأجنبية وعلى إنفاق شركات النفط العاملة في ليبيا.

وبعد اكتشاف النفط والبدء في تسويقه سنة 1961 م تغيرت البنية الاقتصادية

للبلاد وأصبحت ليبيا تعتمد على عائدات النفط في تغطيه نفقات االتنمية وبذلك يمكننا تقسيم حديثنا عن الصناعة في ليبيا إلى ثلاث فترات رئيسية هي فترة ما بعد الاستقلال إلى سنة 1961 م وفترة ما بين 1962 - 1972 م وفترة ما بين - 1973 1988 م .

الصناعة قبل النفط :

لم يكن هناك أي تركيز لدى الحكومة الليبية على التنمية الصناعية أو زيادة حجم الصناعات اليدوية فقد كانت البلاد تعيش على المساعدات الخارجية مما دعا الحكومة لاستغلال هذه المساعدات لتوفير الاحتياجات اليومية والضرورية فقط دون أن تكون هناك نظرة بعيدة لما يجب خلقه من جو صناعي في البلاد ولقد بلغت المساعدات الخارجية لليبيا منذ الاستقلال حتى سنة 1960 م ما يقرب من 74 مليون دينار كما هو موضوع بالجدول رقم (1).

فكما كانت هناك صعوبات في تمويل المشروعات الصناعية كانت هناك صعوبات في إيجاد الخبرات الفنية والإدارية لتسيير المشروعات الصناعية. فاكتفى النظام في تلك الحقبة من حياة ليبيا بمحاولة سد الاحتياجات الأساسية والضرورية للإبقاء على هذا النظام وللحيلولة دون سقوطه فلم يكن هناك أي نوع من التفكير في خلق صناعات وطنية حديثة حيث لا وجود لمصادر تمويل ولا وجود للخبرات الفنية والإدارية فكان من الحكمة فعلاً ألا تتجه البلاد نحو التصنيع في تلك الفترة لكي لا تبدد المساعدات المالية والفنية في مشروعات صناعية لا طائل من ورائها وتحفها مخاطر الفشل من كل السبل.

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن الصناعة في ليبيا قبل البدء في تصدير النفط كانت صناعات تقليدية بسيطة وصغيرة الحجم ورغم ذلك فقد أدت دوراً ملحوظاً في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني قدر سنة 1958 م بحوالي 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي لنفس العام 25٪ وكان حجم القوى العاملة بقطاع الصناعة في ذلك العام حوالي 20 ألف عامل وفي نفس الوقت كانت هذه الصناعات عاجزة عن التوسع الرأسي والأفقي بسبب المشاكل

الهيكلية للاقتصاد في ليبيا. فالسوق كان حجمه صغيراً ولا يسمح بالتوسع، والعمالة الفنية الماهرة غير متوفرة والمواد الأولية الخام غير موجودة والوقود غير كاف لزيادة حجم الصناعات... لذلك كله بقيت الصناعة صغيرة الحجم ومتركزة على الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ والنسيج اليدوي والدباغة وتعليب الأسماك وبالرغم من كل هذه المشاكل استطاعت الصناعة في ليبيا أن تنمو وذلك بِأن زَادَ حجم الإنتاج بنسبة أكثر من 50٪ وخاصة في صناعة تعليب الطماطم وعصر الزيتون وصناعة الأحذية.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن وجود شركات النفط العاملة في ليبيا بداية من سنة 1956 م قد ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الصرف المتزايد على العمالة الليبية من عام لآخر حتى وصل إجمالي ما أنفقته هذه الشركات داخل ليبيا من سنة 1957 حتى سنة 1960 إلى 47 مليون دينار ليبي وقد خلقت شركات النفط بمصروفاتها هذه انتعاشاً ملموساً في اقتصاديات البلاد وذلك بفتح فرص عمل أمام القوى العمالية الليبية وأيضاً بفتح سوق للسلع والخدمات المحلية وبذلك زاد الدخل العام والخاص. وفي الوقت نفسه ارتفعت أسعار السلع والخدمات وأجور العمال وتعتبر هذه من التأثيرات السلبية للنفط على الاقتصاد الليبي رغم أنه لم يبدأ تصدير النفط في تلك الفترة.

أما فيما يتعلق بخطط التنمية فقد مرت البلاد منذ الاستقلال بخطتين للتنمية وضعت الخطة الأولى الأمم المتحدة وبدأ تنفيذها عام 1951 م وتتكون هذه الخطة من ثلاث مراحل، كل مرحلة طولها ست سنوات. كان الهدف من المرحلة الأولى الاهتمام بالتدريب والتعليم وتنشيط الزراعة وإصلاح ما أفسدت الحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها على أرض ليبيا وتعتمد هذه المرحلة كلياً على المساعدات الخارجية وخصص لها من 5 - 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

أما المرحلة الثانية لخطة الأمم المتحدة للتنمية في ليبيا فكان هدفها الرئيسي تحقيق المزيد من التحسن في قطاع الزراعة وإنشاء بعض الصناعات الخفيفة وتشجيع الصناعات الحرفية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات وقد خصصت لهذه المرحلة من 10 - 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما المرحلة الثالثة والأخيرة لخطة الأمم

المتحدة لتنمية ليبيا فقد خصص لها 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكان من أهدافها خلق التوازن في القطاع الخارجي ومواصلة تنمية قطاعي الزراعة والصناعة والبدء في تحقيق إنماءات في الميكنة واستعمالاتها (انظر جدول 2).

وكانت خطة التنمية هذه قد وضعت في ظل فرضية أن هذه البلاد فقيرة جداً ولا تملك أي مورد قابل للاستثمار فانعكس ذلك على مدى فاعلية هذه الخطة بما تحمله من مؤشرات الإحباط النفسي والمعنوي للحكومة القائمة في ذلك الوقت.

وجاءت خطة التنمية الثانية قبل اكتمال خطة الأمم المتحدة لتنمية ليبيا ووضع بنود الخطة الثانية المصرف الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960 م ومدة هذه الخطة خمس سنوات وكان مجموع المخصصات للإنفاق العام على هذه الخطة 25 مليون دينار ليبي أي بواقع 5 ملايين دينار ليبي لكل سنة. خصص منها لقطاع الصناعة والحرف اليدوية 3٪ أي 750 ألف دينار تنفق على الصناعة والحرف اليدوية لمدة خمس سنوات.

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الإجمالي (1957 - 1961)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار ليبي	النسبة المئوية لمعدل النمو
1957	43	—
1958	52	20.9
1959	56	7.7
1960	61	8.9
1961	60	14.7

المصدر: د. يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي (الجزء الثاني)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1984، (صفحة 185).

جدول رقم (2)

المساعدات الأجنبية لليبيا 1952-1960 بآلاف الدينارات

البلد	السنة							
	35/52	54/53	55/45	56/55	57/56	58/57	59/58	60/59
الولايات المتحدة	554	490	2.386	4.055	4.739	9.136	3.20	3.20
بريطانيا	2.740	3.750	3.750	3.750	4.000	4.250	3.250	3.250
فرنسا	218	100	100	100	235		130	—
إيطاليا	10	10	10	10	10	10	1.010	—
مصر	—	—	—	10	10	10	10	—
تركيا	—	—	—	10	10	10	10	—
باكستان	—	—	—	—	—	—	10	—
الأمم المتحدة	233	275	208	215	61	262	260	250
المجموع	3.755	4.625	6.474	8.150	9.265	13.688	13.129	14.884

المصدر: د. شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس.

الصناعة

ولم تدم خطة البنك الدولي لتنمية ليبيا طويلاً فقد انقلبت كل الموازين رأساً على عقب حيث بدأ تدفق البترول وبدأ تصديره عام 1961 م وهكذا ارتفع الإنفاق على هذه الخطة من 25 مليون دينار ليبي إلى أضعاف هذا المبلغ (324,9 مليون دينار ليبي) ووقع تعديل جذري وكبير في خطة التنمية التي وضعها البنك الدولي وظهرت أول خطة تنمية تضعها الحكومة الليبية حيث تم وضع خطة تنمية خمسية تبدأ من سنة 1963 م وتنتهي سنة 1968 م وجاءت هذه الخطة في الوقت الذي تغيرت فيه سياسة البلاد حيث توحَّدَت الأقاليم الثلاثة واختفى نظام الولايات واختفت معه حكومة طرابلس وحكومة فزان وحكومة برقة وأصبحت تقود البلاد حكومة واحدة تحت اسم المملكة الليبية.

وأيضاً قبل هذه الفترة بأقل من سنتين استحدثت أول وزارة للصناعة في تاريخ ليبيا في آخر سنة 1961 م ومن ذلك التاريخ بدأ الاهتمام الفعلي بالتصنيع وبدأ معه ظهور صناعات وطنية ليبية ذات جدوى اقتصادية وكانت المخصصات الفعلية للإنفاق العام على أول خطة تنمية ليبية 324,9 مليون دينار ليبي موزعة على خمس سنوات ونفذت هذه الخطة الخمسية بنسبة 91,8٪ وهذا المعدل يعتبر أكبر معدل تنفيذي للخطط الليبية، أما الخطة الخمسية الثانية فلم يتم تنفيذها حيث تغير نظام الحكم وأسقط النظام الملكي وجاء النظام الجمهوري في سنة 1969 م . . .

أدى ذلك إلى انخفاض متوسط مستوى الأداء في قطاع الصناعة خلال السنوات 1968 – 1971 م حيث بلغ تقريباً 52٪ من الخطط المستهدفة.

جدول رقم (3)

مقارنة بين الاستثمارات الحكومية المخططة والفعلية في القطاعات الرئيسية للسنوات 1968-1971 بالأسعار الجارية «الكميات بملايين الدنانير والأداء بالنسب المئوية»

القطاع	1968	1968/69	نسبة الأداء	1969	1969/70	نسبة الأداء	1970	1970	نسبة الأداء	1971	1971	نسبة الأداء
	مخطط	فعلي		مخطط	فعلي		مخطط	فعلي		مخطط	فعلي	
الزراعة	11.1	5.7	51.4	61.4	5.2	31.7	50.0	10.7	21.4	21.4	21.3	42.3
الصناعة	7.7	1.2	15.6	7.9	0.7	8.9	20.5	4.4	21.5	32.0	20.1	62.8
النقل ومواصلات	23.7	23.3	98.3	22.4	19.4	85.5	27.1	15.8	58.3	39.8	25.3	63.6
والكهرباء والمياه والمجاري	17.2	25.7	149.4	18.7	26.1	27.0	27.6	36.5	138.1	139.8	44.7	113.0
التعليم	13.8	11.5	83.3	14.6	9.4	64.4	11.4	8.1	71.1	30.2	11.3	37.4
الإسكان	12.0	26.5	220.8	22.2	31.2	140.5	32.8	30.2	22.1	40.1	26.5	66.3
المجموع	85.5	93.9	103.1	102.5	22	79.5	164.9	105.6	267.1	232.2	146.2	64.2

المصدر: د. يوسف عبد الله صايغ ـ اقتصاديات العالم العربي، (الجزء الثاني)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1984، صفحة 217).

ويبدو أن عمليات التنفيذ قد بلغت حداً كبيراً من استيعاب الاستثمارات حتى عام 1970 م بعد ذلك وبالتحديد في نهاية الفترة الثانية ظهر انخفاض في مستوى استيعاب الاستثمارات رغم الزيادة الكبيرة في المخصصات سنة 71/70 مما يفسر تدني مستوى الإدارة حيث بلغت المخصصات في الفترة من أول أبريل سنة 1970 م إلى آخر مارس 1971 م 200 مليون دينار ليبي للإنفاق العام كان نصيب الصناعة منها أكثر من 10مليون دينار ليبي أما الفترة من أول أبريل سنة 1971 م إلى آخر مارس سنة 1972 م فقد خصص لها مبلغ 300 مليون دينار ليبي ونالت الصناعة حوالي 30 مليون دينار ليبي . .

وبالرجوع إلى بداية الفترة الثانية من هذه الدراسة حيث بدأ تصدير النفط وأصبحت عائدات النفط تشكل العمود الفقري للاقتصاد الليبي نجد أن آثار هذا التحسن في الدخل القومي بدأت تظهر في كل المجالات وتغطي كل القطاعات ففي قطاع الصناعة حدث انتعاش كبير ولكن كان مصحوباً ببعض السلبيات التي تقول دائماً إنها تأتي مع زيادة الدخل القومي والدخل الفردي . «انظر الجدول 3» . فأول الآثار الإيجابية على الصناعة أن زاد حجم الإنتاج وزادت عائدات التصنيع حيث وقع توسع في بعض الصناعات من حيث الحجم والطاقة الإنتاجية فمثلاً كانت الكميات المنتجة من الطماطم المعلب سنة 1962 م تساوي 6400 طناً بينما كانت سنة 1959 م طناً واحداً فقط ثم وصلت سنة 1965 م إلى 10175 طناً وبنفس الكيفية زاد الإنتاج في صناعات المواد الغذائية والمنسوجات والملابس والمشروبات وغيرها وبالتالي زادت عوائد تلك الصناعات وفي نفس الوقت زادت معها أجور العاملين في قطاع الصناعة ولكن في المقابل كانت تظهر بعض السلبيات مثل انخفاض عدد العاملين الليبيين في قطاع الصناعة ، وزيادة عدد العاملين غير الليبيين علماً بأن القوة العمالية الليبية كانت تبلغ تقريباً «350» ألف عامل وذلك حسب تعداد عام 1964 م ومن السلبيات أيضاً زيادة حجم الواردات من المنتجات الصناعية وانخفاض عدد المنشآت الصناعية وذلك بتوقف بعض الصناعات الصغيرة والتقليدية والحرفية لعدم جدواها الاقتصادية أو لاتجاه مالكيها إلى قطاع آخر من القطاعات النشطة كالتجارة مثلاً «انظر جدول 4» .

ولهذه الأسباب مجتمعة اعتبر عام 1962 م نقطة التحول في تاريخ اقتصاديات ليبيا من الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية في عمليات التنمية إلى الاعتماد الكامل على عائدات النفط وقيام عمليات التنمية بالتمويل الذاتي وبذلك خابت تنبؤات بنجامين هيغنز الذي جعل الكثير من الاقتصاديين والسياسيين أثناء تلك الفترة يشعرون بأن هذه الدولة ينتظرها مصير مظلم ومستقبل بائس.

وقامت أول خطة تنمية ليبية سنة 1963 م وأثبتت نجاحها وأعطت الدليل على قدرة هذه البلاد على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل من أجل رفع مستوى معيشة المواطن وتحققت هذه الخطة بنسبة 91,8٪ من المستهدف وهي نسبة تشير إلى حسن الأداء. والتنفيذ والقدرة لدى المواطن الليبي على تحمل المسؤولية وتحدي الصعاب

جدول رقم (4)

قيمة الإنتاج الإجمالي وحجم الواردات الصناعية مع عدد المنشآت والعاملين بها للفترة من 1964-1970 م

السنة	عدد المنشآت الصناعية	قيمة الإنتاج الإجمالي	القيمة المضافة	حجم الواردات من المنتجات الصناعية	أجور العاملين في قطاع الصناعة	عدد العاملين في قطاع الصناعة
1964	622	20280	10075	104379	3678	11106
1965	587	19951	10132	114416	4320	12606
1966	166	20588	9882	144662	4603	7107
1967	171	25241	11348	170145	4879	6662
1968	184	28593	13094	224740	5137	6854
1969	198	31465	13835	241301	5753	7246
1970	202	33548	15744	198002	6344	7306

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية للسنوات 1966-1981، الجماهيرية.

وعندما بُدِىءَ في تنفيذ أول خطة تنمية ليبية أطلق أحد الخبراء المطلعين عبارة ينقد فيها «بنجامين هيغنز» عندما دخلت الخطة الخمسية الليبية الأولى السنة الثانية من التنفيذ كان من الرائع أن نشاهد ليبيا في وجه الإحباط وبالمقارنة مع عدد من سائر الدول النامية تجابه بشيء من النجاح جيشاً ضخماً من العوائق بهدوء تحسد عليه متجنبة الجدل العقائدي غير ملقية باللوم على الأمبريالية ولا على الاستعمار ولا ملقية باللوم على الماضي أو على الحاضر ولا مظهرة أي نوع من الاستسلام للقدر الذي نسبه هنغنز بكل تبسيط للشخصية الليبية.

ولكن رغم كل هذه كانت الصناعة في ليبيا محكومة ومقيدة بعدة قيود منها محدودية المواد الخام وعوامل الإنتاج من عمال وفنيين فأدى ذلك إلى الحد من إنتاج الصناعات المحلية مما جعل من الضروري استيراد كثير من المنتجات الصناعية لتغطية الاحتياجات المحلية ولا يخفى أن في ذلك تضييعاً لفرص استثمار في مجال الصناعة على المستثمرين الليبيين ولكن المستثمر الليبي يتجه دائماً إلى الاشتغال بالأنشطة التي تدر ربحاً عاجلاً دون الحاجة إلى الدخول في أي مخاطرة، فمثلاً كانت التجارة وخاصة تجارة الجملة والتوكيلات التجارية من أنجح الأعمال وأقلها تكلفة ومخاطر.

والحقيقة التي يجب ذكرها في هذا المقام أن حكومة المملكة لم تول قطاع الصناعة اهتماماً مباشراً لما ذكرناه من قيود وعقبات، ولتقييم السياسة الصناعية في هذه الفترة نقول أن ما حقق في مجال الصناعة يعتبر بسيطاً ومتواضعاً ولكن يجدر القول بأن المجهودات المبذولة في هذه الفترة مهدت السبيل أمام التطور والنمو الصناعي في الفترات التي جاءت بعدها حيث كانت تتم عمليات التدريب ورفع مستوى الكفاءة للمشتغلين في مجال الصناعة وبعث كثير من الكوادر الصناعية للدراسة بالخارج ليقوموا فيما بعد بالإشراف ومتابعة تنفيذ المشروعات الصناعية والقيام برعاية شؤون الإنتاج والتخطيط وكانت هذه الخطوة ضرورية ولازمة لإيجاد الخبرات الفنية القادرة على إدارة عجلة الإنتاج في المصانع المقامة حديثاً بطريقة تتناسب مع حجم الاحتياجات المحلية ووفرة عوامل الإنتاج المتاحة.

الصناعة بين الأمس واليوم:

أما في الفترة الأخيرة الواقعة بين سنة 1973 وسنة 1988 م فقد اتجهت البلاد نحو إقامة الكثير من المصانع ذات الطاقة الإنتاجية العالية التي أطلق عليها اسم (القلاع الصناعية الضخمة) ورغم ما صرف من أموال طائلة على إقامة هذه القلاع الصناعية التي تغطي تقريباً كل المناطق والبلديات ورغم أن مردودها الاقتصادي بسيط ولا يتناسب مع التكاليف إلا أن وجود مثل هذه القلاع الصناعية سيصبح في يوم من الأيام قاعدة الانطلاق نحو تحقيق صناعة وطنية ذات مردود اقتصادي مرتفع والسبب في ذلك هو ظهور كوادر وطنية مدربة وذات كفاءة عالية في استخدام أحدث التقنيات الصناعية. ففي أقل من عقد من الزمن استطاعت البلاد أن تنتج وتصنع الكثير من السلع الأساسية وخاصة في مجال الصناعات الغذائية وأن تخلق جواً صناعياً لدى المشتغلين بالصناعة ولدى المواطن العادي حتى يصبح أمراً طبيعياً أن تجد الحديث عن الصناعة وإمكانياتها ونشاطاتها بين مختلف طبقات المجتمع، ورغم أن هذه الصناعات لا تكفي الطلب المحلي في أغلب الأحيان وذلك للعديد من الأسباب سنتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد.

أما ما رصد للصناعة من مخصصات خطة التنمية الثلاثية التي بدأت في أول أبريل سنة 1972 وانتهت في ديسمبر 1975 فقد بلغ 324,5 مليون دينار ليبي أي بنسبة 10.4٪ من المخصصات الكلية للخطة. وهذا المبلغ يزيد بثلاثة أضعاف عما رصد للصناعة خلال الفترة من 1972/1970. فقد استهدفت خطة التنمية الثلاثية هذه إقامة 74 مشروعاً صناعياً نفذ منها 24 مشروعاً تمثل مختلف التخصصات الصناعية.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الخطة الثلاثية أولت اهتماماً بالغاً للصناعة للقناعة الشديدة بضرورة إيجاد بديل سريع وفعال للنفط ولتكوين مصادر جديدة للدخل القومي وخلقها وذلك ناتج عن القناعة بأن النفط مصدر غير دائم وبالتالي لا بد من استغلاله في تنمية موارد بديلة للنفط، وبالفعل بدأ تنفيذ العديد من المشاريع الصناعية وخاصة في مجال البتروكيماويات ونجحت نجاحاً كبيراً ويجدر القول بأن أي

تجربة لا بد لها من مساوىء وعيوب ومن أهم هذه العيوب الحجم الكبير لهذه الصناعات الذي لا يتناسب مع حجم المواد الخام المتاحة ولا مع الاحتياجات المحلية وبالتالي بقي كثير من هذه المصانع لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية وبالتالي ضاعت كثير من فرص الإنتاج وضاعت على الاقتصاد القومي فرص لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ويرجع ذلك إلى سوء التخطيط والتعجيل في إقرار المشاريع رغبة في سرعة تنفيذها.

وقد ترتب على زيادة عدد المشاريع الصناعية زيادة عدد المشتغلين في القطاع الصناعي بنحو 10000 منتج وبذلك فتحت فرص عمل كبيرة أمام الكثير من المواطنين للعمل في هذا القطاع الحيوي الهام من القطاعات الاقتصادية، ولكن كانت هذه الزيادة عبئاً على تلك المشاريع حيث خلق في أغلبها تضخماً ملحوظاً في العمالة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1975 كان فقط 2.2٪ وهذه المساهمة لا تتناسب مع ما هو مخطط للتصنيع في تلك السنة حيث كان على الصناعات أن تساهم بنسبة 3.4٪ وفي هذه الفترة شارك المصرف الصناعي العقاري بإعطاء قروض طويلة الأجل وبدون فوائد للرفع من مستوى الصناعات الصغرى والمملوكة للقطاع الخاص.

وكذلك زاد الاهتمام بالتعليم والتدريب الصناعي وذلك لتوفير الاحتياجات من العمالة الفنية ذات المهارات الصناعية لغرض الاكتفاء الذاتي من العمالة الفنية لتشغيل هذه المصانع.

وبالنظر إلى حجم الاستثمارات المنفذة في الخطة الثلاثية فيما يخص قطاع الصناعة وما حققه من تغير في القيمة المضافة بين سنة 1973 وسنة 1975 حيث بلغ (12136637) ديناراً ليبياً، علماً بأن الخطة كانت تقضي بأن يصل معدل مساهمة الإنتاج الصناعي إلى 6٪ من إجمالي الإنتاج القومي ولكن لم يتحقق سوى 4.7٪ من إجمالي الإنتاج القومي، كما هو مبين بالجدول رقم «5».

وقد أبرزت وزارة التخطيط في نشرتها عن خطة التحول (1976- 1986)

المشاكل والصعوبات التي واجهت تنفيذ الخطة الثلاثية 1973-1975 حيث كتبت في صفحة 247 الآتي:

«وقد واجه تنفيذ استثمارات الخطة الثلاثية بعض المشاكل والصعوبات وكان من أهمها عدم توفر الأجهزة اللازمة لعمليات التنفيذ ونقص بعض مواد التشييد وعدم توفر الجهاز الفني ذي الكفاءة العالية للاضطلاع بمهام الإشراف والتشغيل وانخفاض كفاءة المرافق الأساسية».

ويمكن إعزاء هذه المشاكل والصعوبات إلى نقص المهارات الإدارية والفنية في أجهزة التخطيط والتنفيذ بوزارة الصناعة في تلك الفترة.

جدول رقم (5)

قيمة الإنتاج المحقق والقيمة المضافة في قطاع الصناعة

للسنوات: «73-75-80-85»

مسلسل	الصناعات	1973		1975		1980		1985	
		الإنتاج	القيمة المضافة	الإنتاج	القيمة المضافة	الإنتاج	القيمة المضافة	الإنتاج	القيمة المضافة
1 -	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	26.8	12.1	51.3	17.8	117.3	37.6	204.0	62.5
2 -	صناعات النسيج والجلود	3.2	1.0	5.9	2.3	39.3	9.9	44.7	11.2
3 -	صناعات الأخشاب والأثاث	6.0	2.0	11.3	6.0	21.4	7.1	19.5	7.4
4 -	صناعة الورق والطباعة	—	—	3.0	4.1	11.5	5.9	12.8	6.5
5 -	صناعة الكيماويات	3.9	1.4	6.0	6.0	16.3	8.8	31.9	16.0
6 -	صناعة التكرير	17.1	7.5	57.3	15.8	342.0	119.7	594.0	206.7
7 -	صناعة البتروكيماويات	—	—	—	—	28.8	9.5	129.8	41.9
8 -	صناعة مواد البناء	8.3	3.1	18.4	7.9	49.9	24.3	16.7	
9 -	صناعة المنتجات المعدنية والكهربائية	3.8	1.8	4.2	2.9	59.5	8.9	188.4	65.8
10 -	صناعة أخرى	2.2	0.7	3.0	3.0	3.6	1.88	2.6	0.6
	المجموع	7193	29.6	16.4	65.5	689.6	245.8	1262	235.3
	الصناعات غير النفطية	50.3	20.7	97.1	43.7	347.8	126.3	506.3	169.7

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1973 – 1985) الجماهيرية (بتصرف).

كما أوضحت وزارة التخطيط في ذلك الوقت وبالتفصيل أهم المشاكل والعوائق التي كانت تواجه قطاع الصناعة في فترة ما قبل التنمية 1973 ' 1975 حيث كتبت في صفحة 206 و 207 من نشرتها عن خطة التنمية ذاكرة أهم تلك المشاكل التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

ـ نقص البحوث والدراسات الفنية والتعدينية والاقتصادية التي تعتبر الركيزة الأساسية لإقرار المشاريع الصناعية وتنفيذها وفقاً للأسس العلمية السليمة.

ـ صغر حجم الطاقة الاستيعابية للسوق المحلي بالإضافة إلى عدم توفر القدرة التنظيمية على ارتياد الأسواق الخارجية بصورة منافسة مما يحول دون قيام صناعات على نطاق واسع.

ـ نقص الوعي الصناعي في القطاع الخاص وإحجامه عن الإقدام والاستثمار في الصناعة.

ـ نقص الأيدي العاملة، ولا سيما المتخصصة في النواحي الفنية والإدارية والتنظيمية.

ـ انخفاض الكفاءة المرافق الأساسية في المواقع المستهدف إنشاء صناعات فيها...

ـ انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الصناعية مما ينعكس بدوره في ارتفاع تكاليف الإنتاج ويضعف من قدرته على منافسة الإنتاج المماثل.

ـ ضعف الطاقة التنفيذية لجهاز المقاولات...

وتؤكد هذه المشاكل والصعوبات التي أوردتها وزارة التخطيط في نشرتها ما سبق أن أشرنا إليه من قبل عن نقص المهارات الفنية والإدارية في أجهزة التخطيط والتنفيذ بوزارة الصناعة. وقد حاولت لتلافي النقص في المجالات الفنية والإدارية واعتمدت ذلك في خطة التحول 1975-1930.

وكان نصيب قطاع الصناعة من خطة التحول هذه ما مجموعه 1515.4 مليون دينار ليبي تمثل نسبة 21.1٪ من إجمالي المخصصات. علماً بأن مخصصات الصناعة لهذه الخطة تساوي أكثر من أربعة أضعاف مخصصات خطة التنمية 1963-1975.

وهذا يعني زيادة الاهتمام بتنمية قطاع الصناعة بما أتيح للبلاد من زيادة في الدخل القومي الناتج عن الزيادات الضخمة التي حدثت في أسعار النفط عقب حرب اكتوبر 1973 وعقب حظر تصدير النفط إلى دول الغربية. وبذلك استفادت البلاد استفادة كبيرة وبسرعة ترجمت هذه العوائد الضخمة إلى استثمارات في جميع القطاعات وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة.

وقد سميت هذه الخطة بخطة التحول لأنها تهدف إلى التحول من الاعتماد على الاستيراد في كثير من الصناعات التحويلية إلى الاعتماد على الصناعات التحويلية الوطنية.

وخلال الفترة من سنة 1970 حتى سنة 1981 بلغ عدد المشاريع الصناعية المنفذة والجاري تنفيذها والتي تحت الدراسة 276 مشروعاً صناعياً منها 88 مصنعاً دخل مرحلة الإنتاج و 48 مصنعاً في طور التنفيذ و 140 مصنعاً تحت الدراسة والتعاقد. وهذه المصانع موزعة على كافة التخصصات الصناعية حسب ما هو مبين في الجدول رقم «6».

جدول رقم (6)

عدد المشروعات الصناعية التي في مرحلة الإنتاج

والجاري تنفيذها والتي تحت الدراسة ونوعها في الفترة (1970-1981 م)

المشروعات	مصانع دخلت مرحلة الإنتاج	مصانع في مرحلة التنفيذ	مصانع في مرحلة الدراسة والتعاقد	المجموع
الصناعات الغذائية	33	20	27	80
صناعة الغزل والنسيج والجلود	11	2	38	51
صناعة الأخشاب والورق ومنتجاته	4	2	5	11
الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية	11	12	29	52
صناعة الأسمنت ومواد البناء	18	66	18	42
الصناعات المعدنية والكهربائية	11	6	23	40
المجموع	88	48	140	276

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والتحولات الاقتصادية والاجتماعية 1970-1981 الجماهيرية.

هذا وقد حقق قطاع الصناعة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي حيث زادت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 65.5 مليون دينار ليبي سنة 1975 إلى 245.8 مليون دينار ليبي سنة 1980 أي بنسبة 68.8٪ من الناتج الصناعي المستهدف لهذا العام. ولكن تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو الحقيقي في الأنشطة الصناعية غير النفطية لم يتجاوز خلال الخطة 15,7٪ الأمر الذي يشير إلى أن النمو المحقق في القطاع الصناعي مصدره بالدرجة الأولى الصناعات النفطية (تكرير النفط والبتروكيماويات والكيماويات) ويتبين من الدراسة التحليلية أن عدداً من الصناعات ساهمت بدرجة كبيرة في القصور في تنفيذ أهداف الخطة منها مواد البناء حيث لم يتحقق سوى نسبة 37٪ من الناتج المستهدف منها ويرجع ذلك إلى الإنخفاض في معدلات كفاءتها الإنتاجية حيث لم تتجاوز معامل التشغيل في صناعة الترابة نسبة 43٪ في عام 1979 ثم ارتفعت سنة 1986 إلى 53.8٪.

أما الصناعات الغذائية فلم تحقق سوى نسبة 59.1٪ من الناتج المستهدف لسنة 1980 وذلك نتيجة لانخفاض كفاءتها الإنتاجية بسبب نقص مدخلاتها من الخامات الزراعية. (انظر جدول (5).

ومما يجب ذكره أن هذا النمو في الإنتاج قد حقق من جانب آخر انخفاض نسبة الواردات، فعلى سبيل المثال لا الحصر انخفضت نسبة الواردات من منتجات صناعة الترابة من 82٪ عام 1975 إلى 25٪ عام 1980.

وليس هذا فحسب بل دخلت البلاد مرحلة التصدير وبكميات كبيرة من منتجات الصناعات البتروكيماوية والكيماوية وتكرير النفط. وتعتبر هذه الصناعات هي أكثر الصناعات التي حققت نتائج تتناسب مع إجمالي مخصصات الإنفاق على مدى خطتي التنمية والتحول. وتعتبر هذه الصناعات أيضاً أكثر تناسباً مع البنية الاقتصادية من حيث الحجم ومعدلات الإنتاج وذلك لازدياد الطلب على منتجاتها في الأسواق العالمية ولوفرة المواد الخام اللازمة لتشغيلها.

وتأتي الصناعات الغذائية في الدرجة الثانية من الأهمية حيث تبرز إمكانية توفير المواد الخام اللازمة لتشغيلها مما يتناسب مع حجم هذه الصناعات ومع الطلب

المتزايد على السلع الغذائية بشرط وجود تكامل بين هذه الصناعات وقطاع الزراعة.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة في مجال التصنيع فإنها لم تتمكن من إحداث تحسن ملموس في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاع الصناعة على النحو المستهدف حيث لم يتجاوز مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي نسبة 3.2٪ في سنة 1980 في حين أن المستهدف حسب الخطة 4.8٪ وذلك نتيجة لسرعة نمو الأنشطة الأخرى خاصة الخدمية منها. كما ظل متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي منخفضاً جداً حيث لم يتجاوز 52,7 ديناراً ليبياً في سنة 1980 م.

ومن خلال تقويمنا لمعدلات الأداء في خطة التحول في النشاط الصناعي وجد أنه من الضروري إيجاد حلول للمشاكل والصعاب التي واجهت تنفيذ الخطة وأدت إلى تأخر تنفيذ الكثير من المشاريع الصناعية وتأخر التعاقد على بعض المشروعات التي أدت أيضاً إلى انخفاض معامل التشغيل في عامة المشاريع الصناعية حيث لم يتجاوز هذا المعامل في المتوسط 54٪ في عام 1980، رغم أن بعض المشاريع قد حققت التشغيل الكامل لطاقاتها الإنتاجية، ومن أهم المشاكل والصعوبات التي واجهت تنفيذ خطة التحول نقص المستلزمات الإنتاجية لبعض القطاعات الصناعية خاصة الصناعات الغذائية وأيضاً نقص القوى العاملة الوطنية اللازمة لتشغيل مشاريع هذه الخطة.

ومع بداية عام 1980 كانت بداية خطة التحول الثانية 1981-1985 وكان من أهم أهداف هذه الخطة إعطاء الأولية في الاستثمارات للصناعات النفطية أو ما يسمى (بالصناعات التصديرية) من البتروكيماويات والكيماويات وتكرير النفط وذلك من أجل زيادة القيمة المضافة من قطاع الصناعة لإحداث تغير ملموس في هيكل الناتج الصناعي. وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المستلزمات الأساسية لقطاع التشييد وكان من أهداف الخطة أيضاً تنمية الصناعات الغذائية والصناعات اللازمة لتدعيم وتطوير التنمية الزراعية وتحقيق الترابط والتكامل بين قطاعي الصناعة والزراعة. ثم التركيز على الصناعات المعدنية الأساسية التي تمثل مدخلاً للصناعات الثقيلة على المدى الطويل. وكانت تهدف الخطة أيضاً إلى رفع متوسط معامل التشغيل من 54٪ سنة 1980 إلى 75٪ سنة 1985 وكان توفير العناصر الوطنية الفنية القادرة على التنفيذ

والإدارة وترشيد استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً أمثل من الأهداف البارزة لخطة التحول الثانية ومن مستهدفات هذه الخطة تحقيق ارتفاع في الإنتاج الصناعي وذلك برفع قيمة الإنتاج من 689.6 مليون دينار ليبي في سنة 1980 إلى نحو 1232.8 مليون ليبي في سنة 1985 وكانت تستهدف هذه الخطة أيضاً تحقيق زيادة في الناتج الصناعي (القيمة المضافة) من 245.8 مليون دينار ليبي في سنة 1980 إلى نحو 675.7 مليون دينار ليبي في عام 1985.

وهذا يعني أنه خلال الخطة من المتوقع أن يحقق قطاع الصناعة زيادة في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2.4٪ في سنة 1980 إلى 6.3٪ في سنة 1985.

وبالنظر إلى قيمة الصادرات الصناعية وجد أن خطة التحول الثانية قد استهدفت تحقيق زيادة في قيمة الصادرات من الإنتاج الصناعي من 313.3 مليون دينار ليبي سنة 1980 إلى 977.3 مليون دينار ليبي سنة 1980 إلى 18.5٪ في سنة 1985 وكما أوضحنا قبل إن أهم الصادرات في ليبيا هي الصناعات النفطية التي تشمل صناعة البتروكيماويات وصناعة الكيماويات وصناعة تكرير النفط، فإن الزيادة في الصادرات خلال هذه الخطة نتج عن الزيادة في صادرات النفط بالدرجة الأولى، حيث بلغ إجمالي الصادرات النفطية في سنة 1980 مبلغ 318.3 مليون دينار ليبي أي أن نسبة الصادرات من الصناعات النفطية إلى جملة الصادرات الصناعية وصلت إلى 100٪. وفي سنة 1985 بلغ إجمالي الصادرات النفطية 978.2 مليون دينار ليبي أي بنسبة 100٪ من إجمالي الصادرات الصناعية كذلك. وبالتالي يمكننا القول إن الزيادة التي حدثت في قيمة الصادرات الصناعية لم يكن مصدرها الزيادة في الصادرات من الصناعات الأخرى. ويمكن أن يرجع السبب إلى عدم قدرة هذه الصناعات على تغطية الاحتياجات المحلية في بعضها وإلى عدم قدرة البعض الآخر من الصناعات على دخول مجال التنافس في السوق الدولية. ولكن بالرجوع إلى ما حقق من هذه المستهدفات وجد أن قيمة الإنتاج الصناعي لعام 1985 لم يتجاوز 126.2 مليون دينار ليبي في حين أن الخطة تستهدف تحقيق 1282.8 مليون دينار ليبي كما وجد أن قيمة الناتج الصناعي (القيمة المضافة) لعام 1985 لم يتجاوز 435.3 مليون دينار ليبي في أن الخطة كانت تستهدف تحقيق 675.7 مليون دينار ليبي. ورغم أن نتيجة الإنتاج

الصناعي المحقق كان قريباً جداً من المستهدف إلا أنه من المتوقع أن يكون هذا النجاح مصدره التغيرات في الأسعار وليس التغير في الكميات المنتجة، ويؤكد ذلك مدى الفارق بين المحقق والمستهدف من الناتج الصناعي (القيمة المضافة). وفيما يخص تقويم معدل الأداء في هذه الخطة، لوحظ أن معظم المشاكل والصعوبات التي واجهت الخطط السابقة ما زالت قائمة وقد شكلت عائقاً حقيقياً أمام تحقيق مستهدفات الخطة وبالتالي ستكون عائقاً أمام أي خطة جديدة.

ومن أهم هذه العوائق نقص الخبرات الإدارية والفنية اللازمة لتسيير عجلة الإنتاج وكذلك نقص المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج.

وكانت الدولة قد خططت لإقامة خطة تحول جديدة تمتد من سنة 1986 إلى سنة 1988 م ولكن التغيرات التي حدثت في الأسواق العالمية للنفط أدت إلى انخفاض شديد في عائدات ليبيا من النفط وبالتالي اضطرت البلاد إلى وقف الشروع في تنفيذ هذه الخطة وإيقاف معظم المشاريع المتبقية من خطة التنمية الثانية بل اتسع هذا الأمر ليشمل إيقاف الإنفاق على التنمية والاكتفاء بالإنفاق على الميزانية الإدارية وتخفيض حجم الواردات تخفيضاً كبيراً وإعلان حالة التقشف.

ومع بداية عام 1988 بدأت البلاد تستورد من جديد محاولة استكمال المشاريع السابقة وتنفيذ المشاريع الضرورية والحيوية والخدمية الجديدة.

ونستطيع القول أن الصناعة لم تحقق أي تقدم يذكر في سنة 1986 و 1987 و 1988 سوى استكمال بعض من المشاريع القديمة وتوسيع بعض المشاريه القائمة.

الخاتمة

تعتبر السياسية الصناعية في ليبيا قد حققت الكثير مما يجب أن يكون في فترة لم تتجاوز العقدين من الزمن رغم وجود الكثير من المشاكل والعوائق التي واجهت تنفيذ الخطط التنموية والتحولية وظهور مثل هذه المشاكل أمر طبيعي في أي تجربة صناعية تخوضها دولة لم يكن لها سابق عهد بالتصنيع والتكنولوجيا الحديثة ولكن

الشيء الذي ليس بالطبيعي هو استمرار ظهور هذه المشاكل والعوائق دون وضع حد نهائي لها ودون إيجاد حل جذري لمصادرها المتسببة في ظهورها كل مرة فقد وجدنا أن عدم توفر العمالة الفنية الماهرة وعدم وجود الإدارة المتمرسة القديرة وعدم إعطاء وقت كاف للتخطيط والدراسة والتقويم للمشاريع المقترحة قبل البدء في تنفيذها والنقص الواضح في كثير من المواد الخام اللازمة لإتمام عمليات الإنتاج وأيضاً الصرف والإنفاق غير المحدود على الصناعة، كل هذا أدى إلى ظهور قصور في تحقيق الأهداف التي وضعت للرفع من مستوى الأداء في خلق جو صناعي في البلاد وتكوين مصدر آخر للدخل القومي بديلاً للنفط.

مع كل هذا لا زلنا نقول إن وجود الصناعة في ليبيا بهذا الشكل الحالي وغير الناضج قد أدى إلى إحداث تغييرات لا تنكر في مستوى الصناعة في ليبيا وتقدمها مما أدى فعلاً إلى خلق جو صناعي في البلاد وجعل توجيه النقد واللوم إلى المقصرين والمسؤولين عن الصناعة في ليبيا أمراً طبيعياً وتمثل ظاهرة صحية يؤمل من ورائها الوصول إلى تحقيق المرجو من وجود هذه الصناعات بتكوين مصدر جديد للدخل القومي ونأمل تصحيح خطط نمو الصناعة في ليبيا بالتغلُّب على أهم المشاكل الحالية وذلك بإعادة رسم السياسة الصناعية من جديد، وعلى أسس عملية يتم بموجبها وضع حد نهائي للعوائق والمشاكل التي ما زالت تصاحب الصناعة منذ قيامها حتى هذه اللحظة.

ومما يجدر التنويه به أن قيام الصناعة في ليبيا وفي هذه الفترة قد كسر حاجز الخوف من الفشل ومن سقوط التجربة وشجع على خوض معركة التصنيع وخلق جو صناعي في البلاد ووضع الثقة في المخطط والمنفذ والفني والإداري في أن يخوض المعركة الصناعية بثقة وهذا وحده يعتبر مكسباً وإنجازاً كبيراً في مجال الصناعة لا يمكن إنكاره.

المراجـــع

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التنمية - 1975/1973.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحويل - 1980/1976.
- اللـجنة الشعبية العامة للتخطيط - خطة التحول - 1985/1981 م.
- اللجنـة الشعبية العـامة للتخـطيط - التحولات الاقتصـادية والاجتـماعيـة في ليبيـا - 1985/1970.
- أمـانـة التخـطيط - مصلحـة الإحصـاء والتعـداد - المجمـوعـة الإحصـائيـة - 1981/1964 م.
- أمانة التخطيط - أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا - 1978/1970.
- محمد عبد الشفيع - قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديـد - دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت/ لبنان 1981.
- سمير عبده - العرب والتكنولوجيا - دار الآفاق الجديدة - بيروت: لبنان 1981.
- د. يوسف عبد الله صايغ - اقتصاديات العالم العربي، التنمية منذ العام 1945 الجزء الثاني - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - - الطبيعة الأولى - 1984 م
- د. شكـري غانم - الاقتصـاد الليبي قبـل النفط - الهيئـة القـوميـة للبحث العلمي طرابلس/ ليبيا.
- د. محمود سلامة عبد القادر - دراسات الجدوى وتقويم المشروعات الصناعية وكالة المطبوعات - الكويت - 1979.
- د. شـوقي حسين عبـد الله - بحـوث إداريـة في اقتصـاديـات المشروع دار النهضـة العربية القاهرة 1985 م.
- د. عـلي أحمـد عتقيـة - أثـر البـترول عـلى الاقتصـاد الليبي منـذ 1979/1956 - دار الطليعة بيروت - لبنان - 1972 م.

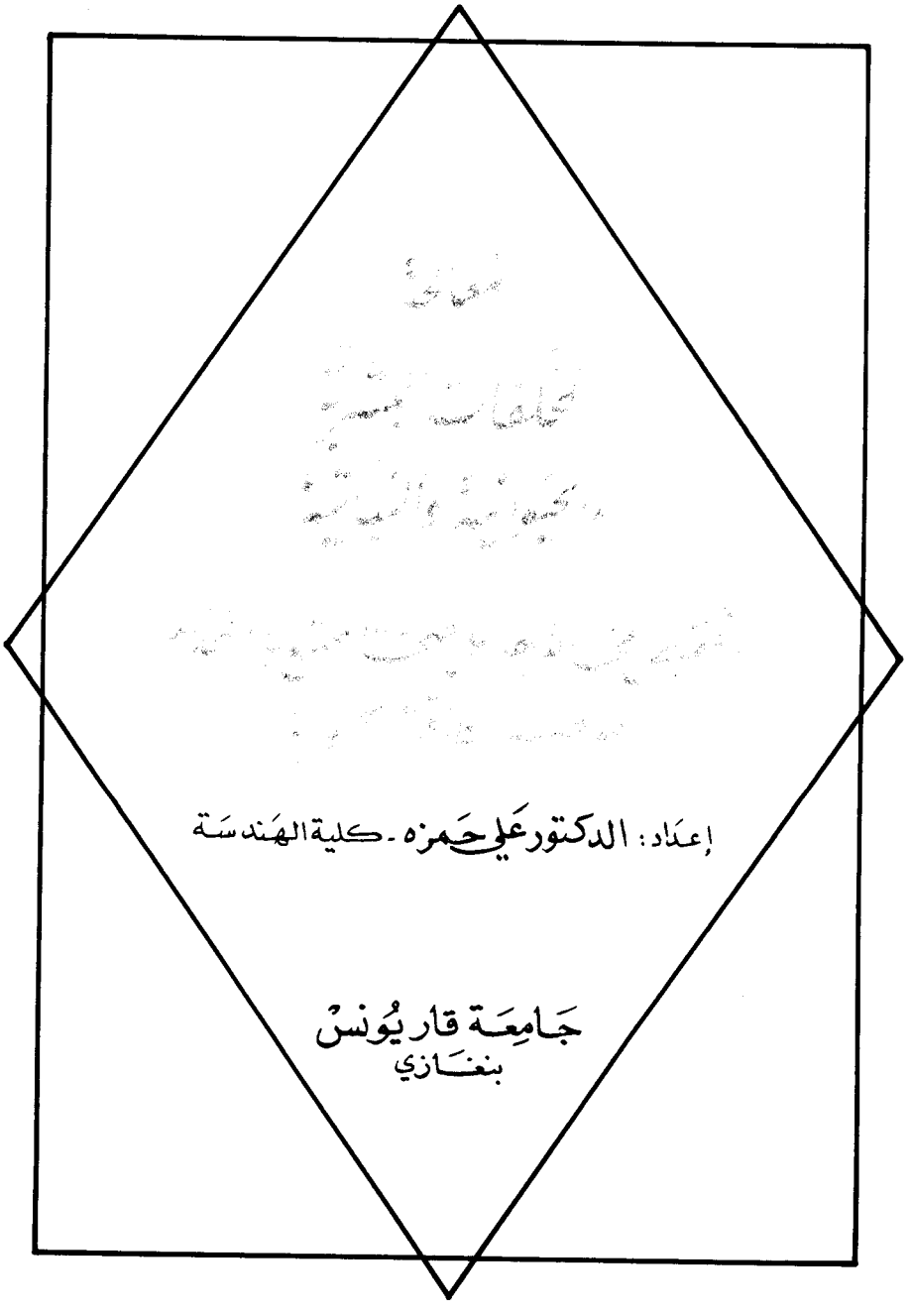

إعداد: الدكتور علي حمزه ـ كلية الهندسة

جامعة قاريونس
بنغازي

الملخّص

معالجة المخلفات البشرية والحيوانية والنباتية وتخفيض مخاطرها على صحة المجتمع باستخدام هواضم الطاقة الحيوية

إعداد: الدكتور علي حمزه ـ كلية الهندسة
قسم الهندسة الكهربائية ـ جامعة قاريونس

تعاني أكثر البلدان النامية التي تنفذ برامج زراعية طموحة من مشكلة التخلص من المخلفات البشرية والحيوانية والنباتية. إذ تشكل هذه المخلفات مصدراً خطراً ومستمراً من مصادر تلوث البيئة لا بد من العمل الحثيث والمستمر على تخفيض مخاطره على صحة المجتمع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المخلفات تعد مصدراً هاماً من مصادر الطاقة الحيوية. فهي تُعتبر مواد أولية محلية مناسبة لتوليد الطاقة الحرارية (بواسطة أنظمة تخمير لا هوائي نطلق عليها «الهواضم» التي يمكن استخدامها مباشرة أو بعد تحويلها إلى أشكال أخرى للطاقة بالإضافة إلى إنتاج سماد غني بالمواد المخصّبة وخال (تقريباً) من العناصر الملوثة للبيئة.

في هذا البحث سنقدم الطرق الفنية والاقتصادية لتصميم هذه الهواضم وتنفيذها بما ينسجم مع ظروف الجماهيرية، كما سنبين الفوائد الصحية الناجمة عن عملية التخمّر غير الهوائي التي تتعرض لها المخلفات بتأثير البكتيريات الميتانية. لقد أكدت الدراسات والتجارب الحقلية المنجزة في هذا المجال أن معدل موت الحيويات الضارة والموجودة في هذه المخلفات بعد معالجتها في الهواضم يتراوح بين 90 و 100٪. أما الطاقة المولدة فيحملها الغاز الطبيعي الناتج عن عملية التخمر ويحتوي على 60 إلى 70٪ من غاز الميتان و 30 إلى 40٪ من ثاني أكسيد الكربون ونسبة قليلة

من كبريت الهيدروجين. وتتحدد الطاقة الحرارية للغاز الناتج حسب كمية غاز الميتان فيه لأنه الغاز الوحيد القابل للاحتراق.

لقد بينت التجارب العالمية (الصين الشعبية، تايوان، الهند، الفيليبين، أندونيسيا، المغرب، تونس)، وتجربةٌ قام بتنفيذها مؤلف هذا البحث شخصياً في القطر السوري أن برنامج توليد الطاقة العضوية والتخفيف من تلوث البيئة وإنتاج السماد الغني والنظيف بنظام واحد، هو برنامج اقتصادي بدون شك وتزداد اقتصادياته كلما كبر حجم الهاضم المستخدم.

ويتضمن البحث أخيراً استنتاجات وتوصيات عملية لتنفيذ مثل هذه البرامج في الجماهيرية باستخدام مواد بناء محلية وبطرق بناء غاية في البساطة.

محتوى البحث

1 ـ مقدمة.
2 ـ تقدير حجم مشكلة التلوث الناجم عن المخلفات الحيوانية في الجماهيرية.
3 ـ ماهية المخلفات ومدىٰ صلاحيتها للهضم غير الهوائي.
3 – 1 المخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الزراعية.
3 – 2 المخلفات الحيوانية.
3– 3 المخلفات البشرية.
3– 4 آلية الهضم غير الهوائي.
4 ـ القواعد الأساسية لتصميم الهواضم.
4 – 1 قواعد عامة.
4 – 2 اعتبارات تصميمية من حيث الحجم.
4 – 3 اعتبارات تصميمية من حيث عمر النظام.
5 ـ بقايا الهضم غير الهوائي.
6 ـ الفوائد الصحية للهضم غير الهوائي.
7 ـ التقدير الأولي لكمون الطاقة الحيوية في الجماهيرية..
8 ـ استنتاجات وتوصيات.

11.12.1989 د. علي حمزة

1 ـ مقدمة

يعاني الكثير من البلدان النامية التي تركّز في خطة التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها على القطاع الزراعي والحيواني، من المشاكل العائدة للمخلفات والنفايات الحيوانية والنباتية. إن هذه المخلفات كافة، وخاصة الحيوانية والبشرية منها، تشكل مصدراً خطراً ومستمراً من مصادر تلوث البيئة، هي ملوّثة للمياه الجوفية والسطحية، ملوّثة للهواء، ملوّثة للغذاء، وتشكل خطراً على الإنسان والحيوان والنبات معاً

ومن زاوية أخرىٰ، تُعَدّ هذه المخلفات مصدراً أكيداً من مصادر الطاقة الحيوية فيما إذا أخضعناها لعمليات تقنية مناسبة. إحدىٰ أكثر هذه التقنيات شيوعاً واستخداماً هي عملية التخمّر غير الهوائي. هذه العملية تولّد مجموعة من الغازات نطلق عليها الغاز الحيوي وهو مركب من:

ـ غاز الميتان.

ـ غاز الفحم.

- غاز كبريت الهيدروجين.

- وغازات أخرى قليلة الأهمية.

غاز الميتان هو الغاز الوحيد الحامل للطاقة، باعتباره غازاً قابلاً للإحتراق.

وتقضي عملية التخمر غير الهوائي المذكورة بشكل كامل «تقريباً» على الطفيليات والفيروسات والجراثيم الضارة. وبقايا التخمر هو مادة عضوية نظيفة، خالية من الرائحة الكريهة، فيها من المغذيات للتربة الزراعية ما يجعلها سماداً طبيعياً ممتازاً خالياً من العناصر الملوّثة للبيئة.

ويطلق على أنظمة التخمر غير الهوائي «الهواضم».

فالهاضم، إذا جرىٰ تصميمه وتنفيذه وتشغيله بصورة مناسبة، هو إذن نظام مناسب لمعالجة المخلفات الحيوية ويحقق ثلاثة أهداف في آنٍ معاً:

- توليد غاز الميتان الحامل طاقة حرارية يمكن استخدامها مباشرة أو بعد تحويلها إلى أشكال أخرىٰ للطاقة.

- التخفيف من تلوث البيئة ومخاطره على صحة المجتمع.

- إنتاج سماد طبيعي نظيف وغني بالمواد المخصّبة.

وتنفذ بعض الدول برامج معالجة للمخلفات لتحقيق أحد هذه الأهداف أو بعضها أو جميعها. فعلى سبيل المثال تستخدم تايوان الهواضم في إطار برنامج الحدّ من تلوث البيئة، بينما يعتمد الريف الصيني (الصين الشعبية) على الهواضم كمولد للطاقة بشكل رئيسي.

2 - تقدير حجم مشكلة التلوث الناجم عن المخلفات الحيوانية في الجماهيرية

كي نستطيع إدراك مدى تلويث البيئة الذي تحدثه المخلفات الحيوانية في الجماهيرية، فقد أجريت دراسة أولية قدّرت فيها كمية المخلفات اليومية والسنوية التي تعطيها الحيوانات والدواجن في كافة أنحاء البلاد. وقد اعتمدت في هذه الدراسة على

الجدول رقم 1 الذي يعطي عدد الحيوانات والدواجن في الجماهيرية لعام 1979 ومنه قدّرت هذا العدد لعام 1989. ويلخص الجدول رقم 2 نتائج هذه الدراسة.

الجدول رقم (2)

تقدير كمية المخلفات الجافة اليومية والسنوية للحيوانات والدواجن في الجماهيرية

الحيوان	أبقار	أغنام	ماعز	دواجن	إبل
عدد الحيوانات (مليون رأس)	0.25	8	0.2	8	0.2
المخلفات الجافة					
كغ/حيوان/يوم	12	1.2	1.1	0.02	14
طن/يوم	3000	9600	220	160	2800
طن/ سنة	1M	3.5M	80000	58000	1M

وهكذا تبين الدراسة أننا أمام حوالي ستة ملايين طن من المخلفات الحيوانية الجافة في السنة الواحدة. وإذا أردنا تقدير وزن المخلفات وهي رطبة فينبغي ضرب هذا الرقم على الأقل في ثلاثة، وإذا أضفنا إلى هذا كمية المخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الزراعية والمخلفات البشرية (التي لا أملك إحصائيات لها)، فيستطيع المرء أن يتصور حجم مشكلة التلوث بالمخلفات وضرورة البدء بمعالجة المشكلة من خلال برنامج وطني شامل على المدى القصير والمتوسط والطويل. وسأحاول في هذا البحث وضع بعض الأفكار النظرية وبعض الأفكار العملية التي اكتسبتها من خلال بعض المشاريع التي قمت بها شخصياً في هذا المجال.

الجدول رقم (1)

عدد الحيوانات والدواجن في الجماهيرية خلال السنوات 1974-1979 م

NUMBER OF lIVESTOCK AND POUITRY DURING 1974 – 1979

Table No. «86»

جدول رقم : (68)

Year	Region	دواجن Camels	ابل Poultry	أبقار Cattle	ماعز Goats	ضأن Sheep	المنطقة	السنة
1974	Total libya	3428217	64319	120070	1147095	2855323	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1974
1975	Total libya	4638218	70794	189170	1696847	4182782	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1975
1976	Total libya	4893319	74695	195788	1857143	4496191	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1976
1977	Total libya	4545560	69885	179379	1514089	3825619	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1977
1978	Total libya	455600	70600	183300	1616900	3982400	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1978
1979	Total libya	5098782	134283	180880	1463081	244237	جملة الحيوانات والدواجن في الجماهيرية	1979
1979	Derna	131000	6800	14715	237846	489386	درنة	1979
	Gebel Akhdar	188000	5300	14715	195874	346518	الجبل الأخضر	
	Benghazi	859800	9148	23620	87861	472768	بنغازي	
	El - Khalig	85000	43338	510	111297	734755	الخليج	
	Misurata	346650	6000	9420	76767	1130086	مصراتة	
	Homs	113604	10339	9510	110792	433953	الخمس	
	Tripoli	2471794	1748	57042	38768	415168	طرابلس	
	Zawia	663080	23552	30312	70966	523752	الزاوية	
	Gharian	74934	14754	708	340011	693036	غريان	
	Sebha	153100	10804	890	192900	205815	سبها	
	TOTAl	3098782	134283	180880	1463081	5445237	المجموع	

3 ـ ماهية المخلفات ومدى صلاحيتها للهضم غير الهوائي

يلخص الشكل 1 جوانب الاستغلال الطبيعي (العادي) للمخلفات النباتية والحيوانية، مقارنةً مع استغلالها من خلال نظام متكامل يحقق الأهداف الثلاثة المذكورة آنفاً.

إن أية مادة خام حاوية على نسبة جيدة من المواد العضوية الأساسية (كالدهون، والكربوهيدرات والبروتينات... الخ) اللازمة لتغذية البكتريات واستقلابها، يمكن أن تصلح من حيث المبدأ كمادة أولية للهاضم.

3 – 1 المخلفات الزراعية ومخلفات الصناعات الزراعية

مثل الأعشاب الضارة، مخلفات حصاد الذرة والشعير والقمح، سعف النخيل، أوراق النبات، تفل الزيتون بعد عصره، بقايا التبغ وبذوره، مخلفات تصنيع الخضار والفواكه.

إن نسبة المركبات القابلة للإنحلال في الماء لهذه المخلفات (مثل السكريات، حمض الأمونيوم، البروتينات، المركبات المعدنية) تتناقص مع ازدياد عمر النبات؛ بينما تزداد نسبة السيللوز والسيللوز النصفي والخشبين.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المخلفات الزراعية تحوي كمية من النتروجين كافية للحد الأدنى لعملية الهضم (الحد الأدنى للنتروجين اللازم هو 6٪ من وزن المادة الخام الجافة).

ويبين الجدول رقم 3 المركبات الكيميائية لبعض الأصناف من المخلفات الزراعية.

3 – 2 المخلفات الحيوانية

مثل مخلفات الأغنام والأبقار والجمال والخيول (روث، بول، القش الذي تُفرش به الحظائر)، مخلفات الطيور، مخلفات المسالخ (لحم، دم...)، مخلفات المسامك، مخلفات المدابغ (جلود، صوف..).

ويبين الجدول رقم 4 كمية المخلفات ومركباتها لعدد من الحيوانات.

ونجد أن كمية المخلفات ونوعها تعتمد على نوع الحيوان. وتجدر الإشارة إلى أن كمية المخلفات ونوعيتها للحيوان الواحد تعتمد أيضاً على البيئة التي يعيش فيها (فمثلاً البقرة الهنديّة تعطي ثلث مخلفات البقرة الأمريكية).

وعلى هذا فالمخلفات الحيوانية تشكل مادة خام أساسية للهواضم.

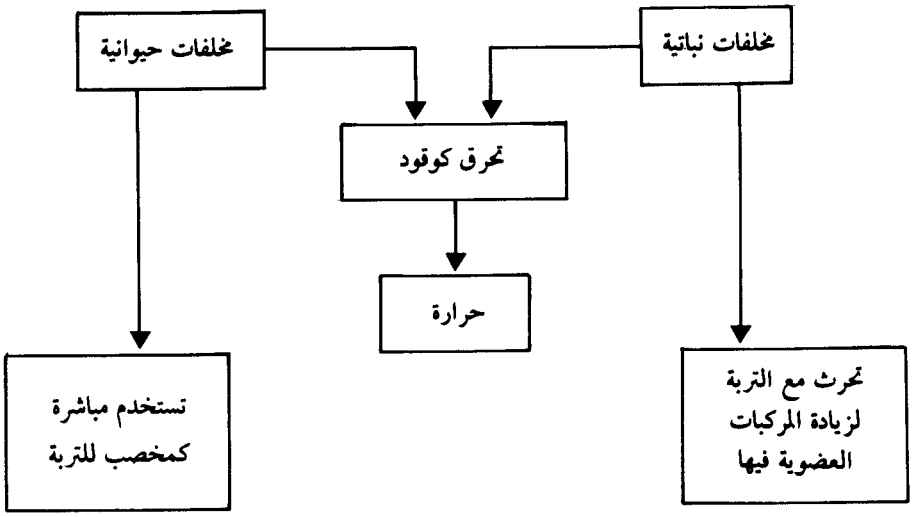

الاستغلال الطبيعي (العادي)

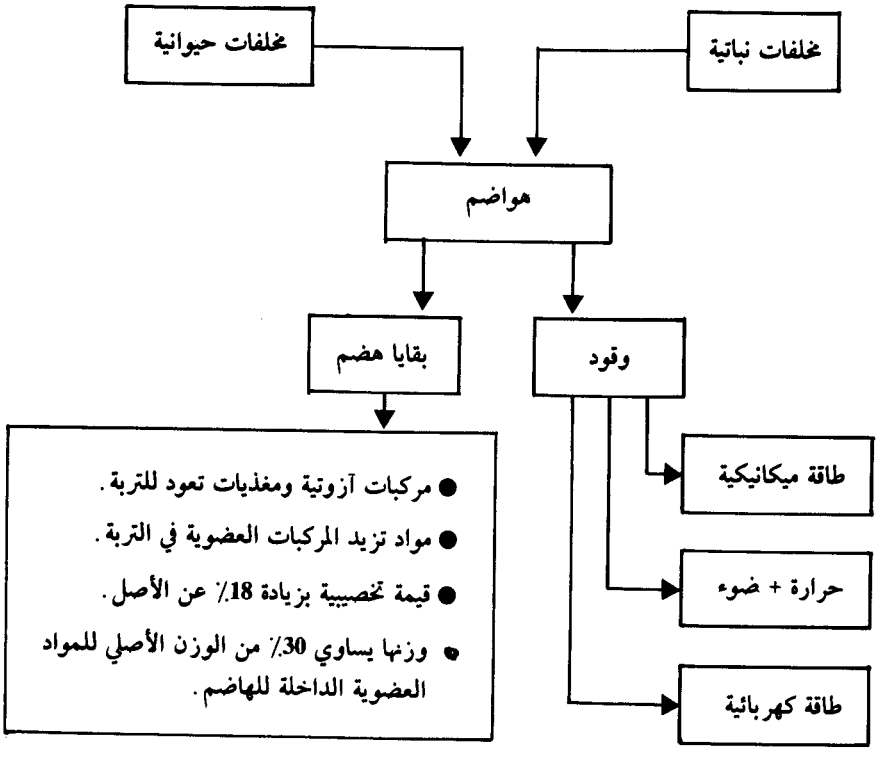

الشكل (1) الاستغلال العادي والاستقلال المتكامل للمخلّفات

الجدول رقم (3)

المركبات الكيميائية للمواد النباتية

(نسبة مئوية وزنية من المواد المجففة هوائياً)

النباتات / المركبات	نباتات زراعية فتية	تبن القمح	سوق الذرة الفتية	سوق الذرة الهرمة
دهون	2.35	1.1	3.42	5.94
مركبات قابلة للإنحلال في الماء	29.54	5.57	28.27	14.14
سيللوز	17.84	39.1	23.05	28.67
سيللوز نصفي	12.67	26.35	20.38	21.19
خشبين	10.61	21.6	9.68	9.46
بروتين	12.26	2.1	2.61	2.44
رماد	12.55	3.53	7.4	7.54

الجدول رقم (4)

مخلفات وحدة حيوانية وزنها الحي 500 كغ،

ومركبات هذه المخلفات كنسبة وزنية

الحيوان	الحجم $م^3$/يوم	الوزن الرطب كغ/يوم	المواد القابلة للتحلل	فوسفور	نتروجين
الأبقار	0.038	41.7	9.33	0.2	0.7
الأغنام	0.02	20	21.5	0.3	1
الخيول	0.025	28	14.3	0.3	0.86
الدواجن	0.028	21.3	16.8	1.2	1.2

3-3 المخلفات البشرية

مثل الغائط، والبول، والزبالة.

وهي تحتوي على 0.22٪ بوتاسيوم و 0.52٪ فوسفور و 0.57٪ نتروجين و 1.6٪ رماد و 3.4٪ مواد عضوية و 93٪ رطوبة (نسب وزنية). ومنه نرىٰ إن مقدار النتروجين والفوسفور في هذه المخلفات يشابه مثيله في المخلفات الحيوانية. إن معالجة هذه المخلفات بالهضم غير الهوائي يخلصها من الأضرار الصحية ويعطي نواتج الهضم قيمة تخصيبية أعلى.

4-3 آلية الهضم غير الهوائي

تتكون عملية الهضم غير الهوائي على ثلاث مراحل:

● المرحلة الأولى: تتفكك المواد العضوية الأساسية (سيللوز، دهون، بروتين...) إذ تقوم البكتريات السيللوزية بتقصير السلسلة المتفرعة الطويلة للسيللوز وتبسيطها وتحولها لجزئيات سكر مزدوجة، ثم لجزئيات أحادية. كما تقوم أصناف أخرى من البكتريات بتحويل المواد المعقدة إلى مواد قابلة للذوبان.

● المرحلة الثانية: تنمو البكتريات المولدة للأحماض وتزداد، لتحول المواد القابلة للذوبان إلى أحماض عضوية وخصوصاً حمض الخل وحمض اللبنيك وحمض الميتانول.

● المرحلة الثالثة: تنمو البكتريات الميتانية التي تحوّل الحوض إلى غاز الميتان وغاز الفحم وغازات أخرىٰ.

4 ـ القواعد الأساسية لتصميم الهواضم

يبين الشكل 2 مخططاً رمزياً لها ضم على النمط الصيني ثم تنضيده عملياً من قبل المؤلف بتحويل من نقابة المهندسين السوريين، والشكل 3 هاضم على النمط النيبالي أشرف المؤلف على تشغيله.

1-4 قواعد عامة:

مهما يكن الغرض من استخدام الهاضم، سواء للحد من تلويث البيئة أو توليد الطاقة أم إنتاج السماد النظيف، فإن القاعدة العامة التي يجب اتباعها هي تصميم نظام الهاضم بشكل يتحقق معه أفضل الشروط لعملية هضم مثالية.

إن تصميم الهواضم في المناطق الريفية يعتمد على عاملين:

- المخلفات المتوفرة.
- أغراض الاستخدام.

وهناك ثلاثة شروط يجب تحقيقها في الهواضم:

- أن يكون حجم الهاضم مناسباً لما هو متوفر من مخلفات من جهة، ولتأمين كمية من الغاز تكفي لاحتياجات عائلة ريفية. وهذه الاحتياجات يمكن أن تكافىء 0.4 م^3 غاز عضوي (نسبة الميتان فيه 60٪) للشخص الواحد يومياً.
- ● أن تكون كمية المخلفات كافية لإنتاج الغاز اللازم.
- ● ● يجب أن يتوفر الماء الكافي لخلط المواد الخام قبل تغذية الهاضم بها. فلأجل مخلفات البقر مثلاً يلزم ماء بنسبة وزنية 1:1، أما لأجل المخلفات البشرية فيلزم ليتر ماء لمخلفات شخص واحد يومياً.

بالإضافة إلى ما ذكر، ينبغي أن يتضمن برنامج التصميم توفر المواد الأولية والجهد البشري والإشراف اللازم للتشغيل والصيانة وكذلك يجب اعتبار العوامل المؤثرة في عملية الهضم مثل: نسبة الكربون إلى النتروجين في المادة الخام (النسبة المثلى حوالي C:N =30:1)، درجة الحرارة داخل الهاضم (الهضم في الوسط الحار أنشط منه في الوسط المعتدل حرارياً)، درجة الحموضة (النسبة المثلى حوالي 7)، وأثر خلط المخلفات الحيوانية والنباتية.

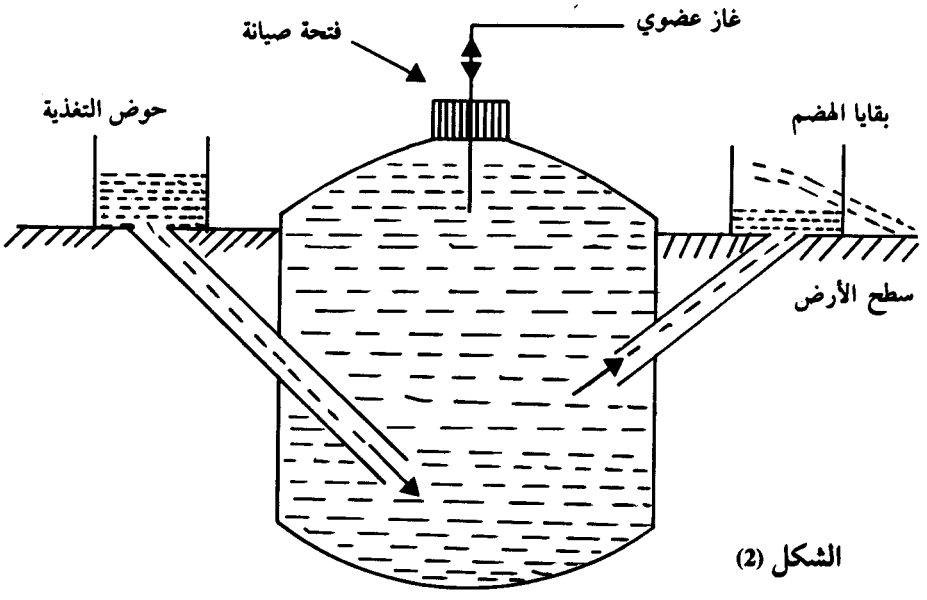

الشكل (2)

هاضم على النمط الصيني منفذ في مبقرة الغوطة الشامية بدمشق

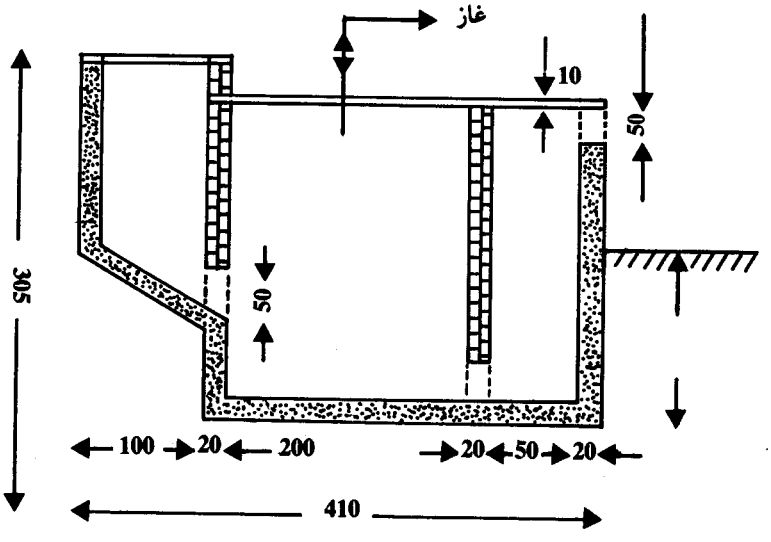

الشكل (3) هاضم على النمط النيبالي منفذ في مبقرة الغوطة الشامية بدمشق

2-4 الاعتبارات التصميمية من حيث الحجم:

خمسة اعتبارات تؤثر على اختيار حجم الهاضم:

1 ـ كمية المواد الخام المتوفرة: تحت ظروف هضم مثالية، تتناسب كمية الغاز الناتج طرداً مع كمية المخلفات.

2 ـ نوعية المواد الخام المتوفرة: يتأثر معدل إنتاج الغاز بنوعية المواد الخام ونسبة C/N فيها. فلإنتاج نفس الكمية من الغاز من مواد سهلة التخمر، نحتاج لزمن هضم أقلّ وحجم هاضم أصغر.

3 ـ متوسط حجم جزئيات المواد الخام: المواد المفتتة لجزئيات صغيرة تتخمّر بشكل أفضل ولها مشاكل أقل. إذ يزداد سطح المنطقة المعرّضة للتخمر فتقل فترة حجز المواد في الهاضم لأن كمية الغاز الناتج تزداد. وهناك مزايا أخرى لهذا التفتيت مثل انسياب سهل للمواد الأولية إلى الهاضم وندرة مواجهة مشاكل انسداد أنابيب الإدخال والإخراج.

4 ـ تسخين الهاضم: يمكن تسريع الهضم وإنقاض زمنه بتسخين الهاضم وهذا يقلل حجم الهاضم أيضاً. وينبغي هنا إجراء مفاضلة اقتصادية بين الطاقة المبذولة للتسخين ومقدار إنقاض حجم الهاضم وزمن الهضم.

5 ـ متطلبات المزج: بشكل عام ليس من الضروري تحريك محتويات الهاضم ذي الحجم الصغير، ولكن خلط المادة الخام المعدّة لإدخالها في الهاضم ضروري.

3-4 اعتبارات تصميمية من حيث عمر التجهيزات:

1 ـ التآكل: هذه مشكلة مستمرة بسبب تعرض الأجزاء المعدنية في النظام بشكل دائم لكبريت الهيدروجين والحموض العضوية التي إما أن تكون موجودة أصلاً في المخلفات أو تتشكل أثناء عملية الهضم، لذا لا بد من طلاء الأجزاء المعدنية بطلاء مقاوم للتآكل.

2 ـ مواد البناء: مواد البناء الملائمة والاقتصادية هي مواد البناء المتوفرة محلياً

مثل الأسمنت المسلح والحجارة والقرميد، ويمكن استخدام اللدائن لتغليف الهاضم من الداخل.

5 ـ بقايا الهضم غير الهوائي

يعتمد تركيب بقايا الهضم غير الهوائي على تركيب المواد المدخلة إلى الهاضم. ونظراً لأن 70٪ من المواد العضوية يتحلل إذا تعرضت إلى ظروف هضم مناسبة، فإن 30٪ من الوزن العام للمواد العضوية المقدمة للهاضم يتبقىٰ كجزء عضوي من بقايا الهضم للمخلفات النباتية والحيوانية. ويحتوي هذا الجزء المتبقى على ثلاثة أنواع من المواد:

- مواد لم يتم هضمها بسبب كونها محميّة من الهضم البكتيري بواسطة الخشبين والجليدين.
- كتلة البكتيريات المتشكلة داخل الهاضم.
- كميات صغيرة من الحموض الدهنية الطيارة.

إن كتلة الخلايا البكتيرية تكون صغيرة عادة لأن ظروف التكاثر غير الهوائية لا تسمح بتحويل أكثر من 20٪ من الكربون الموجود في المواد العضوية القابلة للتحلل إلى خلايا بكتيرية. وهذا هو السبب في قلة الرائحة وعدم تكاثر الجراثيم في بقايا الهضم.

أما النتروجين الداخل إلى الهاضم فلا يضيع منه إلّا حوالي 1٪ على شكل غازات. وهكذا فإن عملية الهضم تحافظ على 99٪ من النتروجين ليبقىٰ موجوداً في بقايا الهضم، وهذه الحقيقة هي إحدىٰ الفوائد الهامة لاستثمار الكتلة الحيوية. ويكون النتروجين موزعاً في بقايا الهضم على شكلين: نشادري وعضوي تبعاً لتوزعه في المواد الداخلة للهاضم.

إن النتروجين الموجود على شكل نشادري في بقايا الهضم يكون عرضة للضياع

فيما إذا لم تُخزن وتستعمل بقايا الهضم بطريقة صحيحة، مما يحرم الزراعة من مادة هامة لها. لذا يجب خزن بقايا الهضم في حفر عميقة أو في صهاريج لتقليل سطح تماسها مع الجو المحيط وبالتالي تقليل تبخر النشادر. كما يجب أخذ الحيطة لدى استعمال بقايا الهضم كي لا يتطاير النشادر وذلك بإدخالها تحت سطح التربة قبل زراعتها بأيام قليلة. والجدير بالذكر أن الخشبين والمواد اللبيدية (وهي غير قابلة للتحلل بالهضم غير الهوائي) تتحلل بالهضم الهوائي أي بعد تسميد التربة بها.

إن لبقايا الهضم قيمة تخصيبية تزيد على القيمة التخصيبية للمواد الأصلية وتبين بعض التجارب التي أجريت على محصول البطاطا أن المحاصيل ازدادت نسبة 18٪ عند تسميد الأرض بالمخلفات الحيوانية بعد هضمها لا هوائياً.

6 ـ الفوائد الصحية للهضم غير الهوائي

تمتاز عملية الهضم غير الهوائي بأنها تقضي على 99.9٪ من الجراثيم والفيروسات والطفيليات الموجودة في المواد قبل هضمها، أما ما يتبقىٰ من هذه الحيويات الضارة فإنها تموت بعد إخراج بقايا الهضم إلى ظروف هوائية بسبب اختلاف الظروف. ويبين الجدول رقم 5 معدل موت الحيويات الضارة بالصحة العامة خلال الهضم غير الهوائي:

الجدول رقم 5

معدل موت الحيويات الضارة الموجودة
في المخلفات المعالجة بالهضم غير الهوائي

الحيويات	درجة الحرارة داخل الهاضم (درجة مئوية)	فترة التخمر (يوم)	معدل الموت (٪)
فيروس شلل الأطفال	35	2	98.5
الحميات التيفية	22-37	6	99
بكتريات السل	30	—	100
ديدان الأسكاريس وبيوضها	29	15	90
الطفيليات	30	10	100

وهكذا يتجسد تخفيف تلوث البيئة بواسطة هواضم المخلفات البشرية والحيوانية والنباتية بالعوامل التالية:

● **عوامل مباشرة:**

ـ نقص حجم المخلفات ووزنها بعد عملية الهضم بحوالي 70٪.

ـ غياب الرائحة الكريهة للمخلفات.

ـ موت الجراثيم والطفيليات الضارة بصحة المجتمع والموجودة أساساً في المخلفات.

● **عوامل غير مباشرة:**

زيادة المحاصيل الزراعية بنسبة 18٪ مما ينعكس إيجابياً على الدخل القومي للمجتمع وبالتالي على مستوى معيشة أفراده.

7 ـ التقدير الأولي لكمون الطاقة الحيوية في الجماهيرية

نظراً لعدم توفر معلومات إحصائية لديّ حول بعض المخلفات الحيوية في الجماهيرية فسأكتفي بحساب كمون الطاقة الحيوية في الجماهيرية، التي تعطيها المخلفات الحيوانية. ويبين الجدول رقم 6 نتائج التقدير الأولى للطاقة الحيوية وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه التقديرات ليست بعيدة عن الحقيقة وهي مفيدة للغاية لأغراض التخطيط.

الجدول رقم 6

التقدير الأولي لكمون الطاقة الحيوية

التي تعطيها المخلفات الحيوانية في الجماهيرية

الحيوان	أبقار	أغنام	ماعز	دواجن	إبل
حجم الغاز الحيوي					
م^3/كغ جاف/يوم	0.3	0.37	0.2	0.4	0.3
مليون م^3/يوم	0.9	3.552	0.044	0.064	0.84

● إجمالي الغاز الحيوي لمخلفات جميع الحيوانات والدواجن = 5.4×10^6م^3/يوم
= 1971 م^3/سنة

● القيمة الحرارية للغاز الحيوي الذي يحوي 60٪ ميتان هي 18676 كيلو حول/م^3.

وعليه فكمون الطاقة الحيوية الحيوانية = 2.6 مليون برميل نفط مكافيء.

8 ـ استنتاجات وتوصيات

تضمّن هذا البحث تقدير حجم مشكلة تلوث البيئة في الجماهيرية الناجم عن المخلفات الحيوية بشكل عام، والمخلفات الحيوانية بشكل خاص، حيث تبين أن كمية المخلفات الحيوانية الجافة المتراكمة خلال عام في أنحاء البلاد تفوق الستة الملايين طن.

كما تناول البحث تحليلاً للمخلفات الزراعية والحيوانية والبشرية ومدى صلاحيتها للمعالجة بطريقة الهضم غير الهوائي، وذلك بهدف تحقيق أهداف ثلاثة:

1 ـ الحد من تلويثها للبيئة من خلال:

- إنقاص حجم المخلفات ووزنها من خلال عملية الهضم بحوالي 70٪.
- غياب الرائحة الكريهة للمخلفات.
- موت الجراثيم والطفيليات الضارة بصحة المجتمع والموجودة أساساً في المخلفات.

2 ـ إنتاج سماد طبيعي نظيف وغني بالمواد المخصّبة، مما ينعكس في زيادة المحاصيل الزراعية بنسبة 18٪.

3 ـ توليد غاز الميتان الحامل لطاقة حرارية.

وقد قدم البحث حساباً أولياً لكمون الطاقة الحيوية الحيوانية في الجماهيرية وتبين أنها تفوق (2.6) مليون برميل نفط مكافيء في العام.

كما أعطى البحث قواعد عملية لتصميم أنظمة الهواضم تمّ استنتاجها من التجارب العالمية في هذا المجال ومن التجربة الشخصية لمؤلف هذا البحث من خلال تصميم هواضم عملية وتنفيذها.

وختاماً فإني أرى أخذ التوصية التالية بالاعتبار:

«ضرورة وضع برنامج وطني شامل على مستوى الجماهيرية لمعالجة المخلفات

الحيوية بطريقة الهضم غير الهوائي لتحقيق الحد من تلوث البيئة وإنتاج السماد وإنتاج الطاقة الحيوية، وتنفيذ هذا البرنامج على مراحل تبدأ على المدى القصير بتنفيذ هواضم صغيرة الحجم (مثلاً 8 متر مكعب) في بعض محطات الأبقار والدواجن، ثم تعميم هذه الهواضم على الريف الليبي بعد أن تكون قد تراكمت الخبرة في تنفيذ هذه الأنظمة وتشغيلها وصيانتها وبعد أن يكون قد تكوّن لها القبول الاجتماعي بين الجماهير».

المراجع

(1) علي حمزة: الآفاق المستقبلية لاستخدام الطاقة الشمسية القطر العربي السوري. مجلة الطاقة والتنمية العدد 34 ـ أيلول 1987.

(2) علي حمزة: تصميم وتنفيذ مشروع بناء هاضم على النمط الصيني في مبقرة الغوطة الشامية في سورية. تمويل: نقابة المهندسين السوريين 1987.

(3) منشورات مؤتمر الطاقات الجديدة والمتجددة المنعقد في نيروبي. كينيا آب 1981.

(4) ن. ك باريك (N. K. Pareek) الهضم غير الهوائي للكتلة الحيوية: منبع متجدد للطاقة (باللغة الإنكليزية) المجلد الرابع لبحوث الملتقى العالمي للطاقة 88 ـ طرابلس 25-30 نوفمبر 1988. ص 211 - 221.

(5) لطفي الغزال إنتاج الغاز العضوي من المخلفات الحيوانية (باللغة الإنكليزية) المجلد الرابع لبحوث الملتقى العالمي للطاقة 88 ـ طرابلس 25 ' 30 نوفمبر 1988. ص 201 ' 209.

جدول تعريب بعض المصطلحات:

Anaerobic Fermentation	تخمّر غير هوائي
(CH_4) Methane gas	غاز الميتان
CO_2	غاز الفحم
H_2S	غاز كبريت الهيدروجين
Digestion	الهضم = التخمر غير الهوائي
Digester	هاضم
System	نظام
Fertilizer	سماد
Fats	دهون
Carbohydrates	كربوهيدرات
Protein	بروتين
Retention Time	زمن حجز المواد داخل الهاضم
Biomass	كتلة حيوية
Biogas	غاز حيوي
Boe	برميل نفط مكافىء
Potential	كمون

أثر التسويق في التنمية الاقتصادية

د. ماهر النقيب
جامعة عمر المختار ـ
قسم الاقتصاد الزراعي

المقدمة :

اهتم الاقتصاديون بمفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد الانحلال الاقتصادي الذي مرت به الدول الأوربية الصناعية وتبلور مفهوم التنمية تبلوراً أكثر بعد الحرب العالمية الثانية وبدأت تأخذ معنى آخر غير معنى النمو الاقتصادي فالنمو الاقتصادي هو مجرد زيادة الدخل القومي الحقيقي بنسبة أعلى من الزيادة السكنية كما يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في المخرجات التي تعني زيادة في الإنتاجية ولا تكون هذه الزيادة حسب خطة مسبقة بل تحدث تلقائياً في أغلب الأحيان أما مفهوم التنمية فهو عبارة عن مجموعة من إجراءات وتدابير تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد والمجتمع لإحداث زيادة في الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة بشرط أن تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة السكانية أولاً وبصورة مستمرة ثانياً.

فالتنمية إذن حركة أو قفزة اقتصادية واجتماعية مخططة هدفها رفع مستوى المعيشة خلال فترة زمينة محددة فهناك دول مثل الكويت غنية من ناحية متوسط دخل الفرد ولكنها ما زالت نامية لأن معظم سكانها لا يضيفون إلا القليل إلى الدخل

القومي ومقابل هذا هناك دول متقدمة مثل اليابان ولكنها لا تملك موارد طبيعية لذا تعتبر فقيرة من ناحية الموارد (Cemalcilar : 424).

ومن ظواهر التنمية الاقتصادية التغيرات التي تشمل تزايد النشاط الصناعي مقارنة بالنشاط الزراعي ثم هجرة السكان من الريف إلى الحضر وتناقص نسبة المنتجات الزراعية والمواد الأولية ضمن الصادرات وتناقص الاعتماد على المساعدات الأجنبية لتمويل الاستثمارات (هيكل: ص 259).

في كل الأحوال نرى أن زيادة الإنتاج هو الهدف الأساسي للتنمية وعملية التنمية هذه لا تجني ثمارها إلا إذا تم استغلال الموارد الاقتصادية استغلالاً أمثل وتوزيع الإنتاج توزيعاً جيداً وهنا يأتي دور التسويق، حيث للتسويق وظيفتان أولهما قبل الإنتاج وهي عملية تسويق عناصر الإنتاج وعلى الأخص عنصر العمل وعنصر رأس المال المتمثل في المعدات والمواد الخام والثانية بعد الإنتاج وهي تصريف الإنتاج ليصل إلى المستهلك في الوقت والمكان المناسبين وبالسعر الذي يناسب دخله وبالكمية والجودة والشكل الذي يريده المستهلك.

إذن من الممكن اعتبار التسويق حلقة وصل بين ما هو منتج وبين ما هو مستهلك.

التسويق واستغلال الموارد الاقتصادية:

لما كانت زيادة الإنتاج هي الهدف الأول في التنمية، فأهم عنصر لتحقيق هذه الزيادة هو مصادر المواد الخام إلا أن معظم الدول النامية حتى المتقدمة تعاني من نقص هذه المصادر لذا نرى هذه البلدان تعتمد في نموها على الموارد المتاحة على أراضيها بالرغم من محدوديتها تجنباً لاستيرادها. فتقوم الدول النامية بحصر الموارد الاقتصادية الموجودة عندها واستناداً على حجم تلك الموارد تقوم بتخطيط برامج التنمية ورسمها (عجمية: ص 19).

وبما أن الموارد هي ثروة بحد ذاتها فيجب المحافظة عليها واستغلالها بشكل أمثل بحيث لا تصرف هَبَاءً. فللتسويق دور التحكم وإعطاء المعلومات الصحيحة عن السوق حتى يتسنى للمنتج موازنة الإنتاج مع الطلب من جهة، وموازنة الإنتاج

مع الموارد الاقتصادية من جهة أخرى، فمن المعروف أن من بين وظائف التسويق دراسة المنتجين «العرض» والمستهلكين «الطلب» من جهة، والقائمين بعملية التوزيع «الوسطاء» الأمر الذي يساعد على إيجاد التوازن بين الإنتاج من جهة وبين الاستهلاك من جهة أخرى لكي لا يحدث تراكم في الكميات المنتجة والمخزون أو يحدث نقص أو شح في تلك المنتجات وهذه الوظيفة تكتسب أهمية خاصة في عمليات تسويق الأسماك مثلاً لأن الأسماك يجب أن تخزن فوراً ما لم تستهلك في حينه والتخزين المبرد في هذه الحالة عنصر يزيد من الكلفة التسويقية وكذلك الأمر بالنسبة لموارد طبيعية مختلفة مثل أشجار الغابات والفحم والجلود حيث إن هذه الموارد الأولية إذا لم تصرف بسرعة تحتاج إلى تخزين في أماكن خاصة للحفاظ عليها من التقلبات الجوية. أضف إلى هذا أن استثمار رأس مال معين بالمواد الأولية وتخزينه يعرقل الانتاج مالياً باعتباره استثماراً مجمداً غير اقتصادي.

التطور المستمر في تكنولوجيا الإنتاج بلا شك يولد تطوراً في استعمال موارد اقتصادية جديدة وبأساليب حديثة فلرب مادة غير مستعملة اليوم تكون مصدراً ثميناً للإنتاج بعد عشرات السنين بسبب التقدم التقني فمن وظائف التسويق جمع المعلومات التسويقية والتطورات الحديثة التي تحدث في مجال الإنتاج ومدى استجابة المستهلك لهذه التغيرات ونلاحظ أهمية هذه الوظيفة التسويقية في مجال صناعة الأدوية بشكل خاص.

من المعروف أن الموارد كمواد أولية للإنتاج هي سلع بحد ذاتها محتاجة إلى نقل وخزن وتوزيع والمعلوم أن النقل والتخزين والتوزيع هي من وظائف التسويق الأساسية حيث يطلق عليه التوزيع المادي أو الفيزيقي (الحناوي: ص 463).

إن هدف التسويق ليس زيادة المبيعات كما يراه البعض بل إشباع حاجات المستهلك بالدرجة الأولى وتنسيق برامج توصيل السلع من المنتج إلى المستهلك بالشكل والسعر والزمان والمكان الأنسب بمراعاة الظروف التي تحيط بالمستهلك.

إنتاجية التسويق في مرحلة التنمية:

زيادة الإنتاجية وحدها ليست كافية لتعجيل عجلة التنمية ما لم يكن السوق مهيأ لاستيعاب الكمية المنتجة فالخدمات التي يقدمها التسويق بعد الإنتاج لا تقل

أهمية عن الإنتاج نفسه فالبلدان التي تتبع التخطيط المركزي تبنت هدف زيادة الإنتاج بعد الحرب العالمية الثانية ولكن تكدست السلع في المخازن بسبب عدم الاهتمام وأخذ آراء المستهلكين في الإنتاج حيث ظهر أن الهدف ليس زيادة الإنتاج، بل زيادة المبيعات وذلك بعد التعرف على رغبات المستهلكين.

ورغم هذا هناك الكثيرون ممن ينظرون إلى التسويق نظرة سلبية ويعتبرونه عملية تطفلية على المنتجين الذين يقومون بالإنتاج كالسلع الزراعية وخاصة في مراحل التنمية ويتناسون أن معظم السلع الزراعية لا تستهلك مباشرة كما أنتجت في المزرعة.

يعرّف الإنتاج بأنه خلق منفعة، فالمزارع أو المنتج يضيف منفعة الشكل ولكن هذه المنفعة ما هي إلا جزء من المنفعة الكلية التي تتممها المنفعة المكانية والزمنية والتمليكية فالتسويق هو الذي يغطي كل هذه المنافع ليكمل الحلقة الاقتصادية بتوصيل السلع في الزمان والمكان المناسبين وإعادة المبالغ إلى المنتج لاستمراره في الإنتاج فالمزارع الذي ينتج القمح قد يقوم هو أو غيره بطحنه أو بتعبئته أو بتخزينه أو بنقله إلى المستهلك وربما يكتفي ببيع منتوجه ليعود إلى إنتاجه ويهتم به في السنة القادمة. والمطاحن تقوم بتحويل القمح إلى دقيق وهي قد أضافت بذلك منفعة شكلية ثانية ويستمر التسويق ليضيف المنفعة المكانية بنقل الدقيق إلى مناطق الاستهلاك بسبل مختلفة فلولا عملية النقل الصحيح لتفاوتت أسعار السلع من منطقة إلى منطقة وليس من البعيد أن يولد هذا نوع من السوق السوداء بسبب اختلاف العرض بين المناطق الذي بدوره يعرقل عجلة التنمية التي تهدف إلى نشر الإنتاج وتوزيعه على جميع مناطق القطر.

ولما كان الإنتاج الزراعي موسمياً ومستمراً للإستهلاك؛ استوجب خزن الفائض لإتاحة فرصة الاستهلاك في الفصول الباقية. حيث يضيف التسويق منفعة الزمان بوظيفته التخزينية ليوازن بين زمن الإنتاج وزمن الاستهلاك علماً أن هذا التوازن يولد استقراراً في أسعار الزروع وبالتالي يتفادى البلد النتائج السلبية المتولدة من التقلبات السعرية التي لها أثر سلبي على التنمية فهي تولد تخلخلاً اقتصادياً مع زيادة في نسبة التضخم بين الحين والآخر.

أما الوسيط الذي يقرب السلعة من المستهلك فهو يسهل عملية تمليك السلعة مولداً منفعة تمليكية. وهذه الوظيفة ليست مجرد وساطة لنقل الملكية وكسب عمولة معينة بل تكمن فيها دراسة السوق وأماكن الطلب وكمياته ومتابعة الأسعار والتحويل والتعرف على رغبات المستهلكين. وتعين أصول الأداء المالي كالدفع النقدي أو تقسيم المبالغ إلى أقساط وتنظيم سندات البيع أمر يقع على عاتق التسويق. فلولا استرجاع قيمة المنتوج بأسرع وقت لتعرقلت عملية الإنتاج بسبب قلة السيولة المالية. فالتمويل التسويقي هنا هو القوة المحركة لتنظيم العلاقة المالية لتهيئة المال اللازم لتيسير انسياب السلع من المنتج إلى المستهلك. وعلى مدى توافر طرق التمويل يتوقف نجاح المنتجين أو الوسطاء في تصريف السلع أو فشلهم. المثال أدناه يوضح عملية تصنيع الإنتاج الزراعي والمنافع التي يضيفها التسويق إلى المنتجات الزراعية (Kohls/Uhi: P. 11).

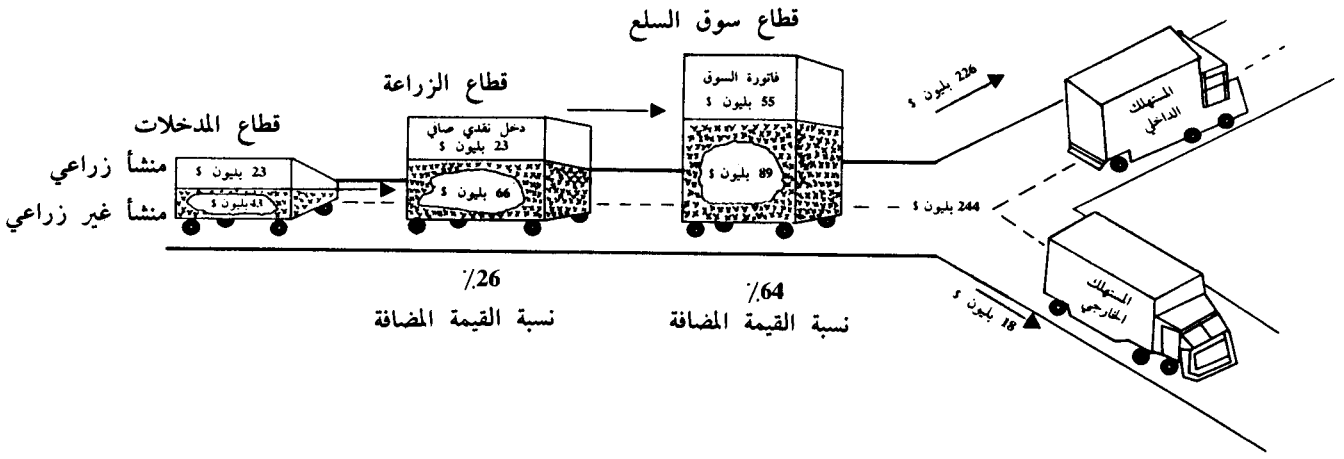

«شكل يمثل مراحل تسويق السلع الزراعية من الإنتاج إلى المستهلك»

المصدر: R.L.Kohls- J.N.Uhi: Markiting of Agricultural Products, 5.th Edition, (Macmillan Publishing Co. Inc., 1980, New York, p.11).

يظهر من الشكل أن المزارعين قد اشتروا 66 بليون دولار أمريكي من متطلبات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1973 وأضافوا قيمة ما يعادل 23 بليون دولار خلال الفترة الإنتاجية وباعوا سلعهم بـ 89 بليون دولار إلى شركات التسويق أي أضافوا ما يعادل 26٪ على كلفة الإنتاج أما المؤسسات فقد أضافت قيمة 155 بليون دولار وأصبحت قيمة التجزئة لهذه السلع 244 بليون دولار حيث كانت نسبة الإضافة 64٪ ونلاحظ حصة ما يضيفه التسويق (64٪) يعادل ثلاثة أضعاف ما يضيفه قطاع الزراعة (26٪) تقريباً.

دور التسويق في عملية التنمية

مهما تكن التنمية سريعة فلا بد أن تمر بمراحل معينة ولكل مرحلة فترة زمنية تختلف من بلد إلى آخر وهذه المراحل هي باختصار ما يلي: (هيكل ص 259):ـ

1 ـ المجتمع التقليدي من حيث التمسك بالتقاليد الاقتصادية القديمة التي تؤدي في غالب الأحيان إلى انخفاض الإنتاجية.

2 ـ مرحلة وجود الشروط الأساسية لإقلاع النشاط الاقتصادي.

3 ـ مرحلة الإقلاع وهي المرحلة التي يتخطى فيها المجتمع العقبات التقليدية حيث يصبح قادراً على توليد استثمارات في مجالات معينة وتطوير تكنولوجية إنتاجه.

4 ـ الاتجاه نحو النضوج حيث يجري تطوير صناعات جديدة ويقل الاعتماد على الواردات ويزيد الاتجاه نحو التصدير.

5 ـ مرحلة تقدم الاستهلاك الجماهيري حيث يصبح إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية هي القطاعات التي تقود النشاط الاقتصادي.

إن التسويق موجود حتى في المجتمعات التقليدية ولكنه غير فعال بسبب عدم وجود فائض في الإنتاج ويجب الاهتمام بالتسويق منذ بداية المرحلة الثانية التي هي عبارة عن تهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية لذا يستوجب بناء نظام تسويقي شامل قبل الدخول في مرحلة الإقلاع. أي يجب تأسيس نظام توزيعي بحيث يسهل عملية

توصيل المنتجات إلى المستهلك، وتأمين الإمكانيات التمويلية اللازمة والتوازن بين كمية الإنتاج وكمية الطلب من جهة وبين نوعية الإنتاج ورغبات المستهلكين من جهة أخرى.

ولن نغالي إذا قلنا لا يمكن الوصول لمرحلة الإقلاع إلا بوجود نظام تسويقي متكامل، لأن الدورة الاقتصادية لا تتم إلا بعد صرف الإنتاج وإعادة قيمة السلع إلى المنتج. إذن لا جدوى من التعجيل بالتصنيع ما لم يتغير أنماط الاستهلاك إلى مستويات معقولة.

رغم اختلاف النظريات التنموية فلو راجعنا جميعها نرى أن التسويق لا يزال هو الوسيلة الوحيدة التي توصلنا إلى المستهلك فعلى سبيل المثال نظرية الدفعة القوية والنمو غير المتوازن تقترح التركيز على بعض الصناعات الرائدة ثم تبدأ عملية نشر التنمية إلى بقية القطاعات بشكل تدريجي أما رواد نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن فهم يؤمنون أن التنمية لا تتحقق إلاّ عن طريق دفعة قوية غير متقطعة لأجل كسر حلقة الركود (النجار: ص 269).

وعلى الرغم من أن النظرية الثانية فيها نوع من المخاطرة لكنها قابلة للتطبيق إذا ما توفر المال الكافي والموارد الاقتصادية الكافية فإقامة مشاريع ضخمة مثل الإسكان والمواصلات والسدود والصناعات الثقيلة تولد إنتاجاً كبيراً من جهة وقوة شرائية عالية من جهة أخرى وهذه الظاهرة ستولد طاقة استهلاكية كبيرة ومن هنا يبرز دور التسويق في تصريف المخزون من الإنتاج بتوسيع كل من السوق المحلي والسوق الخارجي.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن التسويق نظام لا يشبه التكنولوجيا فمن السهولة استيراد جميع الوسائل التقنية من الدول المتقدمة ودعوة خبراء لنصب هذه الوسائل وتشغيلها لفترة معينة والاستفادة من خبراتهم خلال هذه الفترة. ولكن التسويق علم وفن وعمل اقتصادي فلا يمكن استيراده من الخارج. فالتسويق تجارب ومعلومات اقتصادية محلية المنشأ تتراكم بمرور الزمن لتنظيم السوق المحلي بالقوانين والأنظمة المحلية وعلى سبيل المثال قوانين النقل والتخزين وحماية المستهلك والدعايات في دولة ما. لذا يجب تعيين دور التسويق في عملية التنمية ذات الدفعة القوية والنمو المتوازن قبل مرحلة الإقلاع.

أما دور التسويق في التنمية ذات الدفعة القوية والنمو غير المتوازن فهي أسهل وأكثر فائدة لأن هذه النظرية تستند على قطاع معين كقاطرة تسحب القطارات الباقية، فنلاحظ أن التسويق يتخصص ويتأقلم في هذا المجال بسرعة أكبر بسبب سهولة تجمع المعلومات وتراكم الخبرات. وهناك أمثلة كثيرة في هذا المجال فسياسة التنمية التي طبقت في إسبانيا واليونان بعد الحرب العالمية الثانية كانت تعتمد على قطاع السياحة وفي بريطانيا على النسيج وفي بعض الدول الإسكندنافية على الإنتاج الحيواني وفي اليابان على القطاع الإلكتروني. وبلا شك فهذه البلدان غزت الأسواق العالمية بمنتجاتها بفضل الأساليب التسويقية المتقدمة التي ساعدتها في غزو تلك الأسواق. فكل مؤسسة بدأت ترسل موظفيها في التسويق ليبحثوا عن أسواق جديدة وليس هذا فقط ولكن أيضاً لدراسة حالة الأسواق. الأمر الذي أدى إلى وجود مستهلكين في العالم يبحثون مثلاً عن الأجهزة الإلكترونية اليابانية ويفكرون في قضاء عطلهم في إسبانيا واليونان وهكذا.

دور التسويق في إزاحة عوائق التنمية:

هناك عوائق كثيرة أمام الدول النامية تحول دون الإسراع بالتنمية أهمها:

1 ـ ضيق السوق.

2 ـ عجز التجارة الخارجية.

3 ـ التخلف الزراعي.

4 ـ قلة الإدخار والمال.

5 ـ التخلف التكنولوجي.

6 ـ ندرة المصادر الاقتصادية.

7 ـ الزيادة السكانية.

8 ـ عوائق اجتماعية وثقافية.

هنا سنعالج العائق الأول والثالث فقط من الناحية التسويقية فمعظم أسواق

الدول النامية ذات نطاق ضيق تضم عدداً قليلاً من السلع التقليدية المحلية أكثرها يستهلك محلياً وربما لا يخرج عن نطاق حدود منطقة الإنتاج نفسه، فعملية التنمية ستولد طاقة إنتاجية جديدة لسلع جديدة وهذا يحتاج إلى كسر النطاق الضيق في السوق وذلك باتباع سياسات تسويقية متطورة ومتناسبة مع نسبة تطور الإنتاج. كما هو معروف فالتسويق يسعى لتوسيع السوق بأساليب ترويجية مثل الإعلانات الإرشادية وتنظيم المعارض وتخفيضات سعرية وتوزيع مكافآت على المزارعين الفرديين وهكذا. ومن هنا يجب التطرق إلى أن التسويق بحد ذاته غير قادر على توليد قوة شرائية لدى المستهلك لكنه يكشف عن القدرات الشرائية المخفية وذلك بمختلف وسائل الترويج ويمنع الاستثمارات غير المجدية مثل الذهب والعقارات. كما أن للتسويق وظائف أخرى تخص السلع نفسها حيث تخلق هذه الوظائف مجالاً جديداً للاستثمار في آن واحد مما يؤدي إلى توسع ملحوظ في السوق منها (Cemalcilar: P 299) على سبيل المثال ما يلي:

1 ـ تسويق سلع جديدة: أي تقديم سلع تنتج لتغطي احتياجات جديدة عند المستهلك مثل الأجهزة الإلكترونية المتقدمة ذات الوظائف الجديدة.

2 ـ المزيج التسويقي: وهي تشكيلية أو توليفه سلعية يكمل بعضها بعضاً مثل إنتاج الثلاجات والغسالات والحجرات وغسالات الصحون في نفس المصنع.

3 ـ التنويع السلعي: أي إنتاج سلعة معينة ولكن بأشكال وأحجام ووظائف مختلفة ليتسنى للمستهلك اختيار السلعة التي تناسبه من ناحية إداء الخدمة مثل أحجام وأشكال مختلفة من الثلاجات.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإنها منفذ سحري لتوسيع السوق حيث أن الأسواق المحلية تصل لمرحلة الإشباع خلال فترة محددة لاعتمادها على عنصرين الكثافة السكانية من ناحية والقوة الشرائية من ناحية أخرى. أما الأسواق العالمية فهي قادرة على أن تستوعب كميات غير محدودة من السلع ولفترات زمنية أطول فالدول النامية أو المتخلفة لديها ما تصدِّره من مواد أولية خام مثل النفط والقهوة والمطاط والمعادن.. إلخ وبلا شك أن أسعار هذه المواد الأولية منخفضة قياساً بالسلع المصنعة لذا على الدول النامية أن تسعى من أجل تصدير مواد مصنوعة من مواردها الأولية لا أن

تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام حيث أن لتصدير المواد المصنعة مكاسب لعل من أهمها ما يلي:

1 ـ الحصول على العملة الصعبة التي تساعد مرة أخرى في عمليات التنمية.

2 ـ استخدام أيدٍ عاملة أكثر في مجال التصنيع والتصدير.

3 ـ اكتساب خبرات إنتاجية وتسويقية من باقي بلدان العالم.

4 ـ المحافظة على الموارد الاقتصادية وعدم إهدارها.

ومن هنا نرى أن بعض البلدان النامية التي وصلت مرحلة الإقلاع التنموي تشجع تصدير السلع المصنوعة أكثر من تصدير العناصر الأولية مثل تشجيع تصدير الأحذية والمنتجات الجلدية بدلاً من الجلود الخام والأقمشة القطنية بدلاً من القطن والسلع البتروكيمياوية بدلاً من النفط.

فعملية التسويق الدولي جذابة ومربحة ولكنها غير سهلة كما نتصور فالتغلغل في الأسواق العالمية عملية صعبة، والاستمرار فيها أصعب نظراً لوجود عوامل ومؤثرات متعددة منها:

أ ـ العوامل الخارجية: وتشمل:

1 ـ التقلبات السعرية العالمية.

2 ـ التغير في مستويات المعيشة.

3 ـ التطور التقني.

4 ـ التغيرات التي تحدث في التعريفات الجمركية.

5 ـ أذواق المستهلكين ورغباتهم.

6 ـ المنافسة بين شركات الدول.

ب ـ العوامل الداخلية وتشمل:

1 ـ الاستثمارات التسويقية التي تستند عليها الصادرات مثل وسائل النقل والتخزين وإمكانيات التعبئة الجديدة.

2 ـ مستوى اهتمام الصناعة المحلية بالخدمات التسويقية الأساسية مثل التدريج والمعايرة ومراقبة الجودة وتنظيم الحملات الإعلامية ومدى قدرة الدولة على جمع المعلومات السوقية والعالمية.

ج ـ كمية الإنتاج ونوعيته والطلب المحلي والأسعار المحلية.

د ـ السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة إزاء الصادرات من فرض ضرائب أو عدم فرضها أو إحداث تخفيضات فيها أو منح قروض صادرات بفوائد مختلفة وتسهيلات أخرى لتشجيع عمليات التصدير.

نستنتج من هذا أن على الدول النامية الاهتمام بالاستثمارات التسويقية قبل تكثيف نشاطاتها على التجارة الخارجية فهناك أمثلة وتجارب كثيرة في هذا المجال فمثلاً في أوائل الثمانينات بدأ إنتاج القمح يفيض عن حاجة تركيا الداخلية في ذات الوقت كانت هناك طلبات لشراء القمح من الدول الاشتراكية إلا أن تركيا لم تتمكن من تصدير القمح الزائد بسبب عدم توفر إمكانيات التصدير مثل مخازن الحبوب وأماكن التعبئة السريعة (Acil / Demirci: P. 283) وهكذا.

فبالرغم من صعوبة التسويق الدولي إلا أنه أمر ضروري فلا يمكن أن تستمر عملية النمو الاقتصادي ما لم تكن أبواب الصادرات مفتوحة وخير مثال على ذلك الشعار الانتحاري الذي رفعته اليابان في أوائل الستينات والذي يقول (التصدير أو الموت). ذلك الشعار الذي أسفر عن إيجابيات مكنت اليابان من الدخول في الأسواق العالمية وليس هذا فقط ولكن السيطرة عليها أيضاً (عفيفي: ص 19).

التنمية وحماية المستهلك:

إن الهدف الأساسي من التنمية هو زيادة سعادة الفرد، وليس الفرد إلا مستهلكاً مستمراً للسلع التي تنتج من جراء سير عجلة التنمية إذن ما موقع المستهلك من

التنمية؟ هل لديه القدرة على تنويع الإنتاج مع ما يتفق مع ميوله؟ هل لديه حرية اختيار السلع؟ هل لديه المعلومات الفنية الكافية عن استخدام السلع؟ أم هو مستهلك فقط؟ الإجابة عن هذه الأسئلة محصوره في مفهوم حماية المستهلك فكلما تعددت أنواع السلع وتعقدت محتوياتها احتاج المستهلك إلى حماية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه كلما زاد مستوى ثقافة الفرد زاد طلبه للحماية حيث أن حماية المستهلكين في عصرنا هذا أضحت حاجة ضرورية.

رغم أن حركة حماية المستهلكين بدأت في أمريكا ولكنها الآن ليست مشكلة الدول الرأسمالية والمتقدمة فحسب بل هي مشكلة الدول الاشتراكية والنامية أيضاً. حيث سارع الاتحاد السوفيتي لحماية المستهلكين وذلك بفتح نوادي خاصة بهم لمناقشة نوعية السلع المنتجة محلياً وأسست وزارة خدمات المستهلك لتؤدي هذا الغرض وعليه يمكننا أن نطرح السؤال التالي: ما حقوق المستهلك؟ وكيف تتم حمايته في مراحل التنمية الاقتصادية؟ ونجد الإجابة عن هذا السؤال طرحت أول ما طرحت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1962 م التي تتضمن أن للمستهلك أربعة حقوق (Consumer Advisory Council: P. 6):

1 ـ حق الثقة في الإنتاج: بعض السلع مثل الأدوية والآلات الكهربائية والمبيدات والسيارات مليئة بالمخاطر فيجب مراقبة الإنتاج بدقة بحيث يثق المستهلك بالمنتوج بدون تردد أو خوف من الاستعمال.

2 ـ حق استلام المعلومات الصحيحة: يجب منع الدعايات والإعلانات التي تزود المستهلك بمعلومات خاطئة وإيصال المعلومات الصحيحة للمستهلك حول كيفية استعمال السلع بصورة مثلى.

3 ـ حق الاختيار: يحق للمستهلك أن يختار السلعة التي تناسبه من غير ضغط خارجي أو احتكاري يجبره على استهلاك سلعة معينة.

4 ـ حق التجمع: يحق للمستهلكين التجمع والتكتل ورفع أصواتهم والمطالبة بحقوقهم الاستهلاكية في النوادي والنقابات الخاصة بهم.

بالرغم من وجود محاولات لحماية المستهلك بأشكال مختلفة مسبقاً إلا أن هذه

الإجابة تعتبر الخطوة الأولى لحماية المستهلك حيث شرعت قوانين وأنظمة مختلفة وفرضت مراعات المعايير المتفق عليها في معظم بلدان العالم بعد هذه المحاولة، وإذن نستنتج أن حماية المستهلك خلال مراحل التنمية تتم بثلاث طرق:

1 ـ حماية المستهلك نفسه: وذلك بتأسيس نوادي ونقابات أو مؤتمرات مزودة بمختبرات لفحص مختلف السلع ومعاينتها وتوفير منشورات تثقيفية.

2 ـ حماية الدولة للمستهلك: وذلك بتشريع قوانين وأنظمة خاصة بحماية المستهلك.

3 ـ حماية المؤسسات للمستهلك: حيث تخصص أقسام خاصة في كل مؤسسة تجمع شكاوي المستهلكين وآراءهم حول السلع.

الخاتمة

مما سبق يمكننا القول إن التسويق يلعب دوراً رئيسياً في عمليات التنمية الاقتصادية، ليس هذا فقط ولكن أيضاً في رفع مستوى معيشة الأفراد والشعوب وفي الوصول بهم إلى مستويات أعلى من السعادة فمهما تمكنت الوحدات الإنتاجية زراعية كانت أم صناعية من إنتاج كميات كبيرة من السلع والمنتجات فلن يستفيد من هذه الكميات الكبيرة من الإنتاج إلا إذا وصلت إليه بالكمية والجودة المطلوبتين وبالأسعار المناسبة. ويجب التنويه هنا أن أهمية التسويق لا تقتصر فقط على الوحدات الإنتاجية بل تتعداها لكي تشمل المجتمع أيضاً فيخلق التسويق مجالات مختلفة للعمل لأعداد ضخمة من الأفراد في مختلف مراحل انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك النهائي.

المصـــادر

ـ الحناوي، محمد صالح: إدارة التسويق ـ مدخل الأنظمة والاستراتيجات (الاسكندرية: دار الجامعات المصرية 1984 م).

ـ عجمية، محمد عبد العزيز: الموارد الاقتصادية (بيروت: دار النهضة العربية 1983 م).

ـ عفيفي، صديق محمد: التسويق الدولي ـ نظم التصدير والاستيراد، الطبعة الثالثة (الكويت/ وكالة المطبوعات 1987 م).

ـ النجار، خالد السبع: الاقتصاد العام، الطبعة الأولى (حلب/ كلية الزراعة جامعة حلب 1985 م).

ـ هيكل، عبد العزيز فهمي: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (بيروت: دار النهضة العربية، 1980 م.

-ACIL, Fethi-DEMIRCI, Rasih: Tarım Ekonomisi Dersleri, (Ankara Universitesi Ziraat Fakultesi Yayınları: 880-245, 1984) ـ منشور باللغة التركية.

-CEMALCILAR, Ilhan: Pazarlama, (Eskişehir: E.i.t.i. A.Yayını: 188, 1977) منشور باللغة التركية.

-Consumer Advisory Council-First Report, Octobar, 1962.

-KINDLEBERGER, C.P.: Economic Development, 2.nd Edition, (New York: Mc Graw-Hill Book, 1965).

-KOHLS, R.L.-UHI, J.N.: MarKeting of Agricultural Products, 5.th Edition, (New York Macmillan Publishing co. Inc., 1980).

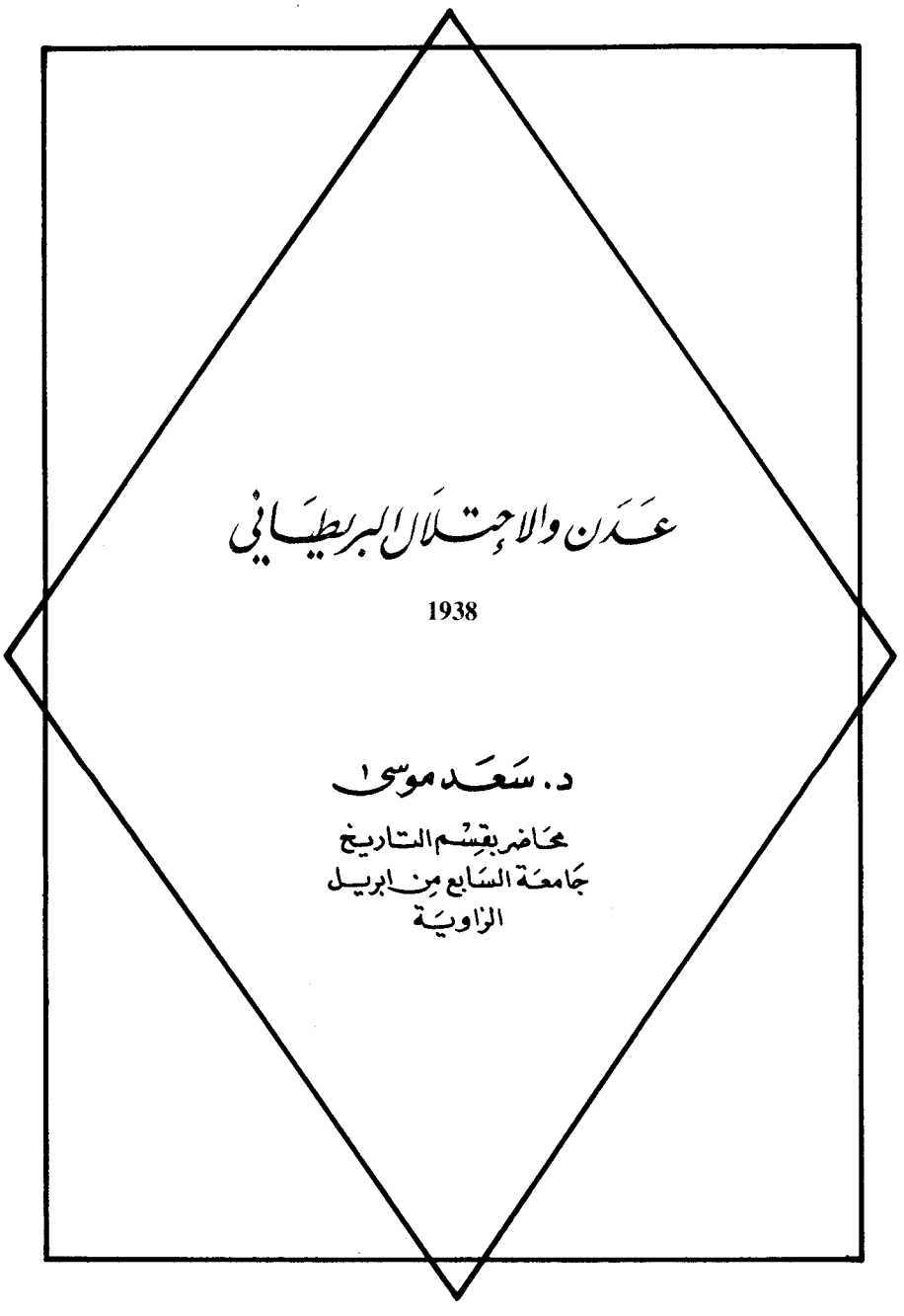

عدن والاحتلال البريطاني

1938

د. سعد موسى
محاضر بقسم التاريخ
جامعة السابع من ابريل
الزاوية

عدن والاحتلال البريطاني

إنه لِمَن دواعي السرور أن أكتب بحثي هذا عن اليمن الشقيق بعد قيام وحدة شعبه العربي وأزيل ذلك التقسيم الواهي، وتلك الحدود المصطنعة، التي أوجدها وغذاها الاستعمار؛ خدمة لمصالحه في المنطقة. نسأله تعالى أن تكون هذه الوحدة مدعاة خير للأمة العربية، ونواة لإقامة الوحدة العربية الشاملة، أمل الشعب العربي؛ لتحقيق آماله وطموحاته نحو الغد المشرق. لتعيد هذه الأمة مجدها الحضاري، الذي كان إشعاعاً اقتبست منه أغلب الأمم والشعوب علماً وثقافة وحضارة. ولنبني مجدداً قوة هذه الأمة وعزتها؛ خاصة إن الاستعمار يتربص بنا الدوائر ليعود ثانية بأي شكل من أشكاله. ولن تحمي هذه الأمة، ولن تذود عنها إلا الوحدة. ولعل التاريخ خير شاهد على ذلك، فقد أثبت دوماً، أن تفكك هذه الأمة كان السبب الرئيسي وراء تعرضها للغزو والاستعمار. اللهم ألهم ولاة الأمر ليدركوا الخطر المحدق بهذه الأمة، سواء أكان ذلك الخطب من الاستعمار، أم الصهيونية، ليعملوا جميعاً ما في وسعهم لإقامة الوحدة العربية؛ التي لم تكن في يوم من الأيام ترفاً، بل مطلباً حضارياً وشعبياً وضرورة حتمية لحماية النفس. وبهذه المناسبة فالشعب العربي عامة وشعب اليمن بخاصة، مدعوان لحماية هذه الوحدة وصونها؛ كي لا تتكرر المأساة ثانية، عندما أجهضت تجربة الجمهورية العربية المتحدة. وكشفت لنا الأيام مدى الخسران الذي لحق بأمة العرب، عندما قضي على تلك

التجربة العملاقة. ومدى الفائدة التي جناها كل من الاستعمار والصهيونية من وراء ذلك، وما بذلاه من جهد ومثابرة وتخطيط ومال للقضاء عليها. لنعي جميعاً مدى الخطر المطبق على الأمة العربية، ولنعمل كل حسب موقعه، انطلاقاً من هذا المبدأ لإقامة وحدة هذه الأمة.

والبحث المقدم يتناول موضوع احتلال بريطانيا لعدن، ويرتكز على مبحثين هما:

أ ـ التنافس الدولي على عدن.

ب ـ التخطيط البريطاني لاحتلال عدن.

أ ـ التنافس الدولي على عدن.

1 ـ الخلفية التاريخية للوجود البريطاني في الجنوب العربي.

أخذت السفن التجارية البريطانية ترد الموانيء العربية الواقعة على البحر المتوسط، اعتباراً من بداية القرن السادس عشر الميلادي؛ لنقل البضائع والمنتجات الشرقية إلى الجزر البريطانية، إلا أن ما يصل إليها من بضائع ومنتجات شرقية، لم يعد يفي باحتياجاتها. وقد دفع هذا الوضع إلى محاولة بريطانيا كسر الاحتكار البرتغالي والهولندي للتجارة الشرقية؛ من أجل الوصول إلى منابع التجارة الشرقية[1] مباشرة. ولتحقيق هذا الأمر أقدمت الحكومة البريطانية على تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية في 13 ديسمبر 1599 م، لتقوم بخدمة مصالحها في الشرق، وتم رسم أهداف الشركة بما يلي:

1 ـ العمل على بسط السيطرة البريطانية على التجارة الشرقية واحتكارها وكسر احتكار الدول الأخرى وتقويضه، واستخدام القوة العسكرية، إن اقتضى الأمر ذلك؛ على أن تسخر إمكانات الحكومة البريطانية في خدمة الشركة لتحقيق هذا الهدف.

---

(1) Halford L. Hoskins, Btitish Routes to India, Longmans Green Press, New York. P. 2.

2 ـ العمل على مدّ نفوذ بريطانيا السياسي على الشرق واستعماره، بما فيه الوطن العربي[2].

بدأت السفن البريطانية في بداية القرن السابع عشر تصل إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، بعد أن تولّت هذه المهمة شركة الهند الشرقية. ونجحت الشركة في استعمار الهند، التي أصبحت مستعمرة بريطانيا الكبرى في الشرق ودرّة التاج البريطاني. والشيء المهم في هذا الأمر أن استعمار بريطانيا للهند جعل منطقتي الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية تتمتعان بموقع استراتيجي هام في نظر بريطانيا؛ إن هي أرادت أن تحافظ على درّتها وطرق المواصلات إليها. فاتجهت السياسة البريطانية للحيلولة دون خضوع هاتين المنطقتين لأية قوة أجنبية قد تهدد مصالح بريطانيا[3]. وبخاصة بعد أن أخذ ناقوس الخطر يدق في آذان ساسة بريطانيا؛ بعد وصول قوى أوربية منافسة إلى الجنوب العربي، كفرنسا وألمانيا وروسيا وإقدامهم على تأسيس وكالات تجارية لهم في مناطق البحر الأحمر[4]. وإزاء هذا النشاط المنافس بدأت السياسة البريطانية تعمل على محورين، الأول: ـ السعي لإقامة علاقات تجارية في المنطقة؛ لتخدم المحور الثاني المتمثل في العمل على منع وقوع منطقتي الخليج العربي والجنوب العربي تحت سيطرة أية قوة أوربية أخرى تحاول التسلل إليها، ومن ثم فرض السيطرة البريطانية عليها. من ذلك يمكننا أن نقرر أن التفكير البريطاني لاحتلال عدن والخليج العربي لم يكن بسبب قيام نابليون باحتلال مصر عام 1798 م بل جاء نتيجة لاحتلالها للهند واتضاح الرؤية لبريطانيا حول أهمية المنطقتين استراتيجياً لمصالحها هناك. ولم يكن احتلال نابليون إلا مؤشراً ليؤكد مدى أهمية المنطقتين استراتيجياً وعسكرياً. والدليل على ما ذهبنا إليه أن أول خطوة

---

(2) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، دار المعرفة، القاهرة 1960، ص 49.

(3) T. E. Marston, Britains Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878, the shoe string Press. U.S.A. p. 3.

(4) Halfond L. Hoskins, Background of the British Position in Arabia, Middle East Journal, V 017 , No. 2. 1947,P. 138.

حاسمة اتخذتها بريطانيا لمواجهة نابليون وإنهاء تطلعاته نحو الهند هي قيامها باحتلال جزيرة ميون «بريم» عام 1799 من قبل الكابتن «ميوري Murray»[5]، واتخذت قاعدة للقوات البريطانية. وكان هذا الاحتلال السبب المباشر في إنهاء آمال الفرنسيين في الهند وتطلعاتهم[6]. ومما زاد من أهمية المنطقة في نظر ساسة بريطانيا المذكرة التي بعثها «ميوري» إلى حكومته موصياً فيها بضرورة احتلال عدن لدعم أية قوات على الجزيرة من أجل حماية مواصلاتها، وإنهاء تطلعات القوى الأوربية المنافسة في الشرق.

ولتنفيذ المحور الأول للسياسة الجديدة قامت ملكة بريطانيا «اليزابث الأولى» بمنح شركة الهند الشرقية امتياز إقامة مشروعات تجارية مع بلدان الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر في مطلع القرن السابع عشر[7]. فأخذت الشركة بتسيير الرحلات البحرية إلى عدن ومواني البحر الأحمر، وكانت أول رحلة بقيادة «وليم كيلنج William Keeling» عام 1608، حيث وصلت إلى جزيرة سومطرة[8]، وأبحرت منها إلى عدن على أمل تأسيس وكالة تجارية فيها. إلا أن محاولته هذه باءت بالفشل بسبب رفض سكان المدينة السماح بإقامة وكالة تجارية بريطانية في مدينتهم[9]. فأعدت الشركة رحلة ثانية رصدت لها مبلغاً قدره 33 ألف باون، وأعدت الباخرة «أسينشون Ascension» تحت قيادة «الكابتن اسكندر شاربي Alexander sharphy» لإقامة علاقات تجارية مع عدن ومواني البحر الأحمر. وصلت الباخرة إلى ميناء عدن بتاريخ 18 أبريل 1609 م ، وكانت عدن آنذاك تحكم من قبل العثمانيين، وما إن

(5) R. Playfair, A History of Arabia Felix, Bombay 1859. P 17 قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا القومية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة، القاهرة 1962، ص 24.
جزيرة ميون «بريم»: تقع في مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وتشرف عليه، بين خط طول 4 مساحة الجزيرة 5 وتبعد عن عدن 100 ميل.

(6) انظر بحثنا المنشور في مجلة «الثقافة العربية» بعنوان «موقع عدن وأهميته الاستراتيجية» العدد الثالث مارس 1990ص 7.

(7) د. سيد نوفل، المصدر السابق، ص 49.

(8) سومطرة، تقع جزيرة سومطرة في المحيط الهندي وتبعد عن الساحل 220 ميلاً، وتبلغ مساحتها 1382 ميل^2. ويطلق على الجزيرة أيضاً اسم «دم التنين» نسبة إلى أشجار التنين.

(9) Erio Macro, Yemen and the Western World, London 1968, P. 3.

علم الحاكم العثماني بوصول البريطانيين ـ إلى المدينة ـ حتى أصدر أوامره بالقبض عليهم، فتم إلقاء القبض على (شاربي) واثنين من ضباطه المرافقين، وأرسل الأسرى إلى صنعاء، كما صودرت شحنة السفينة[10]. وفشلت البعثة في تحقيق أهدافها؛ ومرد ذلك راجع إلى تشدد العثمانيين إزاء المحاولات البريطانية، لعدم وصول أوامر من الباب العالي بالسماح لهم بإقامة علاقات تجارية مع مدن الجنوب العربي وموانئه. وعلى الرغم من ذلك أعدت الشركة رحلة ثالثة إلى المنطقة، حيث أرسلت الأدميرال (سير هنري ميدلتون Middeleton) عام 1610 إلى عدن ومخا[11]، فوصل عدن في 10 نوفمبر، إلا أنه فشل في إقامة علاقة تجارية مع المدينة. فغادرها متوجهاً إلى مخا، فوصلها في 14 نوفمبر، واستقبله حاكمها العثماني رجب آغا، ووعده بتقديم المساعدة، وخصص له ولمرافقيه منزلاً للإقامة. وفي المساء هوجم الجميع من قبل السلطات العثمانية، ونتج عن ذلك مقتل ثمانية من أعضاء البعثة وجُرح أربعون، واقتيد من تبقى منهم إلى السجن. وما لبثت أن وصلت تعليمات باشا صنعاء بإرسال الأسرى إليه، وتم استجوابهم من قبله، ويذكر العبدلي[12]: (أن الوالي العثماني قام باستجوابهم عن سبب اقترابهم من المدن المقدسة، وأبدى دهشته لجرأة المسيحيين في الاقتراب من الجزيرة العربية، وأنذرهم بعدم العودة ثانية). ومثل هذا القول لا يمكن الأخذ به لكون صاحبه قد أطلقه على علاته من غير تدقيق ولا تمحيص؛ لأن السؤال الذي يفرض نفسه هنا: كيف يفسر لنا المؤلف وجود وكالات تجارية لدول مسيحية أخرى في مدينة مخا كالوكالة الفرنسية والألمانية والروسية؟ أم أنه على غير علم بها!! ويمكن أن يكون القول أقرب إلى الصحة بالشكل التالي: ـ إن الوالي العثماني أبدى دهشته لقدوم البريطانيين قبل حصولهم على إذن من الباب العالي.

---

(10) Harold Ingrams, the Yemen Imams, Camelat Press, London 1963 P. 46.
R. Playfair, OP. cit. P. 105.

(11) المخا، أحد موانىء اليمن الواقع على البحر الأحمر، واشتهر بتجارة البن.
انظر عن رحلة ميدلتون Playfair, OP. cit. PP. 106 – 107.

(12) أحمد بن فضل الله العبدلي، هدية الزمان في أخبار ملزم لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة 1932، ص 101.

ولعل الدليل على صحة ذلك هو إطلاق سراح الأسرى البريطانيين بعد صدور الأوامر من الباب العالي إلى والي صنعاء؛ عندما تدخلت بريطانيا.

وعلى الرغم من فشل البعثات التجارية البريطانية، إلا أن الشركة لم تيأس من تحقيق هدفها بخاصة وأن الحكومة البريطانية تدخلت لدى الباب العالي وانتزعت موافقته بالسماح لها بالتجارة في الموانيء اليمنية. ووصلت التعليمات من الأستانة إلى والي اليمن تقضي بذلك. وعلى الفور سارعت الشركة الشرقية إلى إرسال بعثة جديدة مكونة من ثلاث سفن بقيادة الكابتن «جون ساريز John Saris» عام 1612 م إلى ميناء مخا، واستقبل أدهر باشا حاكم المدينة العثماني البعثة، وطلب منهم نسيان ما حصل «للسير هنري ميدلتون» على يد رجب آغا، وسمح لهم بالتجارة مع موانيء اليمن[13]. وتدخلت الحكومة البريطانية ثانية لدى الباب العالي ونجحت في الحصول على فرمان منه عام 1618 م نص على السماح لشركة الهند الشرقية بإقامة وكالة تجارية في ميناء مخا. وعلى أثر ذلك وصلت بعثة بريطانية في العام نفسه برئاسة الكابتن (شيلنج Shilling» على ظهر السفينة «آن رويال Anne Royal»، للعمل على إقامة الوكالة التجارية البريطانية في المدينة لتشرف على مصالح بريطانيا التجارية. وتم تحديد الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية بـ 3٪، وهكذا تمكنت بريطانيا من شق طريقها إلى اليمن، وحققت هيمنتها التجارية، وبدأت تسعى لتحقيق المحور الثاني من سياستها التي رسمتها للجنوب العربي المتمثل بمد نفوذها السياسي وفرض هيمنتها الاستعمارية[14].

وجاءت حملة نابليون على مصر لتؤكد أهمية الجنوب العربي بالنسبة لبريطانيا، فسارعت على الفور باحتلال جزيرة ميون، وخلال وجود القوات البريطانية فيها اتضح لها بما لا يدع مجالاً للشك أهمية عدن الاستراتيجية إذا ما أرادت فرض هيمنتها الاستعمارية على الجنوب العربي من ناحية، والقضاء على تطلعات القوى

---

(13) Harold Ingrams, OP. cit. P 46.

(14) د. سعد موسى، اليمن الجنوبية من الاستعمار حتى الاستقلال، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 1981 ص 74.

الأوربية المنافسة في المنطقة من ناحية ثانية. وجاء تقرير «ميوري» ليؤكد هذه الحقيقة. وعلى أثر ذلك سارعت بريطانيا بإيفاد أحد كبار رجال الخارجية البريطانية «السير هوم بوپهام Sir Home Popham» عام 1802 إلى عدن ورسمت لبعثته هدفين هما:

1 ـ العمل على إقامة علاقات تجارية مع عدن.

2 ـ السعي بشتى الطرق والوسائل لعقد معاهدة تحالف وصداقة بينهم وبين سلطان عدن؛ الأمر الذي سيمكنهم من التغلغل في المنطقة سياسياً ومن ثم السيطرة عليها.

واتبع «السير هوم» سياسة الترغيب والترهيب لتحقيق مهمته، وذلك عن طريق تخويف حاكم عدن وسكانها من الخطر الفرنسي المحدق بهم، منوهاً بأن فرنسا لن تتوانى في إنزال قواتها في شواطيء البحر الأحمر بعد أن احتلت مصر؛ وبذلك سيكون مصير حكام المنطقة ومن بينهم حاكم عدن مجهولاً. وليس هناك خيار أمام هؤلاء الحكام سوى الدخول تحت حماية بريطانيا حفاظاً على مناصبهم وبلادهم من الغزو الفرنسي، وذلك عن طريق عقد معاهدات تحالف معها[15]. ونجح «هوم» في مهمته، وتمكن من عقد اتفاق تجاري ومعاهدة تحالف سياسي مع حاكم عدن السلطان أحمد عبد الكريم في 6 سبتمبر 1802، ومما جاء في هذا الاتفاق: فتح ميناء عدن لجميع البضائع البريطانية على أن يدفع عليها ضرائب جمركية بحدود 2٪ ولمدة عشر سنوات، ترفع بعد ذلك إلى 3٪. كما نصت على حرية الرعايا البريطانيين في العمل بأراضي السلطان، بالإضافة إلى ذلك تم منحهم امتيازات قضائية، أي عدم خضوعهم للقوانين والمحاكم المحلية، بل أسندت هذه المهمة إلى المقيم البريطاني في عدن، وتجري الأحكام بموجب القوانين البريطانية، كما تعهد السلطان ببيع قطعة

---

(15) د. عبد الحميد البطريق، من تاريخ اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1969، ص 45.

أرض غربي عدن لشركة الهند الشرقية تقوم بالتصرف بها حسب ما تراه. مقابل ذلك تتعهد بريطانيا بحماية سلطان عدن من الخطر الأجنبي[16].

وترتب عن هذه المعاهدة نتائج عدة هي في طبيعة الحال في صالح بريطانيا؛ حيث شكلت بداية التدخل السياسي البريطاني في الجنوب العربي، بل يمكن القول إنها اللبنة الأولى في استعمار الجنوب العربي، مما دفع أمين سعيد[17] إلى القول (إنها الباب الذي دخل منه الإنجليز، وكانت مصدر النكبة وشقاء اليمن وبلاءها). هذا بالإضافة إلى أن المعاهدة قد أكدت لبريطانيا أنها في حالة قيامها باحتلال عدن سوف لا تواجه أية مقاومة إلا من سكان عرب الجنوب[18]. لأن عقد مثل هذه المعاهدة مع سلطان لحج وعدن كانت بمثابة جس نبض حكومة الإمام؛ التي كانت تدعي بأن عدن ومناطق الجنوب العربي الأخرى تقع ضمن أراضيها، ولما كان موقف الإمام الصمت إزاء ذلك الاتفاق، فأن ذلك يعني عدم خروجه عن دائرة التصريحات فقط، في الوقت نفسه عززت هذه المعاهدة الموقف الانفصالي لسلطان لحج وعدن عن اليمن. وأخذت بريطانيا بعد عقد المعاهدة تتدخل في شؤون عدن الداخلية تمهيداً لاحتلالها. كما أنها ضمنت مسألة الاستيلاء على عدن ومنعت أي تدخل أجنبي في شؤونها بحجة حماية المصالح البريطانية، حتى تحين الفرصة لاحتلالها. حتى أن «بالمرستون Palmerston» وزير الخارجية البريطاني، كتب في يوليو 1838 إلى القنصل البريطاني العام في مصر يطلب منه إخبار محمد علي (بأن عدن بريطانية) وعندما قال ذلك كان يعني ما يقول[19].

2 ـ خلفية الوجود المصري في اليمن

بعد نجاح الدولة العثمانية في الاستيلاء على الحجاز، اتخذت جدة مركزاً

(16) انظر نصوص المعاهدة في، أمين سعيد، اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1959، ص 18 – 21.

(17) نفس المصدر، ص 18.

(18) قحطان الشعبي، المصدر السابق، ص 27.

(19) R. H. Gauin, Aden unden the British Rule 1839 – 1967, C. Hurst and Co. Ltd. London 1975. P 32.

للحكم العثماني إلا أن ظهور الحركة الوهابية وقيام سعود الأول باحتلال مكة عام 1803 والمدينة عام 1805 م، وفرض سيطرته على الحرمين الشريفين، وانتزاعه كل من عسير وتهامة من اليمن، وقيامه بتحريض قبائل اليمن ضد سلطة الإمام؛ أدت إلى ظهور مستجدات سياسية جديدة في المنطقة، لعل أهمها وصول القوات المصرية ونجاحها في فرض هيمنتها على اليمن والجزيرة العربية. وقد تمخض عن هذا الوصول رد فعل بريطاني عنيف تمثل في إقدامها على احتلال عدن من أجل تقويض النفوذ المصري من المنطقة ومن ثم احتلال مصر نفسها.

لم يقف إمام اليمن المتوكل على الله أحمد مكتوف اليدين أمام الخطر الوهابي المحدق ببلاده؛ بل ناشد كلاً من السلطان العثماني ووالي مصر محمد علي بضرورة العمل على مساعدته في القضاء على الحركة الوهابية[20]. ولاقت دعوته هذه استجابة من الإثنين. وعند تحليل استجابة كل منهما. نجدها لا تخرج عن دائرة المصالح الخاصة. لنلقي نظرة على موقف السلطان العثماني محمود الثاني، الذي كان متحمساً للقضاء على الحركة الوهابية على الحرمين الشريفين، وذلك معناه مسائل بينةً بحقوق الخلافة العثمانية من الناحيتين الدينية والسياسية وبخاصة، وأن الحركة الوهابية لم تعترف بالخلافة العثمانية. أما عن موقف محمد علي فلم يكن يختلف عن سابقه لأن سيطرته على الجزيرة العربية وامتداد نفوذه إلى اليمن سيؤدي إلى زيادة الدخول المصرية بصيغة رئيسية عن طريق التجارة وتجارة الترانسيت. كما أن ذلك سوف يهيء أسواقاً جديدة لتصريف البضائع المصرية التي كان يحتكرها[21]. هذا علاوة على أن نجاحه هذا ـ في وقت إخفاق الدولة العثمانية ـ سيؤدي إلى توطيد مركزه وعلوّ مكانته في العالم الإسلامي؛ فلا يتمكن السلطان العثماني من عزله أو تغييره.

ولما كانت حالة الدولة العثمانية ميؤساً منها في القضاء على الحركة الوهابية؛ بسبب عدد من المشاكل الداخلية التي ألمت بها، تمثلت بالخصوص في اضطراب نظام

---

(20) د. أحمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية، القاهرة 1957، ص 159.

(21) د. جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة 1969، ص 50.

الانكشارية (الجيش العثماني)، فقد عهد السلطان بِأَمْرِ القضاء عليها إلى محمد علي والي مصر، وتلك فرصة أيضاً بالنسبة للسلطان للتخلص من محمد علي في حالة فشله.

وجه محمد علي حملته من السويس في ديسمبر عام 1810 م إلى الجزيرة العربية، فتمكنت من احتلال ينبع في اكتوبر 1811 م والمدينة المنورة في نوفمبر عام 1812 م، ومكة المكرمة في يناير 1813 م، وشارك محمد علي بنفسه في هذه المعارك، إلا أنه اضطر إلى الرجوع بسبب عودة نابليون من جزيرة «البا»[22]. واستمرت القوات المصرية تحت قيادة إبراهيم يكن في محاربتها للوهابيين، وتمكنت من محاصرة الدرعية (مركز الحركة الوهابية)، واحتلالها في 9 سبتمبر 1818 م. وباحتلال الدرعية تم القضاء مؤقتاً على الخطر الوهابي. وعلى الرغم من احتلال الدرعية إلا أن القوات المصرية لم تكتفِ بذلك، بل استمرت في زحفها شرقاً باتجاه الخليج العربي، وتمكنت من السيطرة على القطيف، في الوقت نفسه توجه قسم من الجيش المصري تحت قيادة خليل باشا نحو عسير، ونجح في السيطرة على أبي عريش[23] وزبير في جنوب اليمن. وبعد أن استكملت القوات المصرية سيطرتها على المنطقة؛ بعث القائد خليل باشا عام 1820 م إلى الإمام المهدي عبد الله طالباً مندوبين من قبله للتفاوض في أمر إعادة البلاد إليه [24]وبدأت المفاوضات بين الطرفين. وتم الاتفاق على إعادة البلاد إلى الإمام، مقابل دفع مبلغ من المال قدره 100 ألف ريال سنوياً إلى الباب العالي من محصول البن. وإزاء ذلك انسحبت القوات المصرية من اليمن إلى الحجاز.

وخلال وجود القوات المصرية في الحجاز حدثت فتنة بين صفوفها، تزعمها أحد الضباط المدعو «محمد آغا» المعروف بـ «تركجة پيلمز» ضد خورشيد بك والي محمد علي؛ تهدف إلى استقلال الحجاز تحت سلطته وانفصالها عن مصر. وانضم إلى هذا التمرد عدد من الوهابيين نكاية بمحمد علي[25]. ووقف محمد علي موقفاً حازماً

---

(22) T. E. Marston, OP. cit. P 37.

(23) أبو عريش، عاصمة المخلاف السليماني وتبعد عن جيزان 25 كم.

(24) Plaufair, OP. cit. PP. 133 – 134.

(25) W. Bury. Arabia Infelix, or the Turks in Yemen, Macmillan and Co. London 1915, P. 13.

إزاء هذا التمرد؛ نظراً لما تشكله موانيء اليمن والحجاز من أهمية اقتصادية لمصر. فجهز على الفور حملة عسكرية عهد بقيادتها إلى أحمد يكن باشا للقضاء على هذا التمرد. وحال وصول القوات المصرية إلى الحجاز انسحب محمد آغا إلى الموانيء اليمنية وفرض سيطرته على مينائي الحديدة ومخا متخذاً الأخير مقراً له. إلا أن القوات المصرية واصلت زحفها نحو اليمن واستولت على مخا في 13 ديسمبر 1833 م، وتم القضاء على التمرد بهروب قائده إلى بومباي، واستتب الأمر للقوات المصرية. ومما هو جدير بالذكر أن نتيجة هذا التمرد كانت في صالح مصر، حيث تمت السيطرة على ساحل تهامة وتعز، وأصبحتا ولاية مصرية، عين عليها أحمد يكن باشا، واتخذ ميناء الحديدة مركزاً للولاية[26]. واستمرت الإدارة المصرية فيها حتى انسحاب القوات المصرية منها عام 1984 م.

لم تستب الأمور نهائياً للسلطة المصرية في جزيرة العرب، فكما ذكرنا سابقاً أن احتلال الدرعية مركز الحركة الوهابية. لم يكن معناه القضاء على هذه الحركة نهائياً، بل جَدَّدت هذه الحركة نشاطها مرة أخرى في نجد، وسيطرت على الإحساء. فاقتضى الأمر توجه خورشيد باشا نحو نجد، وتمكن من السيطرة عليها واستعاد السيادة المصرية على الإحساء. إلا أن الشيء الذي استجد في هذه الحملة، هو قيام القوات المصرية باحتلال البحرين[27]. ومعنى ذلك وصول السيادة المصرية إلى الخليج العربي، وعلى ذلك تكون مصر قد مدّت سيطرتها على كل من البحر الأحمر والخليج العربي. إن مثل هذا الأمر قد أثار حفيظة بريطانيا وحنقها؛ لأن ظهور قوة جديدة منافسة لها في المنطقة أمر لا يقره قاموس السياسة البريطانية ويوضع في الاعتبار على أنه تهديد مباشر لمصالحها وطرق مواصلاتها إلى الشرق. وانطلاقاً من هذا المبدأ نجدها ترسم سياسة جديدة لإجهاض هذه القوة ومنعها من التقدم جنوباً نحو عدن، بقيامها باحتلال عدن عام 1839 م، ومن ثم الانطلاق من قاعدتها عدن لتقويض النفوذ المصري من الجزيرة العربية.

---

(26) د. عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص 79.

(27) د. فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839-1918 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976، ص 16.

3 ـ جهود بريطانيا لمنع مصر من الاستحواذ على عدن

لا غرو أن امتداد نفوذ مصر إلى الخليج العربي والبحر الأحمر، وتحول الأخير إلى بحيرة مصرية؛ أدى إلى ثورة بريطانيا على محمد علي، لكون ذلك الأمر يشكل مساساً خطيراً بمصالحها الاستعمارية في المنطقة. ومما زاد من حنقها عليه قيامه بعدة إجراءات منها:

1 ـ منع السفن الأوربية القادمة من بومباي من الوصول إلى جدة.

2 ـ فرض سيطرته التامة على موانيء السودان واليمن، علماً أن بريطانيا كانت تعتمد في تجارتها على موانيء السودان، فلما سيطر محمد علي عليها حولت نشاطها التجاري إلى اليمن، فلما مد سيطرته على اليمن؛ أيقنت بريطانيا أن البحر الأحمر قد خرج من يدها وأصبح بحيرة مصرية. وذلك تهديد مباشر لمصالحها الاقتصادية والاستعمارية في الشرق ولطرق مواصلاتها[28].

3 ـ قيام محمد علي باحتكار تجارة البن اليمني بعد احتلاله لميناء المخا عام 1833 م. وحذرت التقارير الصادرة من شركة الهند الشرقية الحكومة البريطانية من الضرر الكبير الذي أصاب التجارة البريطانية من جراء تطبيق محمد علي لسياسة احتكار البن. لأن معظم المحصول يصدر إلى مصر، بينما يباع القسم الباقي إلى التجار الأمريكان، بعد دفع ضريبة جمركية تقدر بـ 3٪. في الوقت نفسه يدفع التجار البريطانيون أكثر من 7٪ في حالة حصولهم على جزء من المحصول[29].

هذه الإجراءات دفعت الحكومة البريطانية إلى توجيه تهديد رسمي إلى محمد علي، حيث كتب بالمرستون «Palmerston» وزير الخارجية البريطاني إلى كامبيل «Campbell» الممثل البريطاني في القاهرة لإخبار محمد علي (بأن عليه أن يدرك تمام الإدراك أن بريطانيا لن تسمح له ولا لمن يخضع إليه في الاستمرار بالأسلوب

---

(28) L. Hoskins, OP. cit., P. 141.

(29) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 51.

العدواني تجاه تجارتها في المنطقة)[30]. وأثمر تهديد بريطانيا هذا بإعطائها حصة من البن اليمني وتحديد الضريبة الجمركية بـ 3٪ فقط. ويبدو أن محمد علي لم يكن راغباً في الدخول في نزاع مع بريطانيا؛ بل أنه عمل ما في وسعه لتجنب المواجهة معها مقدماً لها التنازلات لتحقيق حسن نواياه تجاهها. فقد وافق فوراً على الطلب الذي تقدمت به حكومة الهند البريطانية لإقامة محطة للفحم، تابعة لشركة الهند الشرقية في جزيرة قمران[31] لتزويد السفن البريطانية بالوقود[32]. في الوقت نفسه كتب إلى واليه على اليمن إبراهيم باشا بضرورة تقديم التسهيلات للسفن البريطانية في موانيء اليمن. فقدمت حكومة الهند شكرها لمحمد علي على ما أبداه من تعاون معها. واعتقد هو بدوره في نجاحه في إقناع بريطانيا بحسن نواياه لأن ذلك معناه اعتراف بريطانيا بسيادته على اليمن وتجاهلها للباب العالي.

وعلى الرغم من السياسة السلمية التي اتبعها محمد علي مع بريطانيا وتأكيداته بعدم الإضرار بالمصالح البريطانية في المنطقة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإقناعها، لأنها لا تود رؤية أية قوة في المنطقة تنافسها وتهدد مصالحها من ناحية، ولا ترضى بأقل من تقويض النفوذ المصري لتحل محله من ناحية أخرى. وأخذت بريطانيا تتوجس خيفةً من أطماع محمد علي وبخاصة بعد وصول تقارير من رجالها في حكومة الهند تحذر من مغبة التغاضي عن أطماع محمد علي التوسعية في البحر الأحمر والخليج العربي. ومن بين أهم هذه التقارير، تقرير الكابتن جيمس مكنزي «J. Mackenzien»، الذي قام بجولة في البحر الأحمر، وكان لتقريره أبلغ الأثر في اتخاذ بريطانيا سياسة الشدة والتهديد تجاه محمد علي، ومما جاء في التقرير (أن قصد محمد علي من وراء فتح الجزيرة العربية هو الاستيلاء على عدن والعبور إلى مسقط عبر حضرموت ومعاقبة إمامها باعتباره الحاكم الوحيد موضع ثقة واعتماد بريطانيا، وبعد

---

(30) Foreign office Records, 78/318. No. 2, Palmerston to Campbell, 3 Jan, 1837. وثائق سجلات وزارة الخارجية البريطانية وسوف نشير إليها لاحقاً بالمختصر «F. O.».

(31) قمران أو كمران، تقع جزيرة قمران في البحر الأحمر، وتبعد عن باب المندب مسافة 200 ميل وعن الساحل اليمني 4·5 ميل. ويبلغ طول الجزيرة 11 ميلاً وعرضها 5·5 ميل.

(32) F. O. 78/3185. Government to Bomby to Mah. Ali, 23 February 1837.

أن يفرغ من ذلك يصبح أمر احتلال العراق سهلاً بالنسبة له)[33]. ولعل الأمر الذي ثبت مخاوف بريطانيا من طموحات محمد علي التوسعية بصورة لا لبس فيها، وصول قوات خورشيد باشا إلى الإحساء والقطيف واحتلال جزر البحرين، وهذا يعني تهديداً مباشراً لبريطانيا في الشرق لأنه بذلك سيطر على أهم طريقين لتجارتها مع الشرق. وإزاء هذه التطورات المثيرة مشقت بريطانيا الحسام لمحمد علي وأخذت تستخدم أسلوب التهديد حيث بعث بالمرستون إلى حكومة الهند قائلاً: (يجب وقف أي تقدم لقوات خورشيد باشا في الخليج العربي واستخدام القوة إذا تطلب الأمر ذلك)[34]. في الوقت نفسه بعث بتهديد رسمي إلى محمد علي بواسطة ممثله في القاهرة كامبيل جاء فيه (أن حكومة جلالة الملكة لن تتهاون تجاه أي خطوة يتخذها لمد سلطانه إلى الخليج العربي أو بغداد، وأنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء تهديد مصالحها وأن أي تقدم لقواته في هذه المناطق سيجابه بالقوة)[35].

وإزاء خطورة تطلعات محمد علي وطموحاته المتنامية في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية؛ أخذت السياسة البريطانية تسير على محورين، الأول تمثل في استخدام القوة؛ حيث أقدمت القوات البريطانية عام 1838 م على احتلال جزيرة خرج شمالي الخليج العربي لمنع قوات محمد علي في حالة إقدامها على احتلال العراق. أما المحور الثاني فهو محور الدهاء والدبلوماسية البريطانية، حيث قام الأميرال هنل «Hannel» المقيم السياسي البريطاني في الخليج بجولة في أقطاره والتقى بأمرائه وشيوخه، وأثار فيهم حافز الخوف من ابتلاع إماراتهم من قبل محمد علي. وأن النية (معقودة على تحالف بين محمد علي وشاه فارس فيكونون تحت رحمة الإثنين)[36]. وأن أفضل من يحافظ على مراكزهم حكومة جلالة الملكة، وما عليهم سوى عقد معاهدات الحماية معها، ونجح هنل في عقد معاهدة حماية مع شيخ

(33) F. O. 78/3185. Report of Captain Mackenzien on Arabia to Palmerston, 6 January 1837.

(34) F. O. 78/3185. Palmerston to Campbell, 4 Auqust 1837.

(35) F. O. 78/3185., No. 25, Palmerston to Campbell, 8 December 1838.

(36) F. O. 78/386, No. 140, Political Departement. Hennel to Willaugh bu, 11 February 1838.

البحرين عبد الله بن أحمد، ثم دخل باقي أمراء الخليج وشيوخه بمعاهدات مماثلة. وبذلك أتمت بريطانيا ما أرادت في فرض سيطرتها السياسية على الخليج العربي.

أما بالنسبة لجنوب الجزيرة العربية، فإنها سارعت إلى إبعاد النفوذ المصري من الوصول إليه؛ وذلك عن طريق تهديد محمد علي باستخدام القوة إذا فكر بالتوجه نحو جنوب اليمن. وقد بعث بالمرستون برسالة إلى محمد علي تحمل هذا المعنى ومما جاء فيها (أن تقدم محمد علي نحو الجنوب الغربي يشكل تهديداً مباشراً لمصالح بريطانيا، وأن مثل هذا الإقدام سوف يقاوم ويواجه بالقوة من قبل حكومة بريطانيا)[37]. وقد رد محمد علي على رسالة بالمرستون بأنه لا يفكر في مد نفوذه خارج البحر الأحمر أو شرقي صنعاء أو احتلال عدن. وأكد كامبيل تلك الحقيقة قائلاً (إن محمد علي ليست لديه نيات عدوانية أو توسعية بالنسبة للمنطقة المجاورة لعدن)[38].

وعلى الرغم من تأكيدات محمد علي بعدم قيامه باحتلال عدن إلا أنها لم تجدِ نفعاً أمام ساسة بريطانيا، لأن أمر احتلال عدن بات ضرورياً لمصالح بريطانيا في الشرق، لأنها بذلك سوف تسيطر على أهم طريقين استراتيجين في الشرق، الخليج العربي والبحر الأحمر[39]. كما أنها في الوقت نفسه سوف تضمن قطع أي تطلع أجنبي نحو الجنوب العربي وتقضي على تطلعات محمد علي وطموحاته، بل تقوض نفوذه من الجزيرة العربية. وفعلاً تم لها ذلك، فبعد احتلالها لعدن بأقل من عام وجهت إنذاراً إليه بسحب قواته من الجزيرة، فاضطر إلى ذلك عام 1840 م.

4 ـ التنافس البريطاني الفرنسي

بدأت تطلعات الفرنسيين نحو الشرق في القرن السادس عشر، بهدف السيطرة على بعض المراكز الهامة في التجارة الشرقية أولاً وللوصول إلى الهند والصين ثانياً. وتم

---

(37) F. O. 78/318, Palmerston to Campbell, 12 August 1837.

(38) F. O. 78/3185, Campbell to F. O. 23/9/1837.

(39) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 54.

تنفيذ هذه الرغبة بأول رحلة بحرية فرنسية عام 1503 م بقيادة الكابتن بليميردي جونفيل «C. Paulıierd de Gonneville» وقد حدد للرحلة هدف الوصول إلى الهند، في الوقت نفسه السيطرة على بعض المراكز التجارية في الشرق. إلا أن رحلته باءت بالفشل ولم تتمكن من تحقيق هدفها. وفي عام 1529 كانت الرحلة الثانية بقيادة الأخوين بارمنتر «Parmentier» وكان هدفها الوصول إلى الصين، إلا أنها فشلت كسابقتها بسبب موت الأخوين في جزيرة سومطرة[40]. وعلى أثر ذلك توقفت مساعي الفرنسيين الفردية.

وفي القرن السابع عشر حدث تطور لافت للنظر في مسألة الوصول إلى الشرق، تمثل في تبني الحكومة الفرنسية لهذا المشروع. وكان الدافع وراء ذلك راجعاً إلى قيام كل من شركة الهند البريطانية والألمانية وممارستها للنشاط التجاري مع الشرق، فرأت الحكومة الفرنسية أن لا تفوتها مثل هذه الفرصة وقد سبقها أندادها إلى ذلك، فقرر الملك هنري الرابع وضع خطة لسياسة تجارية واستعمارية لبلاده وتشجيع التجارة الشرقية، معلناً عن رغبته في إقامة شركة تجارية على غرار الشركتين البريطانية والألمانية. فأصدر رشليو مدير عام التجارة والبحرية الفرنسية، قراراً بتشكيل شركة الهند الفرنسية عام 1627 م، في الوقت نفسه صدر مرسوم ملكي يخول الشركة حق تكوين مستعمرات لها في كل من مدغشقر والبحر الأحمر والهند على أن تحكمها باسم ملك فرنسا[41]. ونجحت الشركة في إقامة علاقات تجارية في كل من الساحل الشرقي لإفريقيا والهند، والذي يهمنا من هذا الأمر هو جهود الشركة في الجنوب العربي والبحر الأحمر.

تم أول اتصال فرنسي باليمن عام 1656، عندما قام بايول موفداً من قبل الشركة الفرنسية لإقامة علاقات تجارية، ووصل إلى ميناء المخا، ونجح في رحلته هذه. ثم انقطعت رحلات الشركة وعادت ثانية في القرن الثامن عشر، حيث أرسلت الشركة بعثة تجارية من مدغشقر إلى اليمن تحت قيادة دي ميرڤيل «Dr Marveille» في 6 فبراير

---

(40) E. Macro, OP. cit. P. P. 9 – 10.

(41) E. Macro, Libd., P 11.

1708 على ظهر السفينتين كريبز وديلجنت، وصلتا إلى عدن ومنها أبحرتا إلى ميناء المخا فوصلتا في 3 يناير 1709. ونجح الفرنسيون في عقد معاهدة مع حاكم المخامن قبل الإمام المهدي. ومما جاء فيها:

يحق للفرنسيين القيام بالتجارة في الميناء نهاراً على أن يعودوا إلى سفنهم ليلاً، وتفرض عليهم ضريبة جمركية مقدارها 3٪ على السلع المباعة[42].

وقد شجعت هذه المعاهدة الفرنسيين على زيادة نشاطهم التجاري في المنطقة للحصول على مكاسب تجارية؛ فقررت إرسال بعثة تجارية إلى اليمن عام 1711 م تحت إمرة دي لالاند «Delalande». وقابلت البعثة إمام اليمن ونجحت في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

هذا الاهتمام المتزايد من قبل فرنسا بالجنوب العربي وموانىء البحر الأحمر بشاطئيه راجع إلى فشلها في تكوين أمبراطورية لها في الهند، بسبب تصدي البريطانيين لهم وإحكام سيطرتهم على الهند. فاضطرت فرنسا إلى تكثيف جهودها وحصرها في هذه المنطقة. بل إنها أخذت تتطلع للسيطرة على مصر؛ لأن مثل هذه السيطرة تعني فرض هيمنتها على البحر الأحمر وتوجيه ضربة إلى طرق مواصلات بريطانيا ووجودها في الهند، وقد أكد هذه الحقيقة قنصل فرنسا في مصر ماجلون حيث كتب في 5 يونيه سنة 1795 قائلاً: «إذا أصبح الفرنسيون سادة البحر الأحمر فإنهم يستطيعون أن يهددوا مصالح البريطانيين وأن يطردوهم من الهند. فعن طريق السويس خلال الفترة المناسبة من العام، يمكن إرسال عدد من القوات الفرنسية إلى الهند بواسطة عدد قليل من السفن، ولا يحتاج الجنود الفرنسيون في هذا الطريق للبقاء في البحر أكثر من ستين يوماً بدلاً من طريق رأس الرجاء الصالح الذي يستغرق حوالي ستة شهور»[43]. وأخذت فرنسا تعد العدة لاحتلال مصر وتم ذلك على يد نابليون عام 1798 م. وذلك يدل دلالة واضحة على أن احتلال مصر من قبل نابليون لم يكن من تخطيطه بل هو راجع إلى حصيلة جهود وتطلعات سابقة.

أدرك ساسة بريطانيا مدى الخطورة المحدقة بمصالحهم في الشرق جراء إقدام

---

(42) Playfair, OP. cit. PP. 114 – 115.

(43) د. فاروق أباظة، المصدر السابق، ص 79.

فرنسا على احتلال مصر. فصدرت الأوامر من لندن إلى شركة الهند الشرقية بالقيام بسد منافذ الاقتراب الرئيسة إلى مستعمرتها الهند، وذلك عن طريق القيام باحتلال جزيرة ميون (بريم). وتم إرسال قوات عسكرية تحت قيادة الكابتن ميوري «Murray» نزلت الجزيرة في عام 1799 م لمنع أي تقدم فرنسي نحو الهند[44]. وخلال وجود القوات البريطانية في الجزيرة وجدت أن عدن وليست جزيرة ميون أفضل نقطة استراتيجية للمحافظة على طرق مواصلات بريطانيا. وقد أكد هذه الحقيقة الكابتن ميوري حيث أرسل بمذكرة إلى حكومته يوصي بضرورة احتلال عدن من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا[45]. في الوقت نفسه أخذت بريطانيا تخطط لتقويض الوجود الفرنسي في مصر وإنهائه. وبعد نجاحها في معركة أبو قير البحرية أول اغسطس 1799 م وما تبعها من جلاء الفرنسيين عن مصر، أخذت بريطانيا تخطط لاحتلال عدن لأن في احتلالها تأميناً أكبر لطريق الهند وامتلاكاً لموقع استراتيجي هام[46].

وبعد احتلال عدن عام 1839 تمكنت بريطانيا من خلال وجودها في عدن من تحديد نشاط الفرنسيين ومراقبتهم في المنطقة بعد عودة النشاط الفرنسي ثانية إلى البحر الأحمر برجوع آل بوربون إلى حكم فرنسا.

ب ـ الاحتلال البريطاني لعدن

1 ـ دوافع الاحتلال

اجتمعت عدة دوافع جعلت مسألة احتلال عدن من قبل بريطانيا أمراً ضرورياً، ومسألة حيوية بالنسبة لمصالحها في الشرق، وتتجلى هذه الدوافع بما يلي:

(أ) الموقع الجغرافي لعدن:

تميزت عدن بموقع جغرافي فريد هيأ لها أن تكون نقطة استراتيجية تتحكم في البحر الأحمر عن طريق الإشراف على مضيق باب المندب؛ ولهذا أطلق عليها جبل

---

(44) Playfair, OP. cit. P 17.

(45) Little Tom, South Arabia, Pall – Mall, London 1968, P. a.

(46) د. ج. جرانت، هارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة محمد علي أبو درّة، لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1967، ص 35,34.

طارق الشرق[47] «The Gibraltar of the East». مما جعلها النقطة التي يدور حولها الصداع من أجل النفوذ والسيطرة بين القوى المتنافسة في العالم[48]. فبعد قيام الثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار، واستخدامها في تسيير السفن البريطانية؛ كان لا بد لهذه السفن من محطات لتزويدها بالفحم والماء، في الوقت نفسه زادت العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وتنامت رؤوس الأموال. وأخذ أصحاب رؤوس الأموال البريطانيون يطالبون حكومتهم بالاتصال السريع مع الشرق، وأمسى طريق رأس الرجاء الصالح لا يلبي تلك الرغبة ولا يتناسب وضخامة العلاقات التجارية؛ بسبب طول الفترة الزمنية التي تستغرقها الرحلة إلى الشرق. أي بمعنى آخر أنه لم يعد الطريق الذي يساير الثورة الاقتصادية الجديدة. وهنا بدأت خطوة جديدة لإعادة طريق البحر الأحمر؛ بكونه يوفر وقتاً أقصر، حيث إن الرحلة بين بريطانيا والهند عبر رأس الرجاء الصالح تستغرق بالسفن التجارية 64 يوماً، بينما لا تستغرق أكثر من أربعة أسابيع الرحلة نفسها عبر المتوسط فالبحر الأحمر[49].

إن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ يتطلب إقامة محطات لتزويد السفن بما تحتاج إليه من ماء وفحم، فقررت حكومة الهند البريطانية إرسال بعثات من رجال البحرية الهندية لاختيار محطات للسفن في الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. فوقع اختيارهم أول الأمر على مدينة المكلا في حضرموت[50]، بسبب وفرة الأيدي العاملة في الميناء. فكانت المكلا أول نقطة اهتمام بريطاني بالساحل العربي. إلا أن بعد المكلا عن الطريق البحري المباشر أبعد عنها فكرة جعلها المحطة الرئيسة لتزويد السفن. فتوجهت الأنظار إلى جزيرة سومطرة، وعندها عرضت السلطات البريطانية مسألة شراء الجزيرة على سلطان قشن[51]، رفض بيعها إليهم. فتوجهت إثر ذلك قوة

---

(47) the Encyclopaedia of Islam, London 1960, Vol. 1, P181.

(48) انظر بحثنا المنشور في مجلة الثقافة العربية، مارس 1990، ص 6.

(49) د. محمد رفعت، سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في 1838، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد 1 لسنة 1969، ص 207.

(50) Macro, OP. cit. P 28.

(51) قشن، عاصمة سلطنة المهرة من محميات حضرموت.

بحرية من الهند بقيادة الكابتن ر. ز. أ. بايلي «C. R. A. Bailey» إلى الجزيرة وقامت باحتلالها، واتخذت محطة للفحم، إلا أن بريطانيا سرعان ما انسحبت منها في أبريل 1835 بسبب رداءة المناخ وفتك الحمى بالجنود البريطانيين[52]. هذا الفشل في إيجاد محطة ممتازة للسفن البريطانية دفع حكومة بومباي إلى إرسال فرقة مسح جديدة إلى الساحل العربي برئاسة الكابتن هينس «C. Heains». وبعد إجراء عملية المسح رفع تقريراً إلى مديرية البحرية الهندية عام 1835 ومما جاء فيه (أن عدن أفضل ميناء يخدم السفن البريطانية بين السويس والهند) وأضاف في تقريره إلى انفراد ميناء عدن بميزة اقتصادية باعتباره أفضل ميناء تجاري في الساحل[53]. وعندئذٍ بدأت بريطانيا تخطط لاحتلال عدن، ومهدت لهذا الاحتلال بإبعاد أي نفوذ أجنبي من الاستحواذ عليها وبخاصة مصر وقواتها القريبة منها. وكانت بريطانيا تخشى زحف القوات المصرية على عدن واحتلالها. ومن هذا المنطلق أخذت تهدد محمد علي تهديداً مباشراً، وتحذره من احتلال المدينة، حيث كتب بالمرستون وزير الخارجية إلى محمد علي في يوليو 1838 رسالة تهديد، ومما جاء فيها: أن عدن بريطانية، وعندما قال ذلك كان يعني تماماً ما يقول[54]، وأخذت بريطانيا تتحين الفرص لاحتلال المدينة، فافتعلت حادثة غرق إحدى السفن بالقرب من عدن مبرراً لاحتلالها، كما سنرى ذلك.

ويرى جون. س. لايت «John. S. leight» أن السبب الرئيسي لاحتلال عدن هو الحصول على محطة مأمونة للفحم[55]. إلا أن اتخاذ عدن كمحطة للفحم لم يكن السبب الرئيسي - كما سنرى ذلك - بل إن هناك أسباباً أخرى أهم من اتخاذها كمحطة للفحم. هذا إضافة إلى أن إقامة محطة للفحم في المدينة لا يستدعي احتلالها؛ فلو رجعنا إلى بنود معاهدة الصداقة والتجارة التي عقدها بوبهام مع

---

(52) Gerald. S. Graham, Great Britain in the Indian Ocean, London 1967. P. 290.
Gorden Waterfield, Sultan of Aden, London 1968, P. 20.

(53) Gerald. S, OP. cit. P 291.

(54) Gavin, OP. cit. P 32.

(55) John. S. Leigh, the first days of British Aden, the Diary of John. S. Leigh by James Kirkman and Brian Doe, Arabian Studies VI. P. 179.

سلطان لحج أحمد عبد الكريم عام 1802 فإن أحد بنودها نص على موافقة السلطان بيع قطعة أرض في عدن لشركة الهند الشرقية لها الحق ببنائها واستغلالها كما تراه الشركة. فهناك إذن أسباب أعمق من ذلك ولعلنا نلمس الدليل على ذلك من المناقشات البرلمانية التي أشارت إلى ضرورة السيطرة على نقطة استراتيجية لتقوم بخدمة أغراض بريطانيا الاستعمارية في الشرق[56].

أكدت التقارير السياسية البريطانية أهمية عدن كمركز تجاري يخدم مصالح بريطانيا من عدة نواح، فبحكم موقعها الاستراتيجي ستكون أفضل سوق تجاري للسلع والبضائع البريطانية، في الوقت نفسه ستتحول إلى أكبر ميناء في الجنوب العربي يوفر للصناعة البريطانية ما تحتاج إليه من مواد أولية. كما أن سيطرة بريطانيا على عدن ستؤدي إلى تحول تجارة البن اليمني من ميناء مخا إليها، وعندئذٍ يمكن تحطيم المنافسة الأمريكية لتجارة البن، التي تستحوذ على ثلاثة أرباع إجمالي محصول البن اليمني البالغ ثلاثة عشر ألف بالة سنوياً[57]. ومن بين تلك التقارير التي رفعت إلى الحكومة البريطانية ـ مؤكداً على الحقائق أعلاه ـ تقرير المتر كامبيل «Campbell» القنصل البريطاني في مصر. والتقرير الذي رفعه إلى حكومته مؤرخ في نوفمبر 1838 قال فيه (إن سيطرتنا على عدن ستوفر لنا إمكانية تحويل تجارة البن اليمني من ميناء مخا لتتركز في عدن، مما يسهل لنا السيطرة الكاملة على هذه التجارة ويمكننا من تحطيم المنافسة الأمريكية)[58]. أما التقرير الثاني الذي أكد أهمية عدن كسوق تجاري لتصريف منتجاتها لا في الجزيرة العربية فحسب، بل في الحبشة والساحل الإفريقي المواجه، ومخزن من المواد الأولية الضرورية لصناعتها، فهو تقرير السير روبرت جرانت «Sir Robert grant» حاكم بومباي رفعه إلى رئيس مجلس إدارة شركة الهند الشرقية بتاريخ 27 فبراير 1838 ومما جاء فيه (أن عدن مركز التقاء ومرفأ ممتاز لرسو

---

(56) Gavin, OP. cit. P. P. 27 – 28.

(57) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 60.

(58) G. Waterfield, OP. cit, P. P. 29 – 30.

السفن التي تعتبر البحر الأحمر، فضلاً عن أنها قاعدة عسكرية قوية بحيث يمكن بالسيطرة عليها أن نجني ونستفيد من كل تجارة البحر الأحمر والخليج العربي والساحل المصري المواجه الغني بمنتجاته، وإذا ما أصبحت عدن ملكنا فإنها كجبل طارق)[59]. وهكذا يتضح الدور الذي يمثله ميناء عدن لتجارة بريطانيا بل يساعدها على احتكار أسواق جديدة في المنطقة لصناعتها التي هي بأمس الحاجة إليها. فكان الدافع الاقتصادي من بين الدوافع التي لعبت دوراً في استماتة بريطانية على امتلاك عدن.

(ج) الدَّافع العسكري:

إن جعل عدن قاعدة عسكرية بريطانية بعد احتلالها سيمكنها من السيطرة على البحر الأحمر والخليج العربي من ناحية وشرق إفريقيا من ناحية أخرى، كما يتيح موقعها الاستراتيجي تأميناً أكبر لطريق الهند[60]، وفي الوقت نفسه تتصدى منها لأية قوة أجنبية تحاول تدمير مصالحها في الشرق. وأرق هذا الدافع سياسي وعسكري بريطانيا وأصبح تفكيرهم منصباً على الظفر بعدن والاستيلاء عليها، لما يحققه موقعها من فوائد عسكرية هي بأمس الحاجة إليها وإلى مثلها من النقاط الاستراتيجية في العالم. ولعلنا نلمس الدليل على مدى اهتمام بريطانيا بعدن كقاعدة عكسرية من المصروفات العسكرية التي صرفت عليها لتحويلها إلى قاعدة عسكرية بعد احتلالها. حيث نجد أنها تجاوزت الخمسة والثمانين ألف باون بين أعوام 1839 – 1851. وهذا المبلغ يساوي تقريباً نصف قيمة صادرات عدن وارداتها لنفس الفترة مجتمعة[61]. فبريطانيا بحاجة ماسة إلى قاعدة عسكرية في الوطن العربي تكون قواتها وسفنها على أهبة الاستعداد التام وعلى مقربة من ساحة الصراع أو الخطر إذا ما نشبت أزمة تنذر بالضرر بمصالح

---

(59) د. عثمان أباظة، المصدر السابق، ص 153.

(60) أ. ج. جرانت، المصدر السابق، ص 35.

(61) Gavin, OP. cit. P. 55.

بريطانيا وتجارتها[62]، أكثر من حاجتها إلى محطة للفحم أو رصيف لترميم السفن وتموينها.

وقد وجد ساسة بريطانيا أن نجاح مصالحهم في الشرق يقتضي وجود قاعدة عسكرية لهم وبخاصة بعد نشاط محمد علي في الجزيرة العربية، وقيامه بتوسيع نفوذه، ووصول طلائع قواته إلى الخليج العربي. وأخذ العسكريون البريطانيون يحذرون حكومتهم من مغبة التساهل مع محمد علي وإمكانية وصوله إلى عدن واستيلائه عليها، وعندئذٍ تكتمل سيطرته على طرق المواصلات البريطانية وتكون تحت رحمته؛ وهو أمر يعتبر في غاية الخطورة. ومن بين تحذيرات هؤلاء العسكريين نذكر التقرير الذي كتبه الكاتبن ميكنزي «C. Mackenz» عام 1837 إلى حكومته قائلاً (وبعد أن يتمكن محمد علي من فتح عسير بالقوة، فإنه سيوجه قواته إلى عدن ومن بعدها إلى حضرموت، فتكون طرق مواصلاتنا تحت رحمته)[63]. لذا فإن على بريطانيا أن تقوم باحتلال عدن كأفضل قاعدة عسكرية في الجنوب العربي، وأن هذا الاحتلال هو الحل الأنجع لإنهاء وجود مصر في الجزيرة العربية وتحكمها في طرق المواصلات البريطانية إلى الهند، وقد نوّه كامبيل إلى تلك الحقيقة في تقريره الذي رفعه إلى حكومته في نوفمبر 1837 ذاكراً (أن سيطرتنا على عدن ووجودنا هناك سيحول دون إمكانية قيام والي مصر أو غيره بمحاولة مدّ فتوحاته وراء البحر الأحمر. كما سيوقف توسعه في الجزيرة العربية بما لا يجعله قادراً على التحكم في طريقي المواصلات البريطانية إلى الهند طريق البحر الأحمر والخليج الفارسي)[64].

ولم يقتصر تهديد مصالح بريطانيا على محمد علي ووجود قواته في الجزيرة العربية فحسب، بل إن تلك المصالح كانت مهددة من الدول الأوربية الأخرى كفرنسا وروسيا. وإن وجودهم في قاعدة عدن سيوفر الحماية والغطاء العسكري لتلك المصالح

---

(62) G. S. Graham, Op. cit, P. P. 304 – 305.

(63) F. O. 68/3185. Report of Captain Mackenzien on Arabia to Palmerston, 6 January, 1837.

(64) Waterfield, OP. cit, P. P. 29 – 30.

ويكونون على أهبة الاستعداد التام لمواجهة أية أزمة قد تثيرها هاتان الدولتان. ويعكس لنا تقرير السير روبرت جرانت حاكم بومباي، الذي رفعه إلى رئيس مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في لندن بتاريخ 27 فبراير 1838 تلك الحقيقة حيث يقول (إن أهمية عدن بالنسبة لنا لا تقدر بثمن، إذ أنه يمكن استخدامها كقاعدة عسكرية قوية لأن هناك أمتين كبيرتين تتآمران علينا وتودان القضاء على قوتنا في الشرق، أولهما روسيا، وهي متجهة نحو إيران، والثانية فرنسا وهي آتية من مصر، وحتى نتصدى لهذه التهديدات يتحتم علينا أن نقيم مراكز دفاعية متقدمة فيما وراء نطاق حدودنا)[65].

فلا غرابة أن نجد اهتمام بريطانيا الفائق بعدن كقاعدة عسكرية بعد احتلالها؛ وهذا ما كانت تؤكده الأوامر الصادرة من حكومة الهند البريطانية إلى حكام عدن. بل كانت تصر على جعل الأهمية العسكرية للمدينة في المقام الأول[66]. وقد جنت بريطانيا ثمار هذه القاعدة فمنها تم إنهاء الوجود المصري في شبه جزيرة العرب، وحدُّوا من تطلعات الفرنسيين في البحر الأحمر وشرق إفريقيا، واحتلوا مستعمرتهم الصومال البريطاني، وفرضوا على مصر حمايتهم عام 1882، وأنهوا الوجود العثماني فيما بعد في اليمن، وحولوا البحر الأحمر إلى بحيرة بريطانية، وثبتوا أقدامهم في الخليج العربي، وصانوا جوهرة التاج البريطاني (الهند).

2 ـ التخطيط البريطاني لاحتلال عدن:

ساقت الظروف لبريطانيا حادثة نهب إحدى السفن الهندية تحمل العلم البريطاني بالقرب من مدينة عدن. فاستغلت هذه الحادثة أبرع استغلال لتحقيق ما تصبو إليه في فرض سيطرتها على عدن، فظروف الحادثة يمكن عرضها من وجهة نظر بريطانيا على ضوء دراسة الوثائق الرسمية البريطانية، ومن وجهة النظر اليمنية؛ للوصول إلى خلفية هذه الحادثة وملابساتها، والحادثة كما يلي:

أبحرت السفينة الهندية دوريا دولت «Duria Dowlat» من كلكتا في الهند

---

(65) د. فاروق أباظة، المصدر السابق، ص 153.

(66) هارولد، ف، يعقوب، عدن جنوب اليمن في ملوك العرب، ترجمة أحمد المضواحي، مطبعة العلم، بيروت 1967، ط، ص 70.

بتاريخ 26 ديسمبر 1836، وعلى ظهرها عشرة مسافرين متجهة إلى مدينة جدة. والسفينة ملك السيدة «باجوم» ابنة أخت حاكم مقاطعة «الكاناتيك» الهندية. وقائد السفينة سيد نور الدين هندي الجنسية، وتَمَّ شحن السفينة بالبضائع من قبل فريد انسوف أحد التجار العرب[67]. توقفت السفينة في ميناء البي «Aleppee» حيث شحنت ببضائع جديدة، كما صعد إليها سبعة عشر راكباً. وتوقفت ثانية في ميناء قشن اليمني في سلطنة المهرة بحضرموت، وتَمَّ شحنها بكميات جديدة من البضائع زادت عن طاقتها، واتجهت نحو جدة. وبالقرب من عدن وفي منطقة كوبيت سيلان «Koobet Sailan» جنحت السفينة وتحطمت في 4 يناير 1837 [68]! فهرب بعض أفراد طاقمها بزوارق النجاة فكان نصيبهم الغرق. وفي ظهر نفس اليوم وصل قاربان من عدن قاما بنهب بضائع السفينة، وعادا في اليوم التالي ونهبا ما تبقى من حمولتها. واستخدم ركاب السفينة أخشابها المحطمة كوسيلة للانتقال إلى الشاطىء، وتم نهبهم بعد وصولهم. وقام السيد عيدروس أحد شخصيات عدن بحماية الركاب ومساعدة الباقين في الوصول إلى الشاطىء[69].

أخبر ركاب السفينة وقائدها الوكيل البريطاني في مخا بأن حمولة السفينة تم نقلها إلى جمرك عدن، حيث استولى السلطان على ثلثيها واستولى الأعراب على ثلث الآخر. وبسبب تخوف السلطان من تقديم شكوى ضده لدى حكومة بومباي البريطانية، أجبر قائد السفينة سيد نور الدين على توقيع وثيقة تعهد فيها عدم تقديم أية شكوى ضد السلطان لدى حكومة بومباي[70].

India Office Library – Indian Papers (1. P.) F 23, Correspondence Relating to Aden (C. (67) R. T. A.) 1838, No. 9. Affidavit of Syed Nouradeen, August 1837, P. 11.

I. P (C. R. T. A) وثائق سجلات وزارة الهند البريطانية، وسوف نشير إليها لاحقاً بالمختصر.

(68) Playfair, OP. cit. P. 162.

(69) I. P. F. 23, No. 9. (C. R. T. A.) Affidavit of syed Nouradeen, I August, 1837, P. P. 10 – 11.

(70) I. P. F. 23, No. 9, (C. R. T. A.) Affidavit of syed Nouradeen, IAugust 1837, P. P. 12 – 13.

أما الرواية اليمنية فإنها تورد الحادثة ولكنها تنفي أية علاقة للسلطان بها فيذكر العبدلي (أنه في صباح يوم 14 رمضان 1251 هـ غرق المركب دوريا دولت بالقرب من عدن وكانت تحمل بضائع وحجاج إلى جدة. فتهافت الأعراب على بضاعتها ونهبوها، وتم اقتسامها بينهم، وأسيئت معاملة الركاب وأذاقوهم العذاب حتى أسعفهم السيد عيدروس من كبار رجال عدن)[71].

أما عن سبب الحادثة فتشير الوثائق البريطانية إلى أنها كانت مدبرة مسبقاً بين قائد السفينة ورئيس الشحن؛ لأن صاحب البضائع كان قد أمن عليها بمبلغ أكبر من قيمة البضائع[72]. وهي بذلك تحاول تبرئة السلطات البريطانية من أية علاقة لها وتلقي تبعة ذلك على غيرها. والذي يبدو أن تبرئة السلطات البريطانية عن سبب الحادثة أمر من الصعب قبوله؛ حيث يحيط بالرواية البريطانية الريبة والشك. ويشير إلى ذلك الشعبي قائلاً (إن سبب الحادثة مفتعل من قبل بريطانيا لتغري السكان البدو على نهب السفينة، وتجد بذلك ذريعة للاحتلال)[73]. هذا بالإضافة إلى أننا لا نجد إجابة عن السؤال التالي: ـ لماذا جنحت السفينة عند ميناء عدن بالذات ولم يحصل لها مثل ذلك في مكان آخر رغم طول المسافة التي قطعتها؟ وربما يتبادر إلى ذهن القارىء أن الأمر قد جاء مصادفة. ولكن سلطان لحج وافق على دفع التعويضات التي طلبتها بريطانيا عن السفينة المتضررة ـ كما سنرى ذلك ـ إلا أن بريطانيا طالبته بالتنازل عن المدينة. فهل يعقل بعد ذلك أن بريطانيا لم تكن لها يدٌ في تدبيرها هذا الأمر؟ كي تكون بيدها حجة لاحتلال المدينة. وإلا فكيف يمكن تفسير رفضها للتعويض أو الاكتفاء به! إذا لم يكن الأمر مبيتاً من قبلها مسبقاً من أجل احتلال المدينة. ويستشف من قول السير توم هكنبوتام الحاكم السياسي لعدن عندما قال (إن تحطم السفينة والمعاملة الوحشية التي عومل بها ركاب السفينة لم يكن سبب الاحتلال. فالحقيقة أننا كنا بأمس الحاجة للسيطرة على الميناء الوحيد والممتاز بين الهند ومصر)[74]. إن الأمر قد افتعلته بريطانيا

---

(71) أحمد بن فضل الله العبدلي، المصدر السابق، ص 143.

(72) I. P. F. 23, No. 3, (C. R. T. A.) Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 6 July 1837, P. 6.

(73) قحطان الشعبي، المصدر السابق، ص 28.

(74) Sir Tom Hickinbotam, Aden, Butler and Tanner, London 1958, P 13..

لأنها بحاجة ماسة إلى عدن؛ إذن فلا بد لها من تدبير أمر يكون ذريعة لاحتلالها، ووجدت أن أفضل حل هو تدبير حادثة هذه السفينة.

وبالرغم من أن الحادثة لا تمنح بريطانيا حقاً قانونياً لاحتلال المدينة وذلك لكون سلطان لحج قد وافق على التعويض من جهة كما أنها لم تكن أول حادثة تقع للسفن البريطانية فقد سبق أن وقعت حوادث مماثلة لبعض السفن البريطانية على سواحل الصومال، ومع ذلك لم تقم بريطانيا باحتلال الصومال من جهة ثانية.

وعلى أثر الحادثة رفع حاكم بومباي مذكرة إلى الحاكم العام للهند بتاريخ 23 سبتمبر 1837 يطلب فيها موافقته على القيام باحتلال عدن؛ بسبب إهانة سلطانها للعلم البريطاني. منوهاً إلى أن مواصلات بريطانيا البحرية والتجارية مع سواحل البحر الأحمر، واستراتيجيتها العسكرية تتطلب وجود محطة وقاعدة عسكرية على شواطىء الجنوب العربي إسوة بما هو موجود في الخليج العربي[75]. وجاء ردّ الحاكم العام يطلب فيه التريث في استخدام القوة العسكرية وإرسال وفد لمفاوضة السلطان، ومطالبته أولاً بالتعويض عن خسائر السفينة. ومن ثم الدخول معه في مفاوضات لنقل ملكية عدن مقابل مبلغ من المال. وفي حالة رفضه فإن على لجنة المفاوضة القيام بجمع المعلومات عن عدن والمناطق المجاورة لها، ثم إعداد حملة عسكرية لاحتلالها بالقوة[76].

وبناءً على الأوامر الصادرة من حاكم الهند، قررت حكومة بومباي إرسال وفد لمفاوضة السلطان برئاسة الكابتن هينس من البحرية الهندية. فأبحر هينس إلى عدن وتمكن من مقابلة السلطان في 4 يناير 1837 وخلال المقابلة طالبه بالتعويض عن خسائر السفينة؛ بعد أن شاهد بضائعها تباع علناً في أسواق عدن[77]. ونفى السلطان أية

---

(75) ترد في الوثائق البريطانية عبارة الخليج الفارسي بدلاً من الخليج العربي، الذي لم يكن فارسياً في يوم من الأيام، وقمت بتغير التسمية الواردة في الوثائق فجعلتها الخليج العربي.

I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 16, Minute by the Governer of Bombay, 23 September 1837, P. 18.

(76) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 20, the Secretary of the Government of India to the Secretary of Bomby Government, 16 October 1837, P. 19.

(77) Playfair, Op. cit, p. 162 حمزة علي لقمان، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، القاهرة 1960، ص 186.

علاقة له بنهب السفينة، وشرح موقفه من الحادثة قائلاً: (بأنه عندما عرف بحادثة السفينة أرسل ابنه لحمايتها، وكان قائد السفينة المحطمة قد اتفق مع زوارق لنقل البضائع مقابل ثلث ما يحملونه من السفينة. وعرض كل من سيد نور الدين وفريد انسوف على ابنه ثلث البضاعة في حالة حمايتها، إلا أنه رفض ذلك، فكتبا له تعهداً بذلك العرض) إلا أن هينس رفض تلك الحجج وأصر على دفع التعويض وقدره (12) ألف ماري تريزا دولار عن شحنة السفينة وفي حالة رفض السلطان دفع المبلغ، فإنه سوف يُحَصَّل بالقوة[78]. وإزاء إصرار هينس اضطر السلطان إلى تقديم ما استطاع من جمعه من بضائعها بما قيمته 7,808 دولاراً أما الباقي فقد حرر به سنداً على أن يدفع بعد عشرين شهراً[79]. وبعد أن أنهى هينس مسألة التعويض عرض على السلطان بيع مكان لشركة الهند الشرقية لإقامة مخزن للفحم، وتم اختيار منطقة الشيخ حامد في عدن، ووافق السلطان على ذلك. وفي يوم 11 يناير 1838 أخبر هينس السلطان بأنه مفوض من قبل حكومته للاتفاق على شراء عدن والمنطقة المنخفضة الممتدة شمالاً حتى خور مكسر والجزر. كما أخبره أنه في حالة بيعه لعدن، فإنه سوف يجني من وراء ذلك فوائد عدة. ولعلّ أول هذه الفوائد هي المحافظة على سلطنته؛ لأن بريطانيا سوف تحافظ على سلامة ممتلكاته من سيطرة القوى الأجنبية الأخرى وبخاصة قوات مصر القريبة. كما أن وصول بريطانيا إلى عدن سيؤدي إلى ازدهار التجارة وأنه بذلك سوف يجني ثمار هذا الإزدهار. إضافة إلى أن تنازله عن المدينة سيكون مقابل، أي أنه سوف يحصل على مبلغ من المال تعويضاً عن تنازله عن المدينة، وما عليه سوى تحديد المبلغ المطلوب دفعه، وستقوم شركة الهند الشرقية بدفعه[80]. وهكذا اتبع هينس سياسة الترغيب والترهيب في مفاوضة السلطان آملاً في الحصول على المدينة سلمياً.

رفض السلطان التنازل عن عدن على الرغم من مناورات هينس في إثارة

---

(78) I. P. F. 23, (C. R. T. A.) No. 47, the sultan of Aden to the Covernen of Bombay, 15 January 1838, P. 36.

(79) Playfair, OP. cit. P. 162.

(80) I. P. F. 23 (C. R. T. A.) No. 32, C. Haines to the sultan of Aden, 11 January 1838, P. P. 20 – 21.

مخاوفه وإغرائه له. إلا أنه اقترح على حاكم بومباي بخطاب مؤرخ في 15 ينـاير 1838 حول نقل ملكية عدن بما يلي:

1 ـ إن مسألة التنازل عن عدن أمر مرفوض؛ لكونه يسلب الكرامة ويتعارض مع القيم والشيمة العربية، وفي الوقت نفسه فإنها سلب لمواردنا الاقتصادية.

2 ـ إذا كانت لبريطانيا بعض المهـام تودّ تحقيقهـا في مدينـة عدن، مهـما كانت مدتها، فليس لدينا مانع أو اعتراض على ذلك، شريطة أن نتفق لترتيب هذا الأمر.

3 ـ بعـد اتفاقنـا على مسـألة وجـودكم في عدن فنحن لن نتعـرض لكم بسوء أبداً[81].

وبذلك يكـون السلطان قد عـبر عن وجهة نـظره في رفضه التـام لنقل ملكيـة عدن، إلا أنه تحاشياً للصدام مع بريطانيا قرر أن يمنحهـا بعض التسهيلات في مينـاء عدن. لكن هينس رفض مقترحات السلطان وأصر على نقل ملكية عـدن مع تحـديد المبلغ المراد دفعه عـوضاً عن التنـازل، كما أخـبر ممثل السلطان رشيـد بن عبد الله أن بريطانيا في حالة احتلالها للمدينة بالقوة لن تدفع ريالاً واحـداً للسلطان. كما أرسـل إلى إدارة البحرية في الهند ما جاء برسالة السلطان[82].

حاول سلطان لحج تخفيف بعض شروطه حول مسـألة التنـازل عن عدن مـع إصراره على بقاء سيادته على رعاياه. مبيناً أنه لا يمكن التنازل عن المدينة من الناحية الاقتصادية لكونها تشكل مورداً هاماً بالنسبة لسلطنته. ويمكن أن نعزو هذا التغـير في موقف السلطان إلى إثارة مخاوفه من فقدان سلطنته على يد المصريين، علاوة عـلى أنه لاحظ إصرار بريطانيا وعزمها على احتلال المدينـة بأي شكـل من الأشكال. فهـو في حالة احتلالها بالقوة سوف يفقد حمـاية بـريطانيـا له المبلغ الـذي سوف يحصـل عليه

---

(81) I. P. F. 23 (C. R. T. A) No. 47, the Sultan of Aden to the Governer of Bomby, 15 January 1838, P. 36 – 37.

I. P. F. 23, (C. R. T. A.) No. 27, C. Haines th the Superintedent of Indian Navy, 3 (82) February 1838, P 25.

مقابل تنازله عن المدينة. ومما جاء في رسالته (أن عدن تشكل لنا أهمية اقتصادية كبيرة، وفي حالة تنازلنا عنها يجب أن تبقى لنا نصف إيراداتها أو تخصص لنا الحكومة البريطانية راتباً شهرياً أو سنوياً مع بقاء سيادتنا على رعايانا واحتفاظكم بسيادتكم على رعاياكم. فإذا وافقتم على ذلك فإننا على استعداد للتنازل عن المدينة في بحر شهرين. وعليك إخبار حكومتك بذلك)[83]. وحال تسلم هينس لرسالة السلطان ردّ عليها بأنه لا يستطيع الانتظار حتى انقضاء الشهرين؛ لأن تعليمات حكومته تصر على ضرورة الإسراع في تنفيذ العملية. كما بين في ردّه رفضه التام لفكرة بقاء سيادة السلطان على رعاياه؛ لأن ذلك لا يتفق مع الواقع. وأن من يريد أن يكون تحت سيادته عليه أن يغادر عدن إلى المناطق التي يحكمها السلطان. كما رفض أيضاً فكرة إعطاء السلطان نصف إيرادات عدن؛ بحجة أنها سوف تزداد بعد وصولهم إليها. وطالب السلطان بتحديد المبلغ المراد دفعه سواء أكان ذلك دفعة واحدة أم راتباً شهرياً أو سنوياً[84]. ولكن رسائل هينس هذه لم تزحزح السلطان عن موقفه إزاء مسألة التخلي عن سيادته على رعاياه والتنازل عن نصف إيرادات مدينة عدن، وقد أبلغه برسالة وجهها إليه تتضمن هذا المعنى[85].

وفي 26 يناير 1838 وصل ممثل السلطان رشيد بن عبد الله إلى هينس حاملاً معه وثيقة بتوقيع السلطان تثبت أنه ممثل عنه في مفاوضته. فاستقبله هينس على ظهر سفينته، وأخبره بأن المبلغ المطلوب للتنازل عن المدينة هو 8·700 ريال سنوياً. فوافق هينس على ذلك وقام بتحديد موعد للقاء السلطان وإجراء ترتيبات التنازل واختار يوم 27 يناير موعداً للقاء. وفي يوم المذكور وصل هينس إلى الشاطىء، إلا أنه عاد راجعاً إلى سفينته؛ حيث علم من رسول أرسله رشيد بن عبد الله خفيةً إليه، بأن

---

(83) I. P. F. 23, (C. R. t. A.) No. 33, the Sultan of Aden to C. Haines, 18 January 1838, P. 29.

(84) I. P. F. 23, (C. R. T. A.) No. 35, C. Haines to the Sultan of Aden, 24 January 1838, P. 31.

(85) I. P. F. 23, (C. R. C. A.) No. 36, the Sultan of Aden to C. Haines (Without date), P. 31.

هناك مؤامرة تحاك لقتله والاستيلاء على الأوراق المتعلقة بمسألة نقل الملكية. وأن الأمير أحمد بن السلطان أعد مائة رجل لقتله[86]. وحال رجوع هينس إلى سفينته طلب من الأمير أحمد ـ بصفته ممثلاً لأبيه ـ أن تتم المقابلة على ظهر السفينة (من باب الحيطة وللمحافظة على سرية الموضوع، وما عليك سوى تحديد المبلغ المراد دفعه من حكومة جلالة الملكة)[87] وجاء ردّ الأمير أحمد لطمة لهينس ومناوراته للحصول على المدينة، كما أنه يكشف إصرار سكان المدينة في الدفاع عنها، ورفضهم للسيطرة الأجنبية مؤكداً له (أنك إذا جئت صديقاً فمرحباً بك و إذا كنت تنوي امتلاك عدن فأقول لك بأن أهلها يرفضون التنازل عن مدينتهم ومغادرتها حتى الموت)[88].

بعد استلام هينس لرسالة الأمير أبلغ كلاً من السلطان والأمير برسالتين منفصلتين أنه على علم بالمؤامرة التي حبكت لقتله، وأن تلك المؤامرة لم تكن سوى إهانة جديدة وجهت إلى حكومته وأنها لن تتغاضى عنها. إلا أنه نوه في رسالته على استعداده لنسيان ما حدث في حالة التنازل عن المدينة[89]. ولما يئس هينس من الوصول إلى اتفاق مع السلطان رجع إلى بومباي وبدأ التفكير الفعلي لاحتلال عدن بالقوة.

3 ـ عملية الاحتلال:

بعد إبلاغ الحكومة البريطانية فشل مفاوضات هينس مع سلطان لحج، صدرت الأوامر من لندن مباشرةً باحتلال عدن[90]. وبدأت حكومة الهند تستعد لهذا الأمر عسكرياً وسياسياً. فمن الناحية السياسية ما تزال حكومة الهند تأمل بحل سلمي للاستيلاء على عدن عن طريق التفاوض مع سلطانها، فربما يؤدي استعمال

---

(86) F. M. Hunter, An Account of the Br Settlement of Adenin Arabia, Trubner and Co. London 1877, P 165 Playfair, OP. cit. P 162.

(87) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 42, C. Haines to Sultan Ahmed, 28 January 1838, P. P. 23 – 33.

(88) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 43, Sultan Ahmed to C. Haines 29 January 1838, P. 34.

(89) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 49, C. Haines to Sultan of Aden, 30 January 1838, P. 35.

(90) Halford L. Hoskins, Background of the British Position in Arabia, P. 143.

القوة إلى إثارة مصر وبعض الدول الأوربية الأخرى[91]. وبناءً على ذلك قامت حكومة الهند برسم الخطوات السياسية لهينس، فعليه أولاً الدخول بمفاوضات مع السلطان مرة أخرى، على أن يتخذ في مفاوضاته موقف القوة والحزم. ويبلغ السلطان بأن حكومة بريطانيا لن تنسى الإهانة التي وجهت إلى العلم البريطاني إلا بعد تنازل السلطان عن عدن. وفي حالة تنازله سوف يدفع له راتباً شهرياً إضافة إلى إعطائه من التعويض المبتقي، وأن رفضه معناه احتلال المدينة بالقوة[92]. أما الخطوة الثانية فهي الاتصال بالقبائل المجاورة، ومحاولة إثارتها على السلطان بأي شكل من الأشكال؛ لإحداث الفرقة لتسهل بذلك عملية الاحتلال. وهي سياستهم الخبيثة والمعروفة «فرِّق تسد». أما الحكومة البريطانية من جانبها فقد اتصلت بوالي مصر محمد علي وأبلغته تهديدها التالي: «إن أية محاولة يقوم بها لاحتلال عدن يعتبر ذلك عدواناً على الممتلكات البريطانية، وستتخذ بريطانيا كافة الإجراءات المناسبة لرد ذلك العدوان»[93]. تلك هي الإجراءات السياسية التي اتخذتها بريطانيا إزاء مسألة احتلال عدن تمهيداً لاحتلالها.

أما من الناحية العسكرية فطلبت حكومة الهند من هينس تحديد حجم القوة اللازمة لاحتلال المدينة. وجاء تقريره بأن القوات التي يحتاج إليها لنجاح العملية هي 300 جندي مشاة بريطاني و 250 من المشاة الهنود و 310 من المدفعية الهندية تحمل على ظهر أربع سفن، وسفينتان لنقل الفحم والإمدادات، أما الحامية التي يحتاج إليها بعد الاحتلال فيجب أن تتكون من 200 من المشاة البريطانيين و 400 من الهنود و 40 من المدفعية البريطانية و 60 من المدفعية الهندية إضافة إلى بقاء السفن الحربية في الميناء. وأكد في تقريره أيضاً باستحالة احتلال المدينة سلمياً[94].

أبحر هينس على ظهر السفينة «الكوت» «Coote» إلى عدن فوصلها في 24

---

(91) Water field, OP. cit, P. 52. محمد رفعت، المصدر السابق، ص 213.

(92) G. s. Graham, OP. cit, P. 297.

(93) F. O. 78/3185, Palmerston to Campbell, 8 June 1839.

(94) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 54, C. Haines to the Superintandent of Indian Navy, 22 August 1838, P. P. 41 – 43.

اكتوبر عام الاتفاق السابق المعقود بينهما في 4 يناير معه أو مع من يمثله شريطة أن يثبت هذا التمثيل كتابة)[95]. إلا أن الأمير أحمد رد على خطابه هذا بإصرار على رفض فكرة التنازل عن المدينة متحدياً له ولحكومته ومهدداً إياه بالقتل إن أقدم على احتلال المدينة (وإذا جئت إلى باب عدن فسوف أفتح لك الباب وأقطع رأسك. وهذه هي لغتنا)[96]. ولم يكتف هينس بهذا الرد القاطع بل حاول مرة أخرى برسالة وجهها إلى الأمير أحمد مهدداً باحتلال المدينة بالقوة، وأردف قائلاً بأن هناك اتفاقاً مع والده وإن عليه ضرورة الالتزام به. وبعث مع الرسالة نسخة من المعاهدة التي سيوقع عليها السلطان المتضمنة التنازل عن عدن مقابل 8000 ريال سنوياً إضافة إلى حماية بريطانية لهم من أي عدوان خارجي[97].

لم تثمر مناورات هينس هذه، بل على العكس زادت من صلابة موقف الأمير أحمد مصراً على موقفه السابق (بأنه لم يَخطر على بالي قط مسألة التنازل عن عدن لأنها لا تتفق وكرامة العربي، وأود أن ألفت نظرك إلى عدم جدوى التحدث أو الكتابة ثانية بخصوص هذه المسألة مرة أخرى)[98]. ولما يئس هينس من إقناع الأمير أحمد حاول مرة أخرى ولكن مع السلطان نفسه عله يثنيه عن موقفه ويتم التنازل له عن المدينة مهدداً السلطان باستخدام القوة في حالة فشل المساعي السلمية (إن حكومتي لن تنسى الإهانات التي لحقت بها، وإذا أردت حل المسألة سلمياً فعليك اللجوء فوراً إلى التنازل عن عدن وما عليك سوى تنفيذ الوعد الذي قطعته على نفسك بالتنازل عن المدينة. وإن القوات البريطانية إذا ما قامت باحتلال المدينة فإنك لن تحصل على ريال واحد[99]. وجاء رد السلطان مشابهاً لرد الأمير أحمد معلناً رفضه التام في التنازل عن المدينة مجدداً.

---

(95) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 63, C. Haines to the Sultan of Aden, 24 October 1838, P. 52.

(96) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 64, Sultan Ahmed to C. Haines, (Without date), P. 53.

(97) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 69, C. Haines to Sultan Ahmed, 31 October 1838, P. 54.

(98) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 73, Sultan Ahmed to C. Haines, 6 Nouvember 1838, P. 55.

(99) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 75, C. Haines to Sultan of Aden (Without date), P. 56.

ومما هو جدير بالذكر أن ذلك العقد أو الارتباط الموهوم الذي أشار إليه هينس عدة مرات لا أساس له من الصحة. فلم يكن لهذا العقد من وجود، حيث خلت سجلات الهند البريطانية بين عامي 1836 إلى 1839 من وجود أي عقد أو ارتباط للسلطان مع بريطانيا[100] فليس من المعقول أن يغفل مثل هذا العقد المهم بينما أوردت الوثائق أتفه المراسلات.

بعد فشل هينس في الحصول على المدينة سلماً؛ بسبب موقف السلطان محسن وولده الأمير أحمد، قام هينس بعدة إجراءات منها: إخطار حكومة الهند بإرسال القوات العسكرية اللازمة لإتمام عملية الاحتلال. في الوقت نفسه فرض على عدن حصاراً اقتصادياً، حيث منع دخول السفن إليها والخروج منها معتقداً بأن هذا الحصار ربما يجدي نفعاً؛ فتلين قناة السلطان وولده ويقبل تسليم المدينة. إلا أن أمله هذا قد خاب، فلم يزدهم مثل هذا الموقف إلا إصراراً في الدفاع عن مدينتهم وكرامتهم. ثم أخذ يطبق الجزء الثاني من السياسة التي رسمتها له حكومة الهند وأعني بذلك سياستهم المعروفة «فرِّق تسد» حيث قام بالاتصال بالسلطان الفضلي مستغلاً العداء الموجود بين آل فضل والعبادلة سلاطنة لحج وعدن، وللأسف الشديد لاقت خطوته هذه استجابة من السلطان الفضلي. فهاجم بِخِسَّةٍ أراضي سلطنة العبدلي، كما قابل هينس وأبدى استعداده لمساعدته، ووضع نفسه وقبيلته تحت تصرفه[101]. ونجحت سياسة هينس في تمزيق الجبهة الداخلية وجعلها غير قادرة على الدفاع ضد أي هجوم بريطاني على المدينة وانفراد العبادلة في الدفاع عنها مما سهل عملية الاحتلال.

عند وصول تعليمات هينس إلى الإدارة البريطانية في الهند، بدأت الاستعدادات العسكرية تتخذ مجراها في اليوم الثامن والعشرين من نوفمبر 1838 م حيث أرسلت السفينة الحربية آن كريشتون «Anne Crichton» والسفينتات فولاج

---

(100) Waterfield, OP. cit. P. 64 – انظر ما كتبه.

(101) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 78, C. Haines to the Secretary to the Bombay, received on 23 November 1838, P. 68.

«Volage» وكـرويزر «Cruizar» تحت قيـادة الكـابتن سميث «C. Smith» إلى عدن تنقل قوة عسكرية مشكلة من ثلاثمئة جنـدي من المشاة الـبريطانيـين وأربعين جنـدياً من المدفعية البريطانية وثلاثمئة وخمسين جندياً من المشاة الهنود، إضافة إلى عدد من المهندسين، ووضعت القوة تحت تصرف الكابتن هينس[102].

وخلال فترة الحصار لمدينة عدن، حاولت بعض شخصيات من المدينة التوسط بـين هينس والسلطان محسن وحل المشـاكل بينهـما. كـما طلب الـوفـد رفـع الحصـار الاقتصادي عن مدينتهم مقابل تقديم السلطان اعتذاره للحكومة البريطانية، ووضع نفسـه تحت حمايتهـا. ووافق هينس على ذلـك وكتب الاعتذار الـذي سيـوقـع عليـه السلطان ومـما جاء فيـه: «إني أطلب العفو من الحكـومة الـبريطانيـة لسلوكي وسلوك ابني، وأضع نفسي تحت رحمة وعطف الحكومـة البريـطانية، وأتعهـد بتقديم التنـازل عن أراضي عـدن والموانيء المجـاورة إلى بريـطانيا غـداً، وأود لو منحـتني الحكـومـة البريطانية راتباً سنوياً)[103]. إلا أن السلطان رفض التـوقيع عـلى مثل هـذا الاعتذار المهين، معلناً رفضه التنازل عن المدينة. وتبددت آمال هينس في الحصول على المدينة سلمياً.

وفي 16 ينـاير 1839 وصلت القـوات البريـطانية من الهنـد إلى عـدن، وأرسـل إنـذار نهائي للسلطان يقضي بضرورة تسليم المدينـة، وأن أية مقـاومة سـوف تواجـه بالقوة وستكون نتيجتها معروفة مقـدماً في تـدمير المـدينة وقتـل الأرواح (أما في حـالة تنازلكم عن المدينـة ـ بعد إرسـال ثلاث رهـائن لضمان عمليـة التنازل ـ فـأنا أضمن لكم انسحابكم مع كافة أسلحتكم ومعداتكم إلى الداخل، وسيعامل سكان المـدينة بكل احترام)[104]. فـطلب السلطان، بعد تسلمـه لهذا الإنـذار، مدة ستـة أيام كي

---

(102) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 83, the Secretary to the Bimby Government to C. Smith of H. M. S. Valage, 11 December, OP. cit. P. 165.

(103) I. P. F. 23, (C. R. T. A.), No. 133, Copy of Apology Required by C. Haines From the Sultan of Aden, (Without date), P. 77.

(104) I. P. F. 23,, (C. R. T. A.), No. 129, C. Haines to the Sultan Mhousain Fadthi and all the chieftained of the Abdalee Tribes, 16 January 1839, P. 84.

يناقش الأمر مع رؤساء القبائل. إلا أن هينس رفض ذلك وأصر على أن يكون التنازل غداً، وقد تسببت خيانة ممثل السلطان رشيد بن عبد الله في إصرار هينس هذا، كما أدت إلى أن يفقد الجانب العربي استعداده الحربي. حيث أبلغ هينس بأن المدة التي طلبها السلطان لم تكن إلا لجمع القبائل وإقامة الاستحكامات الدفاعية[105].

بدأ هينس برسم خطة غزو المدينة، باعتباره القائد العام للقوة البريطانية، فقام بتوزيع السفن والمدفعية على مراكز الاستحكامات الدفاعية العربية. وبدأ الهجوم بواسطة المدفعية في الساعة التاسعة والنصف من صبيحة يوم 19 يناير 1839[106]. ولم تواجه قوات الاحتلال سوى مقاومة ضعيفة بسبب ضعف الإمكانيات العسكرية العربية مقارنة بريطانيا، وفقدان الوحدة العسكرية لأبناء الجنوب، حيث انفرد العبادلة بالدفاع عن المدينة، إضافة إلى عامل الخيانة الذي لعب دوراً في نقل كل ما يدور في الداخل وإيصاله للقوات البريطانية. وتم رفع العلم البريطاني بعد احتلال المدينة في الساعة الثانية عشرة والنصف، وفر السلطان إلى لحج[107]. وكانت خسائر الجانب العربي مئة وخمسين بين شهيد وجريح، أما خسائر القوات البريطانية فكانت مئة وخمسين جندياً بين قتيل وجريح. وكان احتلال عدن أول احتلال في عهد الملكة فكتوريا، وعين الكابتن هينس أول حاكم للمدينة. ولم تتحرر عدن من الاستعمار البريطاني إلا في سنة 1967 م.

---

(105) Harold. F. Jacob, Kings of Arabia, Mills and Boan, London 1923, P. 35.

(106) G. S. Graham, OP. cit, P. 298.

(107) Plaufair, OP. cit. P. 163 العبدلي، المصدر السابق، ص 145.

(1) Halford L. Hoskins, British Routes to India, Longmans Green Press, New York 1928. p.2.

(2) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، دار المعرفة، القاهرة، 1960، ص 49.

(3) T. E. Marston, Britains Imperial Role in the Red Sea Area, 1800-1878, The Shoe String Press, U.S.A. p.3.

(4) Halford L. Hoskins, Background of the British Position in Arabia, Middle East Journal, vol.7, No.2, 1947, p.138.

(5) R. Playfair, A History of Arabia Felix, Bombay 1859, p. .

قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا القومية في جنوب اليمن، دار النصر للطباعة، القاهرة 1962، ص 24.

جزيرة ميون «بريم»: تقع في مدخل البحر الأحمر عند باب المندب وتشرف عليه، بين خط طول 3 ,41° شمالاً وخط عرض 12 ,40° شرقاً. وتبلغ مساحة الجزيرة 5 ميل^2 وتبعد عن عدن 100 ميل.

(6) انظر بحثنا المنشور في مجلة «الثقافة العربية» بعنوان «موقع عدن وأهميته الاستراتيجية» العدد الثالث، مارس 1990، ص7.

(7) د. سيد نوفل، المصدر السابق، ص49.

(8) سوقطرة، تقع جزيرة سوقطرة في المحيط الهندي وتبعد عن الساحل 220 ميلاً، وتبلغ مساحتها 1382 ميل^2. ويطلق على الجزيرة أيضاً اسم «دم التنين» نسبة إلى أشجار التنين.

(9) Erio Macro, Yemen and the Western World, London 1968, p.3.

(10) Harold Ingrams, The Yemen Imams, camelat press, London 1963 p. 46.

R. Playfair, op.cit., p.105.

(11) المخا، أحد موانىء اليمن الواقع على البحر الأحمر، واشتهر بتجارة البن.
انظر عن رحلة ميدلتون Playfair, op.cit., pp.106- 107.

(12) أحمد بن فضل الله العبدلي، هدية الزمان في أخبار ملوك لحج وعدن، المطبعة السلفية، القاهرة 32 19 ، ص 101 .

(13) Harold Ingrams, op.ci., p.46.

(14) د. سعد موسى، اليمن الجنوبية من الاستعمار حتى الاستقلال، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 1981 ، ص47 .

(15) د. عبدالحميد البطريق، من تاريخ اليمن الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1969 ، ص 54.

(16) انظر نصوص المعاهدة في، أمين سعد، اليمن، تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1959 ، ص 18 ـ 21 .

(17) نفس المصدر، ص18 .

(18) قحطان الشعبي، المصدر السابق، ص27 .

(19) R. H. Gavin, Aden under the British Rule 1839- 1967, C. Hurst and Co. Ltd. London 1975, p.32.

(20) د. أحمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها، معهد الدراسات العربية، القاهرة 19 57 ، ص 159 .

(21) د. جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، دار الفكر العربي، القاهرة 19 69، ص 50.

(22) T. E. Marston, op.cit., p.37.

(23) أبو عريش، عاصمة المخلاف السليماني وتبعد عن جيزان 25 كم.

(24) Playfair, op.cit., pp.133- 134.

(25) W. Bury, Arabia Inflix, or the Turks in Yemen, Macmillan and Co., London 1915, p.13.

(26) د. عبدالحميد البطريق، المصدر السابق، ص 79.

(27) د. فاروق عثمان أباظه، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839 ـ 1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976، ص 61.

(28) L. Hoskins, op.cit., p.141.

(29) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 51.

(30) Foreign Office Records, 78/318, no.2, Palmerston to Campbell, 3 jan, 1837.

وثائق سجلات وزارة الخارجية البريطانية وسوف نشير إليها لاحقاً بالمختصر «F.O.».

(31) قمران أو كمران، تقع جزيرة قمران في البحر الأحمر، وتبعد عن باب المندب مسافة 200 ميل وعن الساحل اليمني 4,5 ميل. ويبلغ طول الجزيرة 11 ميلاً وعرضها 5,5 ميل.

(32) F. O. 78/3185. Government to Bombay to Mah. Ali, 23 February 1837.

(33) F.O. 78/3185. Report Of captain Mackenzien on Arabia to Dalmerston, 6 January 1837.

(34) F.O. 78/3185 Palmerston to Campbell, 4 August 1837.

(35) F. O.78/318., No. 25, Palmerston to Campbell, 8 December 1838.

(36) F. O. 78/386, No. 140, Political Department, Hennel to Willau-ghby, 11 February 1838.

(37) F. O. 78/318, Palmerston to Campbell, 12 August 1837.

(38) F.O. 78/3185, Campbell to F.O. 23/9/1837.

(39) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 54.

(40) E. Macro, op. cit., pp.9-10.

(41) E. Macro, Ibid., p.11.

(42) Playfair, op.cit., pp.114-115.

(43) د. فاروق أباظة، المصدر السابق، ص 79.

(44) Playfair, op.cit., p.17.

(45) Little Tom, South Arabia, Palt-Mall, London 1968, p.a.

(46) ا. ج. جرانت، هارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة محمد علي أبو درّة، لويس اسسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1967، ص 34، 35.

(47) The Encyclopaedia of Islam, London 1960, Vol.1, p.181.

(48) انظر بحثنا المنشور في مجلة الثقافة العربية، مارس 1990، ص6.

(49) د. محمد رفعت، سباق بين مصر وبريطانيا على عدن في 1838، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، العدد 1 لسنة 1969، ص207.

(50) Macro, op.cit., p.28.

(51) قشن، عاصمة سلطنة المهرة من محميات حضرموت.

(52) Gerald. S. Graham, Great Britain in the Indian Ocean, London 1967, p.290.

Gorden Waterfield, Sultan of Aden, London 1968, p.20.

(53) Gerald S., Op.cit., p.291.

(54) Gavin, Op. cit., p.32.

(55) John S. Leigh, The First of British Aden, The Diary of John S. Leigh by James Kirkman and Brian Doe, Arabian Studies VI.P.179.

(56) Gavin, Op.cit., pp.27-28.

(57) د. سعد موسى، المصدر السابق، ص 60.

(58) G. Waterfield, op.cit., pp.29-30.

(59) د. عثمان أباظة، المصدر السابق، ص153.

(60) ا. ج. جرانت، المصدر السابق، ص35.

(61) Gavin, op.cit., p.55.

(62) G. S. Graham, Op.cit., pp.304-305.

(63) F. O. 78/3185., Report of Captain Mackenzien on Arabia to Palmerston, 6 January 1837.

(64) Waterfield, Op.cit., pp.29-30.

(65) د. فاروق أباظة، المصدر السابق، ص153 .

(66) هارولد ف. يعقوب، عدن جنوب اليمن في ملوك العرب، ترجمة أحمد المضواحي، مطبعة العلم، بيروت 1967، ط1، ص70.

(67) India Office Library- Indian Papers (1.p.) F23, Correspondence Relating to Aden (C.R.T.A.) 1836' 1838, No.9, Affidavit of Syed Nouradeen, August 1837, P.11.

وثائق سجلات وزارة الهند البريطانية، وسوف نشير إليها لاحقاً بالمختصر I.P.(C.R.T.A.)

(68) Playfair, Op.cit., p.162.

(69) I.P.F.23, Nog. (C.R.T.A.) Affidavit of Syed Nouradeen, 1 August, 1837, pp.10-11.

(70) I.P.F23, No.9, (C.R.T.A.) Affidavit of Syed Nouradeen, 1 August 1837, pp.12-13.

(71) أحمد بن فضل الله العبدلي، المصدر السابق، ص143 .

(72) I.P.F.23, No.3, (C.R.T.A.) Haines to the Superintendent of the Indian Navy, 6 July 1837, p.6.

(73) قحطان الشعبي، المصدر السابق، ص28.

(74) Sir Tom Hickinbotam, Aden, Butter and Tanner, London 1958, p.13.

(75) قرء في الوثائق البريطانية عبارة الخليج الفارسي بدلاً من الخليج العربي، الذي لم يكن فارسياً في يوم من الأيام، وقمت بتغيير التسمية الواردة في الوثائق فجعلتها الخليج العربي.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.16, Minute by the Governer of Bombay, 23 September 1837, p.18.

(76) I.P.F.23, (C.R.T.A.),No.20, The Secretary of the Government of In-

dia to the Secretary of Bombay Government, 16 October 1837, p.19.

(77) Playfair, op.cit., p.162.

حمزة علي لقمان، تاريخ عدن وجنوب الجزيرة العربية، دار مصر للطباعة، القاهرة 1960، ص 186.

(78) I.P.F.23, (C.R.T.A.) No.32, C. Haines to the Sultan of Aden, to the Governer of Bombay, 15 January 1838, P.36.

(79) Plaufair, op.cit., p.162.

(80) I.P.F.23 (C.R.T.A.)No.32, C. Haines to the Sultan of Aden, 11 January 1838, pp.20-21.

(81) I.P.F.23 (C.R.T.A.) No.47, The Sultan of Aden to the Governer of Bombay, 15 january 1838, p.36-37.

(82) I.P.F.23, (C.R.T.A.) No.27, C. Haines to the Superintedent of Indian Navy, 3 February 1838, p.25.

(83) I.P.F.23, (C.R.T.A.) No.33, The Sultan of Aden to C. Haines, 18 January 1838, p.29.

(84) I.P.F.23, (C.R.T.A.) No.35, C. Haines to the Sultan of Aden, 24 January 1838, p.31.

(85) I.P.F.23, (C.R.T.A.) No.36. C. the Sultan of Aden, 4

(86) F. M. Hunter, An Account of the British Settlement of Aden in Arabia, Trubner and Co. London 1877, p.165., Playfair, op.cit., p.162.

(87) I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.42, C. Haines to Sultan Ahmed, 28 January 1838, pp.32-33.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.43, Sultan Ahmed to C. Haines, 29 January(88) 1838, p.34.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.49, C. Haines to Sultan of Aden, 30 Janu-(89) ary 1838, p.35.

Halford L. Hoskins, Background of the British position in Arabia,(90) p.143.

Waterfield, Op.cit., p.52. (91)

د. محمد رفعت، المصدر السابق، ص213 .

G.S. Graham, Op.cit., p.297. (92)

I.P.F. 23, (C.R.T.A.), No.54, C. Haines to the Superintandent of In-(94) dian Navy, 22 August 1838, pp.41-43.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.63, C. Haines to the Sultan of Aden, 24(95) October 1838, p.52.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.64, Sultan Ahmed to C. Haines, (Without(96) date), p.53.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.69, C. Haines to Sultan Ahmed, 31 october(97) 1838, p.54.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.73, Sultan Ahmed to C. Haines, 6 Novem-(98) ber 1838, p.55.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.75, C. Haines to Sultan of Aden (Without(99) date), p.56.

Waterfield, op.cit., p.64. (100)

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.78, C. Haines to the Secretary to the Bom-(101) bay, received on 23 November 1838, p.68.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.83, The Secretary to the Bombay Govern-(102)

ment to c. Smith of H. M.S. Valage, 11 December 1838, p.60-61.

F.M. Hunter, op.cit., p.165.

I.P.F.23, (C.R.T.A.), No.133, Copy of Apology Required by C.(103) Haines from the Sultan of Aden, (Without date), p.77.

I.P.F. 23, (C.R.T.A.), No.129, C. Haines to the Sultan Mhousain(104) Fadthl and all the Chieftaines of the Abdalee Tribes, 16 January 1839, p.84.

Harold F. Jacob, Kings of Arabia, Mills and Boon, London 1923,(105) p.35.

G. S. Graham, op.cit., p.298. (106)

Playfair, op.cit., p.163. (107)

العبدلي، المصدر السابق، ص 145 .

الدكتور: سعد موسى
شعبة التاريخ
جامعة السابع من ابريل
الزاوية ص.ب. 30965

العملات الرومانية

عملات قديمة من مدينة توكرة الأثرية

أ. فؤاد حمدي بيه طاهر

محاضر بقسم الدراسات التاريخية والأثرية
جامعة قاريونس ـ كلية الآداب والتربية

موضوع بحثنا هذا يتعلق بالعملات البيزنطية. وهذه الدراسة تمثل الحلقة الثالثة والأخيرة من دراستنا للعملات القديمة التي تم العثور عليها في حفريات جامعة قاريونس الموسمية التي يجريها طلاب فرع الآثار بمدينة توكرة الأثرية، حيث سبق لنا إعداد دراستين: الأولى ـ عن العملات البطلمية والثانية ـ عن العملات الرومانية وقد تم نشرهما في هذه المجلة (العدد الأول 1988، العدد الأول 1989 م).

ثالثاً مجموعة العملات البيزنطية:

تتألف هذه المجموعة من 24 قطعة، تبين بعد تنظيفها أن 12 قطعة منها يتعذر نسبتها إلى عهد امبراطور بعينه. والسبب في ذلك يرجع إلى أن المعالم التي تحملها هذه القطع على وجوهها والتي تحتوي بدورها على صور الأباطرة وأسمائهم إما أن الكثير من تفاصيلها قد انطمست أو هي ممسوحة تماماً.

وبصفة عامة فإن ما تتضمنه هذه القطع الاثنتا عشرة من إشارات على ظهورها تفيد أن معظمها من فئة الأربعين نميا (40 Nummia) كما يشير بذلك الحرف M الذي أمكن تمييزه بوضوح على ظهور معظم القطع.

هذا بالإضافة إلى أن معظمها يحتوي على الحروف CON وهي الحروف الأولى من اسم مكان دار السك مما يفيد أنها قد سكت في مدينة القسطنطينية.

أما القطع المتبقية التي أمكن التعرف عليها فإن إحداها ترجع إلى عهد الامبراطور جستين الثاني (565-578 م) وقطعتين ترجعان إلى عهد الامبراطور تبيريوس الثاني (574-582 م) وقطعة تعود إلى عهد الامبراطور موريس تيبريوس (582-602 م)، وقطعة أخرى إلى عهد الامبراطور فوكاس (602-610 م)، وعدد سبع قطع سكت إبان حكم الامبراطور هيراقليوس (610-641 م) الذي تتفق نهاية فترة حكمه تقريباً مع نهاية الحكم البيزنطي في قورينائية على يد الفاتحين المسلمين.

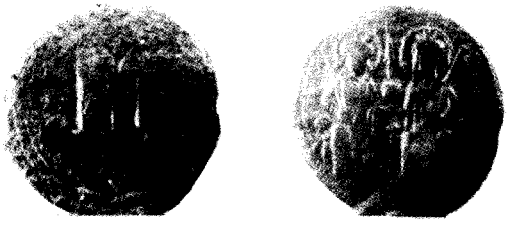

وصف النقود البيزنطية

الرقم المسلسل 1.

الوزن 30-12 غم.

القطر 3 سم.

التاريخ: 567 م[1].

(أ) وجه القطعة:

يحتوي على صورتين لكل من الامبراطور جستين الثاني Justinus II على

(1) Warick Wroth, Imperial Byzantine Coins in the British Museum. II Vols (London, 1908), pp.92-93, pl.XII, 7-8.

اليسار وزوجته صوفيا Sophia على اليمين وهما يجلسان على عرش مزدوج في وضع مواجه ويسندان فيما بينهما كرة أرضية بحجم كبير يعلوها صليب. الامبراطور يمسك بيده اليمنى صولجاناً وزوجته صوفيا تمسك أيضاً بصولجان ولكن في يدها اليسرى.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي لا تتضح منه سوى الأحرف التالية: DLN [ ] NT [ ].

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحجم الكبير الذي يشير إلى القيمة النقدية للقطعة وهي أربعون نمياً يعلوه صليب وبأسفله حرف I وهو رمز ورشة السك Officina وعلى يساره كلمة ANNO (بمعنى سنة) في وضع رأسي وعلى يمينه الرقم II (الذي يشير إلى سنة السك) أي أن هذه القطعة قد سكت في السنة الثانية من حكم الامبراطور. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي مدينة انطاكية التي رمز لها بالأحرف Theup.

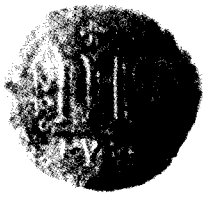

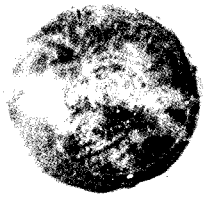

الرقم المسلسل 2.
الوزن 10 غم.
القطر 2.60 سم.
التاريخ: 581 م[2].

(أ) وجه القطعة:

يحتوي على صورة نصفية للامبراطور تيبريوس الثاني Tiberius II في وضع مواجه يزين رأسه تاج ويرتدي الزي القنصلي ويمسك بيده اليمنى المرتفعة إلى أعلى منديلاً Mappa وبيده اليسرى صولجاناً يعلوه عقاب ناشر جناحيه.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي لا يتضح منه سوى الأحرف التالية: TANTPP [ ].

---

(2) Wroth, op.cit., pl.XV. 9, p.115.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف m بالحجم الصغير يعلوه صليب، وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأس وعلى يساره الرقم IA . كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف m عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي سيزكوس التي رُمز لها بالأحرف kyz.

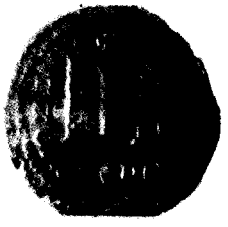

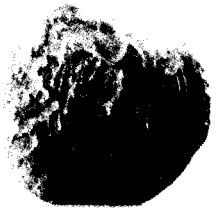

الرقم المسلسل 3.
الوزن 12.10 غم.
القطر 3.05 سم.
التاريخ: 582 م[3].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورة نصفية للامبراطور تيبريوس الثاني Tiberius II(*) في وضع مواجه تزين رأسه خوذة تعلوها الحلية المثلثة الأوراق وTrefoil ويرتدي الزي القنصلي، كما يظهر بيده اليسرى صولجان يعلوه عقاب.

هامش الوجه: يحتوي هامش الوجه على نص كتابي غير مقروء.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف m بالحجم الصغير، ويعلوه صليب وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم $\frac{III}{I4}$ كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف m عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة، وهي انطاكية التي رمز لها بالأحرف [H]. EUPS

(*) لقد شغل تيبريوس الثاني منصب قيصر في الفترة بين ديسمبر 574 م سبتمبر 578 م ثم حكم بصفته امبراطوراً من سبتمبر 578 م أغسطس 582 م. ولقد اتضح من خلال دراسة العديد من القطع التي سكت في عهده ومنها هذه القطعة أنه قد أدخل السنوات التي شغل فيها منصب قيصر ضمن سنوات حكمه كامبراطور.

(3) Wroth, op.cit., pp XX-XXXI and p.125 note 1; pl.XVI. 1. p.116 and pl.XVI. 3. p.118.

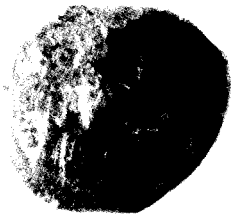

الرقم المسلسل 4.
الوزن 8.85 غم.
القطر 3.45 سم.
التاريخ: أما 597 أو 599 م[4].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورة نصفية للامبراطور موريس تيبريوس Maurice Tiberius في وضع مواجه تعلو رأسه خوذة يتدلى منها أربع دلايات اثنان من كل جانب ينتهي كل منها بحبة لؤلؤ وهو يرتدي زيًّا عسكري. ويرفع يده اليمنى قابضاً على كرة أرضية ينبثق من أعلاها صليب ويمسك بيده اليسرى ترساً.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي لاسم الامبراطور وألقابه DN mA [V] Ri [Tiberpp A v].

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحجم الكبير يعلوه صليب وبأسفله حرف B وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم IX (*) كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي القسطنطينة التي رمز لها بالأحرف C[ON].

---

(4) Wroth, op.cit., pp.XXI-XXXIII, pl.XVII, 7, p.131 and pl.XVIII.3, p.142.

(*) الرقم IX يحسب ستة أما إذا كتب بالشكل التالي IIIIIIIII كما في القطعة السابقة أما(رقم 3) فيحسب خمسة. كما أنه لم يتفق بعد على مجموع الرقم IX حيث أنه يحسب تسعة وأحياناً أحد عشر على الرغم من أن المقصود به حديثاً أحد عشر.

الرقم المسلسل 5.
الوزن 5 غم.
القطر 3.45 سم.
التاريخ: تؤرخ هذه القطعة في الفترة بين 602-610 م[5].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورة نصفية للامبراطور ڤوكاس Phocas في وضع مواجه، يزين رأسه تاج يعلوه صليب ويرتدي الزي القنصلي، الامبراطور ملتح وله شارب طويل يمسك بيده اليمنى منديلاً Mappa وبيده اليسرى صولجاناً.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي ينتهي بالأحرف التالية: σmFOCAS P] ERPAVG[.

(ب) ظهر القطعة:

عليه حرفا X X بحجم كبير تتوسطهما من أعلى نجمة كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل الحرفين عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي القسطنطينية التي رمز لها بالأحرف CONS.

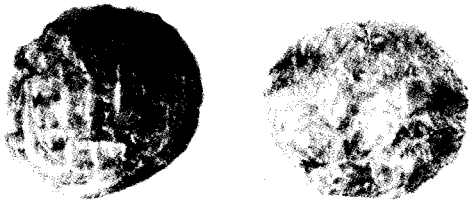

الرقم المسلسل 6.
الوزن 7.60 غم.
القطر 2.85 سم.
التاريخ: تؤرخ هذه القطعة في الفترة بين 613-614 م[6] م.

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس Heraclius على

(5) Wroth, op.cit., pl.XX. 10. 12, pp.166-167.
(6) Wroth, op.cit., pl.XXV. 9, p.216.

اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين Heraclius Constantine على اليمين وهما في وضع مواجه يظهر بينهما صليب وكلاهما يرتدي رداء طويلاً ويتوج رأسه صليب ويمسك بيمناه كرة أرضية يعلوها صليب.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي غير مقروء.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحجم الكبير يعلوه صليب وبأسفله حرف B وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم I I / I [I]. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي نيكوميديا التي رمز لها بالأحرف NIKO.

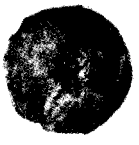

الرقم المسلسل 7.
الوزن 4.60 غم.
القطر 1.75 سم.
التاريخ: تؤرخ هذه القطعة في الفترة بين 613-615 م[7].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان نصفيتان واحدة بحجم كبير للامبراطور هيراقليوس Heraclius على اليسار والأخرى بحجم أصغر لابنه هيراقليوس قنسطانتين Heraclius Constantine على اليمين وهما في وضع مواجه يزين رأس كل منهما تاج يعلوه صليب لا تتضح معالمه كثيراً على تاج الامبراطور نفسه وكلاهما يرتدي زيًّا عسكرياً.

هامش الوجه: لا يتضح عليه نص كتابي.

(ب) ظهر القطعة:

عليه حرفا IB (اللذان يشيران إلى القيمة النقدية للقطعة وهي اثنا عشر نيما)

(7) Wroth, op.cit., pp.XXIII-XXVI, pl.XXVI. 15, p.225.

Nummia 12 بينهما صليب قائم على درج. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل هذه الأحرف عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي الإسكندرية التي رمز لها بالأحر [Z] ANE.

الرقم المسلسل 8.
الوزن 3.30 غم.
القطر 2 سم.
التاريخ: تؤرخ هذه القطعة في الفترة بين 613-615 م[8].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس على اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين على اليمين وهما في وضع مواجه يظهر بين رأسيهما صليب.

هامش الوجه: لا يتضح عليه نص كتابي.

(ب) ظهر القطعة:

عليه حرف M بالحجم الكبير يعلوه صليب وعلى يمينه حرف [R] وبأسفله حرف [A]. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي القسطنطينية التي رُمز لها بالأحرف CON.

الرقم المسلسل 9.
الوزن 8.25 غم.
القطر 2.30 سم.
التاريخ: 516 م[9].

---

(8) Wroth, op.cit., p.XXVI, pl.XXV. 9, p.216.

(9) Wroth, op.cit., pl.XXIV. 2, pp.198-200.

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس على اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين على اليمين. وهما في وضع مواجه يرتدي كل منهما رداء طويلاً ويعلو رأسه صليب ويمسك بيمناه كرة أرضية يعلوها صليب.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي غير مقروء.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحكم الكبير يعلوه حرف ☧ وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم 4. أما اسم المدينة التي سكت بها القطعة فالأحرف التي ترمز إليه مطموسة.

الرقم المسلسل 10.
الوزن 9,65 غم.
القطر 2.90 سم.
التاريخ: 620 م[10].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس على اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين على اليمين. وهما في وضع مواجه يظهر بينهما صليب ويزين رأس كل منهما تاج يعلوه صليب وكلاهما يرتدي رداء طويلاً ويمسك بيمناه كرة أرضية يعلوها صليب.

هامش الوجه: يحتوي على النص الكتابي التالي: dNhERAC L I US PP AVG.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحجم الكبير يعلوه صليب وبأسفله حرف B وعلى يمينه

(10) Wroth, op.cit., pl.XXV. 3, p.213.

كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم X. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي ثيسالونيكا التي رمز لها بالأحرف ΘE.

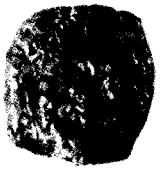

الرقم المسلسل 11.
الوزن 7.30 غم.
القطر 2 سم.
التاريخ : 630 م[11].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس على اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين على اليمين وهما في وضع مواجه يظهر بين رأسيهما نجمة. الامبراطور ملتح وله شارب طويل يزين رأسه تاج يعلوه صليب ويرتدي لامة عسكرية Cuirass and Paludamentum ويرفع يده اليمنى ممسكاً بصولجان يعلوه صليب ويضع يده اليسرى على خصره. أما ابنه فيزين رأسه تاج يعلوه صليب ولكنه يرتدي عباءة طويلة ويمسك بيده اليمنى كرة أرضية يعلوها صليب.

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي غير مقروء.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف K (الذي يشير إلى القيمة النقدية للقطعة وهي عشرون نميا) 20 Nummia يعلوه صليب وبأسفله رمز ورشة السك ولكنه غير واضح. وعلى يمينه كلمة ANNO في وضع رأسي وعلى يساره الرقم XX. أما اسم المدينة التي سكت بها القطعة فالأحرف التي ترمز إليه غير واضحة.

(11) Wroth, op.cit., pl.XXV. 2, p.211.

الرقم المسلسل 12.
الوزن 5.65 غم.
القطر 2.75 سم.
التاريخ: 632 م[12].

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لكل من الامبراطور هيراقليوس على اليسار وابنه هيراقليوس قنسطانتين على اليمين وهما في وضع مواجه ويظهر بين رأسيهما صليب. الامبراطور ملتح وله شارب طويل يعلو رأسه خوذة بمقدمتها صليب ويرتدي لامة وسترة عسكرية ويرفع يده اليمنى ممسكاً بصولجان لا تتضح معالمه كثيراً(*) ويضع يده اليسرى على خصره. أما ابنه فيزين رأسه تاج يعلوه صليب ويرتدي عباءة طويلة ويمسك بيده اليمنى كرة أرضية يعلوها صليب. كما يظهر بين إطار المسكوكة والجانب الأيسر لابن الامبراطور حرف K(*).

هامش الوجه: يحتوي على نص كتابي ولكنه مطموس.

(ب) ظهر القطعة:

يتوسطه حرف M بالحجم الكبير يعلوه صليب وبأسفله الحرف A وعلى يمينه كلمة [AN]N[O] وعلى يساره الرقم $\overset{X}{\underset{II}{X}}$. كما يوجد خط أفقي مستقيم يفصل حرف M عن اسم المدينة التي سكت بها القطعة وهي القنسطنطينية التي رمز لها بالأحرف CO[N].

(12) Wroth, op.cit., pl.XXIV. 7, p.205. and p.204 No. 159.

(*) يظهر على الحيز المحصور بين إطار المسكوكة واليد اليمنى للامبراطور هيراقليوس صورة أخرى بشكل متعاكس مما يفيد أن هذه القطعة من القطع القديمة التي أعيد سكها مرة أخرى في عهد الامبراطور هيراقليوس. ومما يؤكد ذلك أيضاً الازدواجية وعدم انتظام البيانات على ظهر القطعة.

(*) وجود الحرف K بهذا الموضع يقصد به التعريف بأن الصورة التي بجانبه تخص هيراقليوس قنسطانتين، وغالباً ما يظهر بجانب الامبراطور هيراقليوس نفسه الحرف $\overset{\text{N}}{\text{h}}$ للتعريف به راجع بهذا الخصوص.
Wroth, op. cit., note no.1.p.202.

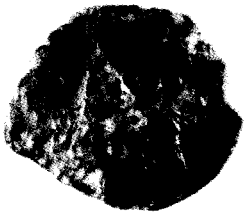

الرقم المسلسل 13.
الوزن 7.45 غم.
القطر 3.30 سم.

(أ) وجه القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

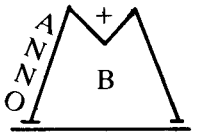

[C]O[N]

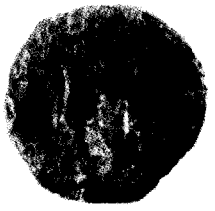

الرقم المسلسل 14.
الوزن 12.23 غم.
القطر 2.80 سم.

(أ) وجه القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

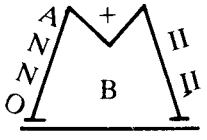

CON

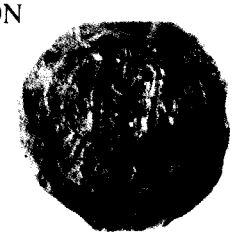
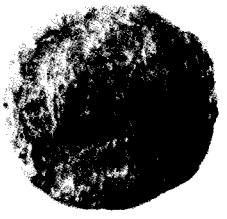

الرقم المسلسل 15.
الوزن 11 غم.
القطر 3 سم.

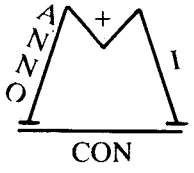

(أ) وجه القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

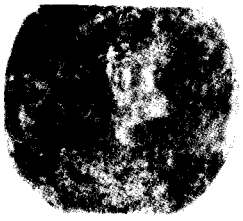

الرقم المسلسل 16.

الوزن 17.75 غم.

القطر 3.40 سم.

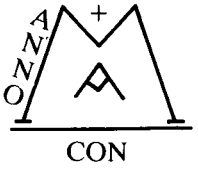

(أ) وجه القطعة:

لا يتضح عليه شيء.

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

الرقم المسلسل 17.

الوزن 5.15 غم.

القطر 3 سم.

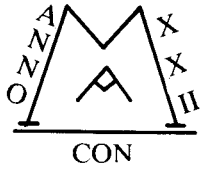

(أ) وجه القطعة:

لا يتضح عليه شيء.

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

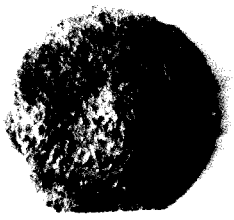

الرقم المسلسل 18.
الوزن 6.50 غم.
القطر 3 سم.

(أ) وجه القطعة:
لا يتضح عليه شيء.
(ب) ظهر القطعة:
يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

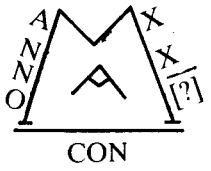

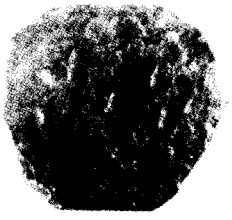

الرقم المسلسل 19.
الوزن 7.80 غم.
القطر 3.20 سم.

(أ) وجه القطعة:
لا يتضح عليه شيء.
(ب) ظهر القطعة:
يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

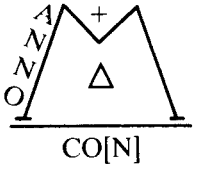

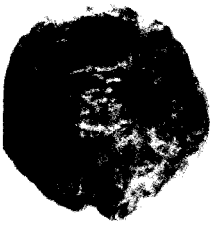
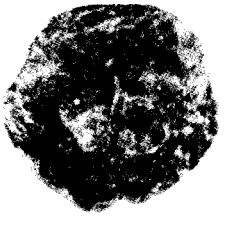

الرقم المسلسل 20.
الوزن 9.30 غم.
القطر 3 سم.

(أ) وجه القطعة:

لا يتضح عليه شيء.

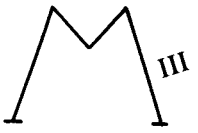

(ب) ظهر القطعة:

لا يتضح عليه سوى البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

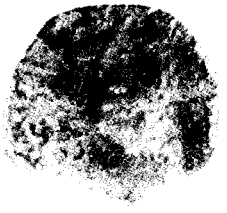

الرقم المسلسل 21.

الوزن 12.30 غم.

القطر 3 سم.

(أ) وجه القطعة:

ممسوح تماماً.

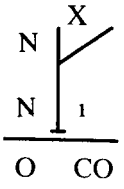

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

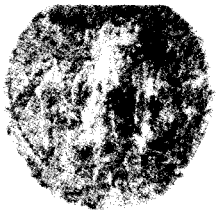

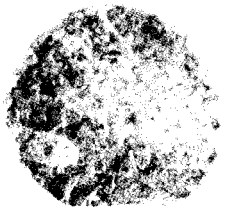

الرقم المسلسل 22.

الوزن 11 غم.

القطر 3 سم.

(أ) وجه القطعة:

عليه صورتان بهيئة كاملة لشخصين في وضع مواجه، يظهر بجانب الشخص الذي على اليمين الحرف X.

(ب) ظهر القطعة:

لا يتضح عليه سوى الحرف M.

الرقم المسلسل 23.
الوزن 12.30 غم.
القطر 2.7 سم.

(أ) وجه القطعة:
لا يتضح عليه شيء.
(ب) ظهر القطعة:
لا يتضح عليه شيء.

الرقم المسلسل 24.
الوزن 10.40 غم.
القطر 3.20 سم.

(أ) وجه القطعة:
عليه صورتان بهيئة كاملة لشخصين في وضع مواجه، يظهر بجانب الشخص الذي على اليمين الحرف X.

(ب) ظهر القطعة:

يحتوي على البيانات الموضحة في الشكل المقابل:

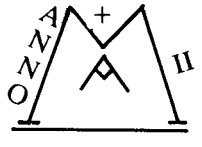

المراجع

-Wroth Warick, Imperial Byzantine Coins in the British Museum, II Vols, London, 1908.

الرواية الشفهية والمصادر المدونة في كتابة التاريخ (**)

الجزء الثاني

د. ميلاد المقرحي (*)

3 ـ موقع الرواية الشفهية (المصدر الشفهي) في الوثائق التاريخية:

إن وجهة النظر المنهجية السائدة هي أن المصدر الشفهي لا يصلح إلا لدراسة المجتمعات التي لم تعرف التدّوين. ولهذا السبب يرفض بعض المؤرخين اعتماد الرواية الشفهية أو المصدر الشفهي إلى جانب النص أو الوثيقة أو المصدر المدّون. إن الحاجة إلى المصدر الشفهي، وفقاً لهذا الرأي، تنعدم مع وجود النص المدّون أو المكتوب، ومثل هذا «التعسف المنهجي» يؤدي إلى عدة مواقف منها وأهمها:

أولاً: إن الرواية الشفهية لا تصلح إلا لدراسة المجتمعات المتخلفة أو البدائية أو النامية مع الرفض التام لاستخدام نص الرواية الشفهية في وثائق البلدان المتطورة... ومع ذلك فإن الدراسات العلمية تؤكد أن الرواية الشفهية قد تم استخدامها في البلدان المتطورة منذ بداية القرن العشرين، وخاصة في الدول الإسكندنافية والولايات المتحدة وبريطانيا. فتطور استعمال المادة التاريخية الشفهية في اسكندنافيا مثلاً يمكن اعتباره كتجسيد للتغيرات في الموقف الذي حدث تجاه أهمية المصادر الشفهية وقيمتها وكتب أدب الدول الإسكندينافية كانت في الأصل شفهية.

(*) أستاذ مشارك بقسم التاريخ، جامعة قاريونس.

(**) نُشِر الجزء الأول من هذا البحث في العدد 4 السنة 2 (1989) من مجلة قاريونس العلمية، ص ص، 105 - 120.

ثانياً: إن الرواية الشفهية لا ينظر إليها كمصدر وثائقي قائم بذاته بل كمصدر مكمل لمصدر مدّون حتى لو كان المصدر المدّون أقل أهمية. ومع ذلك فهناك الكثير من المقابلات الشخصية الشفهية تكشف حقائق تاريخية جديدة تنشر لأول مرة ويتم تدوينها على هذا الأساس.

إن المادة التاريخية الشفهية تشترك مع المصادر المدّونة في أن جودتها تكمن أساساً في استكشاف الماضي القريب أو البعيد. ويبدو أنه من الصعب بل من المستحيل على هؤلاء الذين يعتمدون أساساً على الكلمة المدّونة في كتابة التاريخ ودراسته أن يقدروا كم هو صعب على أية مجموعة من الناس أن يحتفظوا بسلسلة من الذكريات سليمة من الحذف أو الإضافة، وهي ذكريات أو روايات تتعلق بأشياء وأحداث لم يمروا بها شخصياً عن طريق التجربة ولم يشهدوها ولم يكونوا طرفاً في أحداثها أو أنها تبدو غير ذات قيمة عليمة. وأن تختار أن لا تتذكر حدثاً معيناً في المجتمعات الفطرية يعني أن الحدث قد طُمس وأضحى طي النسيان. فمثلاً يستطيع عدد قليل فقط من الأمريكيين أن يسرد أسماء رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، وقلة من البريطانيين تستطيع أن تتذكر أسماء كل أطفال الملكة فيكتوريا، وبعض الفرنسيين فقط يستطيع أن يسرد أسماء شهور التقويم الثوري. ولكن يستطيع أي أمريكي أو بريطاني أو أي فرنسي أن يحصل على هذه المعلومات إذا احتاج إليها. أي أن أعضاء المجتمعات غير الأمية (المتعلمة) يستطيعون أن يكونوا انتقائيين أو أن يتخذوا موقفاً غير مبال فيما يتعلق بالاحتفاظ بالذكريات، ومع ذلك لديهم القدرة على استعادة بعض ما نسوه بشكل مستمر نظراً لوجود المادة المدونة.

لا شك أن المصدر الشفهي (أو الحوار الشفهي) لا يقل أهمية عن النص المدّون، بل أنه كثيراً ما يتجاوز ذلك النص للكشف عن سيكولوجية الإفراد تجاه مواقف تاريخية معينة شاركوا في صنعها فأصبحت ملكاً للتاريخ. والمصدر الشفهي هو بمثابة محاولة علمية جادة للكشف عن وثائق أو وقائع مباشرة لم يكن صاحبها يرغب في كتابتها أو في إيصالها للناس من جهة، أو لم تكن الظروف مناسبة لنشرها فتبقى سرية حتى تأتي المقابلة الشفهية الشخصية المباشرة لتنقلها إلى الآخرين. وبناءً على ذلك يمكن أن نقرر أن المصدر الشفهي يقود إلى معرفة أكثر عمقاً بالماضي وذلك

عن طريق حث الناس على تدّوين انطباعاتهم ومذكراتهم التي غالباً ما تندثر دون تسجيل. فالذاكرة هي التي سجلت عبر العصور، الكثير من العادات والتقاليد والأمثال والحكم والأغاني الشعبية والأشعار التي وصلت إلينا في عصر التدّوين وقبل اكتشاف آلات التسجيل.

إن المصدر الشفهي ضرورة علمية لفهم الحقائق التاريخية. وهذه الحقائق موجودة في ما تركه السلف من أعمال ومخطوطات وتسجيلات وعادات وتقاليد وغيرها والماضي التاريخي موجود في الوثائق الدالة عليه. كما أن بعضه مستمر عبر العادات والتقاليد، وممارسة الطقوس الدينية، والفنون الشعبية، والقصص الشعبي والآلات المتوارثة... الخ ويعتبر تسجيل ذاكرة المجتمعات من الأعمال المهمة التي تحفظ هذه الذاكرة من الاندثار والضياع، وتجعل دراسة الماضي ممكنة وعلمية. وتساهم الرواية الشفهية بعمق في حفظ تلك الذاكرة إضافة إلى ذلك فإن الرواية الشفهية (أو المصدر الشفهي) تلعب دوراً بارزاً في فهم تاريخ المجتمعات ودراسته، خاصة في المناطق التي لم تدوّن تاريخها حتى الآن.

والتاريخ يكتب كل يوم من خلال صراع الإنسان مع الطبيعة، ومن خلال صراع الإنسان مع أخيه الإنسان. ولا تقدم الوثائق المدّونة إلا نماذج فردية أو مذكرات بعض القادة في حوارهم مع المحيط الذي عاشوا فيه أي أن الحياة اليومية بقيت بعيدة عن اهتمام المؤرخين والباحثين. والرواية الشفهية تُعطي الفرصة لجميع الفئات الاجتماعية لتدّون مذكراتها وتضعها إلى جانب مذكرات القادة والأشخاص البارزين... مع ملاحظة أن المصدر الشفهي يرتبط مباشرة بالأحياء من الناس أو بالأحرى بالماضي القريب المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحاضر.

4 ـ تحويل الرواية الشفهية إلى أدلة وشواهد تاريخية مدّونة:

إن المؤرخين الذين يعتمدون في كتابة التاريخ على المصادر الشفهية يضيفون الكثير للمعلومات التي يحصلون عليها من الروايات الشفهية لأن كل هذه المعلومات التي يستعملونها لم تكن متوفرة قبل إجراء بحوثهم الميدانية. وفي كلمات أخرى أن جمع المعلومات بالنسبة لهم يعني أيضاً تحويلها إلى شواهد وأدلة تاريخية. فهذه الشواهد

والقرائن والأدلة التاريخية قد جمعت أصلاً من المصادر الحية وفي أشكال تحتاج إلى التعديل والتحويل من شكلها الأصلي الشفهي إلى التسجيل في أشرطة مسموعة، وأخيراً إلى مرحلة التدّوين أي تفريغ المادة الشفهية من الأشرطة على الورق. وتعتبر الخطوات التي يقوم بها المؤرخ في هذا المجال مترابطةً بدقة ومكملةً بعضها بعضاً من البدايات الأولى للفكرة إلى تحصيل وجمع البيانات إلى محاولة تحليل هذه البيانات وتفسيرها. وكل مرحلة من هذه المراحل تعتمد بالضرورة على المرحلة السابقة لها. علماً بأنه لا أحد يستطيع أن يحذف إحدى هذه المراحل أو أن يتجاوزها والنجاح في كل منها يعتمد أساساً على استكمال المراحل السابقة.

والروايات الشفهية متنوعة وكثيرة جداً ويغلب عليها الحذف أو الزيادة أو الإضافة وخاصة إذا كانت متوارثة وقديمة. والإنسان عرضة للنسيان. فقد تخونه الذاكرة أو يخلط بين الأحداث، فيضيف وقائع حدثت أو وقعت في حادث معين وينسبها إلى حادث آخر. ولهذا ينبغي أن نتساءل هل لرواي الرواية الشفهية مصلحة فيما يروى؟ فلا بد من دراسة الراوي (أو الرواة) وفهمهم قبل الاعتماد على روايتهم. ومن الضروري أن يتابع المؤرخ البحث والتحقيق من أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية والاستنتاجات الصحيحة ويجب على المؤرخ أن يبتعد كل الابتعاد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد ومن المزايا المطلوبة في البحث التاريخي: النقد والشك. ولا نبالغ إذا قلنا أن دراسة التاريخ بدأت تتخذ صفة علمية منذ أن أخذ المؤرخون يشكون في الروايات التي نقلت إليهم عن طريق الكلمة المنطوقة أو المدّونة، ومنذ أن شرعوا في نقد صفات رواتها أو حاولوا اختبار محتوياتها[34]. ومهمة المؤرخ، هنا، مماثلة تماماً لمهمة المحقق الذي يستجوب الشهود ويجمع شهاداتهم وينقدها من أجل الوصول إلى الحقيقة واستجلاء ما حدث ولا يستطيع المحقق أن يؤدي مهمته هذه بدقة، إذا لم يأخذ هذه الروايات والشهادات بالشك المتحفظ والنقد[35].

إن الفرق النوعي بين المصدر الشفهي والمصدر المدّون هو أن المصدر الشفهي

(34) قسطنطين زريق، **نحنُ والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، 1981) ص 92.

(35) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ**، ص ص 94 - 95.

يندثر بسرعة إذا لم يتم تسجيله وتحويله إلى نص مدّون أو وثيقة مسجلة. أما النص المكتوب فيبقى محفوظاً في السجلات في متناول الباحثين وكل المهتمين بشؤون المعرفة. وتشكل الرواية معرفة تاريخية إذا كان مضمونها يشكل شاهداً أو دليلاً يبحث عنه المؤرخ لتعليل ما وقع أو لتدعيم وجهة نظره، وبهذا تصبح الروايات التاريخية مجرد أدلة أو كشوف النفي أو الإثبات تجاه وجهة نظر معينة[36].

والروايات الشفهية دائماً تتأثر بشخصية الرواة كالنصوص والوثائق المدّونة. وتحتاج مسألة التواريخ الزمنية والأرقام إلى تدقيق صارم لأنها في أغلب الحالات أرقام تقريبية ومتعارضة ومغلوطة فهناك صعوبة بالغة، إذاً، في ضبط التواريخ (اليوم، الشهر، السنة) اعتماداً على الرواية الشفهية غير المدّونة، وعلى المؤرخ، في هذا الخصوص، أن يلجأ إلى تدقيق صحة الأرقام والتواريخ اعتماداً على مصادر أخرى. وتؤدي هذه المنهجية إلى ضبط التواريخ والأرقام لأن غيابها أو عدم دقتها يشكل عقبة كبيرة في عملية الكتابة التاريخية العلمية للتطور التاريخي لمجتمع ما. ويستطيع المؤرخ أن يستفيد في هذا الصدد كثيراً من الوثائق المدّونة، والرسائل المتبادلة، والمذكرات لتحديد الأرقام وضبط التواريخ، وهي مهمة ليست يسيرة إلا أنها ليست مستحيلة أيضاً. ويلاحظ مسعود ضاهر في مقاله البالغ الأهمية المشار إليه في هوامش هذه الدراسة أنه «إذا كانت النصوص المكتوبة تتفاوت من حيث أهميتها وقدرتها على تقديم صورة واضحة عن تطور الماضي من خلال وثائقه فإن المصادر (الشفهية) لا تقل عنها تفاوتاً في هذا المجال فهي تختلف أيضاً باختلاف موقع صاحب النص في عملية التطور الاجتماعي. ومساهمته في صنع الحدث التاريخي»[37]

إن الحقائق التي تهتم بها المصادر التاريخية الشفهية والمدّونة على السواء والتي يتعامل معها المؤرخ، وما تختاره أو تهتم به هذه المصادر من مواضيع وتفاصيل، عامل مؤثر تأثيراً سلبياً في توفر الحقائق التاريخية بحيث يجد الذي يتصدى لتفسير

(36) أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ (منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب، د.ت) ص 60.

Pattick Gardinet, **The Nature of Historical Explanation** (London: Oxford University. Press, 1968) P. P. 65 – 70.

(37) مسعود ضاهر، المرجع السابق ذكره، ص 195.

المعلومات التاريخية الخاصة بمجتمع من المجتمعات نفسه أمام صورة غير مكتملة تماماً، ويبقى تفسيره بعيداً بنسب متفاوتة عن المستوى الذي يهدف إلى أن يصل إليه. . . بالإضافة إلى ذلك فإن المعلومات التي توردها هذه المصادر فعلاً لا تشكل في مجموعها بالضرورة «حقائق تاريخية» بالمعنى الدقيق للتسمية. في الحقيقة إن قسماً من هذه البيانات التاريخية يكون على درجة من عدم الدقة لأسباب مختلفة وربما يكون سبب ذلك أن المؤرخ الذي نتخذ كتاباته مصدراً أولياً لنا قد اعتمد في روايته على الروايات التي حرفت من جيل إلى جيل، أو على تصورات غير دقيقة لدى الأشخاص الذين أخذ عنهم معلوماته[38]. ويمكن ملاحظة ذلك في تاريخ هيرودوتس مثلاً، بالرغم من أن هذا المؤرخ يتوقف في كثير من المواضيع في كتابته عند ذكر موقف أو حدث ليعطي رأيه فيما إذا كان هذا الذي وصل إليه عن طريق الرواة معقولاً أو غير معقول. وكثيراً ما جنحت الرواية التي اعتمد عليها هيرودوتس إلى الخيال خاصة في المواضيع التي تخص تاريخه لشبه الجزيرة العربية. وقد أشرنا في مكان آخر من هذه الدراسة إلى وجود الكثير من الروايات في تاريخ هيرودوتس التي اشتملت على معلومات تاريخية محرفة بل وسخافات خاصة فيما يتعلق بالمناخ والجغرافيا.

كما اعترض بعض فلاسفة الإغريق على ما رواه الشاعر هوميروس في الألياذة والأودسيا من خوارق الأعمال المنسوبة للآلهة والأبطال واعتبروها وهماً لا علاقة له بعالم الواقع إطلاقاً[39]. ولكن من ناحية أخرى نجد أن الكثير من العادات والطقوس التي أوردها هوميروس في الألياذة أو الأوديسا لا تزال موجودة ومؤثرة في حياة الأفراد والجماعات حتى الآن. وقد يكون من أسباب عدم الدقة في الكتابة التاريخية أن الفترة التي كتب فيها المؤرخ الذي نعتمد على كتابته كمصدر ـ كانت كتابة التاريخ فيها تعتبر لوناً من ألوان الأدب يحرص فيه الكاتب على عنصر التشويق أكثر من حرصه على عنصر الدقة كما هو الحال عند بعض مؤرخي العصر الإسلامي الذين ذهبوا بعيداً في أخبارهم عن تاريخ شبه الجزيرة العربية وماضيها في عصور ما

(38) لطفي عبد الوهاب يحيى «الحقيقة التأريخية» عالم الفكر 17 ,4 ,(1987) ص 189.

(39) عبد الحميد يونس، «الفولكلور والميثولوجيا» عالم الفكر 13 (1972) ص 14.

قبل الإسلام. فمثلاً الطبري يشير صراحة إلى تحرجه من هذا الوضع ويحاول تبريره حيث أشار إلى أن الابتعاد عن الدقة في أخبار الماضي يرجع إلى الرواة وناقلي هذه الأخبار ويقول إنه قد دّون ما وصل إليه[40]. أما ابن خلدون فيعلن صراحة وهو يتحدث عن كتابات مثل هؤلاء المؤرخين بأنهم قد نحوا فيها منحى القصاص ولم يلتزموا فيها الصحة أو الدقة وعلى هذا الأساس يجب أن لا يعتمد عليها[41].

وفي مجال الحديث عن عدم دقة المعلومات التاريخية وصحتها التي تحتوي عليها المصادر الشفهية أو المدوّنة بحيث لا ترقى هذه المعلومات إلى مستوى الحقائق التاريخية، قد يكون السبب في ذلك عقائدياً أو سياسياً أو انتمائياً بأي شكل آخر بحيث يقود بعض المؤرخين إلى عدم التزام الدقة فيما يكتبون (أو الرواة فيما يقولون) تحاملاً على نظام سياسي أو انحيازاً لنظام سياسي آخر يرتبطون به بانتماء سياسي أو بمذهب ديني[42].

وهكذا حينما تبتعد المصادر التاريخية، سواء أكانت شفهية أو مدونة عن الدقة لسبب أو لآخر، يبتعد المؤرخ أيضاً عن الحقيقة التاريخية كما يجب أن تكون. إلا أن المؤرخ لا يفقد الحقيقة التاريخية بشكل نهائي لأن التحقيق التاريخي العلمي يقود في أحيان كثيرة إلى قدر نسبي أو أحياناً كامل من استبعاد المبالغة أو الزيف عن بعض المعلومات التاريخية[43]. وعملية الفحص والتحليل للمصادر هي التي نطلق عليها اسم المنهج التاريخي Historical Method وإعادة البناء التصوري للماضي من واقع الحقائق التاريخية نسميها تدوين التاريخ أو كتابة التاريخ Historiography وباستخدام المنهج التاريخي والتدوين التاريخي يحاول المؤرخ أن يرسم صورة لماضي الإنسان بالقدر المستطاع[44].

---

(40) الطبري، كتاب الرسل والملوك، الجزء الأول (القاهرة: الجزء الثاني (القاهرة، 1965) ص 8.

(41) ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، الجزء الثاني (القاهرة، 1965) ص 8.

(42) لطفي عبد الوهاب يحيى «الحقيقة التاريخية» ص 190.

Marc Bloch, **the Historian's Craft,** Translated from the french by peter putnam (New York, 1953) pp. 138 – 189.

(43) لطفي عبد الوهاب يحيى، المرجع اسابق، ص 191.

(44) لويس جوتشلك، كيف نفهم التاريخ: **مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي** ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة (بيروت: دار الكاتب العربي، 1966) ص 63.

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن حجم البحث التاريخي الشفهي الذي أنجز يعكس شيئاً من الارتجالية غير الضرورية. وأغلب الأعمال التي أنجزت باندفاع ستقع حتماً ضحية مناسبة للانتقادات العلمية المنظمة لأنها لم تعتمد على منهجية تاريخية دقيقة بخصوص نوع المصادر ومستوى التحليل. وجزء من هذا التقويم يكمن في إدراكنا أنه من الحكمة دائماً أن نعمل وكأن أغلب «نقادنا الأذكياء»، بعد أنفسنا يراقبون عن قرب. وفي أحسن الأحوال سنحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يصبح من الممكن توفير أساس للمصادر الأولية التي تعتمد على الرواية الشفهية. وهذا يعني أن أغلب الكتابات التاريخية الشفهية يمكن قبولها مؤقتاً فقط. وفي نفس الوقت أن غياب التوثيق الكامل سيساعد الذين يميلون إلى الشك على النجاح في إثارة شكوكهم. ومن هذا يتضح، رغم أننا لا نستطيع أن نزعم أننا قد وقفنا على جميع جوانب الموضوع، إن استخدام الرواية الشفهية في كتابه التاريخ لا يختلف في أهميته وصعوبته عن المصادر المدّونة.

وهناك ثلاث قضايا ينبغي تأكيدها في هذا الصدد وهي:

أولاً: إن النجاح الذي تمر به الرواية الشفهية الآن يعتبر آخر ما توصل إليها الباحثون في هذا المجال وأنه بالإمكان أن نعرف الكثير ونتعلمه من خلال دراسة ماضي التأريخ الشفهي ذاته.

ثانياً: إن دراسة الماضي من خلال الرواية الشفهية تشبه كل أنواع البحث التاريخي الأخرى فهي مزيج من الإثارة والرتابة والأحداث الخاطفة غير المهمة أو ذات الأهمية البالغة.

ثالثاً: إذا أراد المهتمون بدراسة الرواية الشفهية أن يجعلوا مرحلة الازدهار الحالية تقف على أقدام ثابتة فعليهم في هذه الحالة أن يساعدوا الآخرين بخصوص الاطلاع على مصادرهم أي أن يجعلوا هذه المصادر في متناول الباحثين الآخرين[45].

لا شك أن عدم التزام الكثير من المؤرخين الذين انهمكوا في البحوث التاريخية

---

(45) David Henige, oral Historiography, P. 3.

الشفهية بالشرط الأخير قد أدى إلى الكثير من القلق لدى كل الذين يقدرون أهمية الرواية الشفهية وقيمتها كإحدى وسائل دراسة الماضي البشري. أما عملية تقسيم المعلومات والحقائق التاريخية والمناقشات والاستنتاجات من قبل زملاء المهنة فقد كانت منذ أمد بعيد بمثابة عقيدة أساسية في مجال البحث التاريخي، إلا أن تنفيذ ذلك بطريقة جيدة ليس ممكناً مع هذا النقص الواضح في مدى سهولة الوصول إلى المصادر الشفهية واستعمالها. فإذا لم تتعرض الأعمال التي تعتمد على الرواية الشفهية إلى الاختبار النقدي ففي حالة ضياع الأصول يمكن أن نتوقع أن أغلب المصنفات المعتمدة على الروايات الشفهية ستتعرض للرفض[46].

ويدرك أغلب المؤرخين قيمة المقارنة، ولكن من النادر أن نجد الكثير من الدراسات المتخصصة المعتمدة على المصادر الشفهية التي تستخدم أو تستفيد من نتائج عمل مماثل أعد في مكان آخر. والغرض من وراء استعمال المادة التاريخية من جميع أنحاء العالم مهما كان طفيفاً هو تأكيد وجود ثروة في المعلومات في الدراسات المكثفة التي أنجزت أو التي هي تحت الإنجاز ذات العلاقة بتاريخ المجتمعات الفطرية والمتعلمة على السواء.

5 ـ أهمية الرواية الشفهية في دراسة تاريخ مجتمعات العالم الثالث:

الذين يرفضون استعمال الرواية الشفهية في كتابة التاريخ يصرون على الوثيقة أو النص المدّون ويتجاهلون عن قصد كل نص شفهي أو على الأقل يرفضون الاعتماد عليه إلا في حالات نادرة. والنص المدّون عادة هو النص الرسمي وتمثله القوانين والقرارات والمراسيم والأوامر والدساتير... الخ. ومجموع هذه النصوص تشكل المدخل الطبيعي لدراسة الأعمال التي قام بها من هم في السلطة أو المدخل الطبيعي للتاريخ الرسمي. والنص المدّون هو عادة حوار الغالب نفسه منفرداً دون أي اعتبار للمغلوب... وفي هذا المجال تقدم مذكرات الإفراد الذين كان لم تأثير واضح على العصر الذي عاشوا فيه النموذج الواضح مثل مذكرات القادة العسكريين، ورجال السياسة، والمعتمدين، والرحالة، والمرسلين والتجار وغيرهم. فهي تسجل تاريخ

(46) المرجع السابق، ص ص 4 - 5.

من هم في السلطة ووجهة نظرهم والمذكرات هنا لا تخرج عن كونها وصفاً دقيقاً لواقع المجتمعات التي خضعت للاستعمار في لحظة تحولها إلى تابع فاقد القدرة على المقاومة. والرواية الشفهية مهمة في دراسة تاريخ تطور المجتمعات التي خضعت للاستعمار خاصة بعد تحررها من الاستعمار المباشر، فهذه المجتمعات في حاجة ماسة إلى المصادر الشفهية لكتابة تاريخها على أساس مصادر أقرب ما تكون إلى الحقائق التاريخية، لأن هذه المجتمعات قد تعرضت خلال المرحلة الاستعمارية إلى قطع ماضيها البعيد عن واقعها الخاضع للاستعمار، كما تعرضت أيضاً لتشويه متعمد في إبراز «تطورها الاجتماعي القسري» الذي رسمه لها الاستعمار مع مشاركة هامشية لبعض القيادات الداخلية المرتبطة به[47]. إن تاريخ العالم الثالث يحتاج، لا شك، إلى أن يُصفى من تأثير الاستعمار وإلى أن يُنقذ من سيطرة واستبداد الوثائق الرسمية ووجهات نظر الرسميين وأن يمتد مجاله لدراسة كل حقائق الماضي[48].

ولهذا السبب هناك ضرورة للبحث عن مصادر أساسية جديدة تستقي من ذاكرة الأحياء الذين خبروا تلك المرحلة الاستعمارية وعايشوها على أرض الواقع فتركت في نفوسهم انطباعاً لا يمحى. فذاكرة الناس الأحياء ذات أهمية فائقة في إعادة كتابة تاريخ هذه المجتمعات على ضوء مصادرها الأصلية، لا كما دونتها وثائق السلطات الاستعمارية أو القيادات الداخلية المرتبطة به[49]. إن المصدر الشفهي يصلح لدراسة المجتمعات البشرية على اختلاف أنواعها، ويطال جماهير الناس في مختلف مرافقهم السكنية والإنتاجية. ومن أجل معرفة أفضل بتاريخ وتطور المجتمعات البشرية يمكن الاستفادة من المصدر الشفهي لدراسة مختلف العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. والرأي السائد الآن هو أن اعتماد الرواية الشفهية كمصدر أولي يعطي فرصة لاستكشاف وتسجيل آراء المهزومين والمطرودين ومن لا امتيازات

(47) مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 195 – 198.

(48) David Henige, Oral Historiography, P. 21.
انظر أيضاً محمد الطاهر الجراري «حول تحرير التاريخ من الفكر الاستعماري» مجلة البحوث التاريخية 2:1 (يوليه، 1979) ص ص 51 - 63 عبد الله علي إبراهيم «حول إعادة كتابة التاريخ» مجلة البحوث التاريخية 1:8 (يناير، 1986).

(49) مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 197.

لهم، ووجهات نظرهم هؤلاء الذين أهملوا في أغلب الدراسات المتعلقة بالماضي[50].

إضافة إلى ذلك فإن المصدر الشفهي مثمر ومفيد وذو أبعاد علمية أخذت تؤثر جذرياً على مستقبل الدراسات التاريخية التي تطال المرحلة الزمنية الحالية خاصة منذ بداية القرن العشرين، وأصبحت أساسية لكتابة تاريخ المجتمعات المعاصرة. كما بدأ جيل من المؤرخين يهتم بالروايات الشفهية ويبني عليها جانباً كبيراً من فرضياته المنهجية لدراسة التاريخ كما هو الحال فيما يتعلق بالجهود العلمية الجادة التي يبديها الباحثون بمركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. ففي السنوات الأخيرة أخذ الاعتماد على الرواية الشفهية في كتابة تاريخ حركة الجهاد ينمو ويتزايد. إن المصادر المدّونة حول تاريخ هذه الفترة قليلة ونادرة وأغلب ما هو مدّون يمثل أساساً وجهة النظر الإيطالية أو آراء بعض المراقبين والصحفيين الأجانب ووجهات نظرهم ومذكراتهم، وقد كان من الضروري والحالة هذه أن يتم الاتجاه إلى الرواية الشفهية وإلى الرواة الذين حضروا أو شاركوا في أحداث حركة الجهاد وإلى الرواة الذين سمعوا عنهم. وعن طريق هذه الشهادات يستطيع المؤرخ أن يجمع مصادر حركة الجهاد من جميع أطرافها وخاصة رأي الوطنيين الذين وقع عليهم العدوان، إضافة إلى المصادر الإيطالية ـ الأوروبية المدّونة والمتوفرة بغزارة بطبيعة الحال. ورغم السلبيات العديدة للرواية الشفهية إلا أنها تظل أفضل مصدر أولى ليبي لأي مؤرخ يرغب في كتابة مرحلة الجهاد[51]. والرواية الشفهية قد استأثرت بالقسط الأوفر من نشاط مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي خلال السنوات الماضية التي أعقبت تأسيسه سنة 1977 م.

ويبدو أن ما يقوم به المركز الآن ما هو إلا عودة إلى الأصل وبث الروح في علم الرواية الشفهية الذي ابتكرته وقننته العقلية العربية الإسلامية منذ مئات السنين. وما أضيف الآن هو الشريط والمسجل الذي ساعد، لا شك، على تمهيد الطريق

---

(50) David Henige, Oral Historiography, P. 107.

(51) محمد الطاهر الجراري، مقدمة موسوعة روايات الجهاد، الجزء الأول (1983)؛ الهاشمي محمد بالخير، «عامل الدقة في الرواية الشفهية» مجلة البحوث التاريخية 1:6 (يناير، 1984) ص ص 61 – 70.

ميلاد المقرحي، «ملاحظات حول كتابة التاريخ والبحث التاريخي» مجلة البحوث التاريخية، 2:6 (يوليه. 1984) ص 483.

أمام الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة[52]. ولكن إلى أي مدى يستطيع الباحث الاعتماد على الرواية الشفهية في إعادة كتابة تاريخ حركة الجهاد في ليبيا خاصة أن أغلب هؤلاء المجاهدين قد أصبحوا كبار السن وكثير منهم قد لا يستطيع التمييز بدقة بين الأحداث التاريخية التي مضى عليها زمن طويل[53]. وليس القصد من إثارة هذا السؤال محاولة الإجابة عنه هنا بل أن طرح هذا السؤال في حد ذاته مهم وربما تكمن إجابته في قراءة هذه الدراسة من جديد. فيما يتعلق بتاريخ حركة الجهاد يمكن أن نقسم الرواية الشفهية إلى قسمين: روايات هؤلاء الذين اشتركوا فعلياً في حركة الجهاد وروايات الرواة أي أولئك الذين كانوا معاصرين للأحداث أو سمعوا عنها أو ربما حتى شاهدوا بعض أحداثها إلا أنهم، مع ذلك، لم يشاركوا فعلياً في هذه الأحداث ربما لصغر سنهم أو ربما لأسباب أخرى[54]. لا شك أن الروايات الشفهية لم تخل من إضافات القصة والخيال كجميع روايات حركة الجهاد التي وصلت إلينا عن طريق الرواية الشفهية، ومن المشكلات التي تواجه المؤرخ أو الباحث في دراسته للروايات الشفهية مشكلة الحدود الفاصلة بين الأحداث الواقعية والإضافات أو ما يمكن أن يسمى بإبداعات الخيال ونوع التفاعل القائم بينهما وتداخلهما معاً في بناء الرواية الشفهية، ولكننا مع ذلك وفي هذه الحالة بالذات نؤكدها ونعول عليها لأنها في حالات كثيرة تعتبر أصدق من «وثائق الأوراق». فالتاريخ علم نقد وتحقيق ومواده ليست الأشياء التي مضت وانقطع وجودها ولكن الأشياء التي لا تزال موجودة، سواء أكانت أشياء وجدت أم روايات عما حدث، أم نتائج أحداث وقعت.

6 ـ ملاحظات ختامية:

إن المادة التاريخية الشفهية الناتجة عن جمع الروايات الشفهية ذات العلاقة

---

(52) محمد الطاهر الجراري، مقدمة موسوعة روايات الجهاد، الجزء الأول.

(53) الهاشمي محمد بالخير، المرجع السابق ص 63.

(54) الهاشمي محمد بالخير، المرجع السابق ص 63، ميلاد المقرحي، المرجع السابق، ص 483، راجع أيضاً طريق الخالدي، **بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1982) ص 34 - 35.

بالماضي البعيد التي قد انتقلت إلينا خلال عدة أجيال أصبحت ملكية عامة تقريباً لمجتمع ما. وبما أن الأعضاء الأحياء في المجتمع لم يشهدوا هذه الأحداث ولم يروا الناس الذين يتذكرون أسماءهم وأفعالهم فإن الرواة في مثل هذه الحالة يمكن اعتبارهم كمصادر أولية أي أن المؤرخ ليس بإمكانه أن يذهب إلى أبعد من ذلك في بحثه عن البيانات والمعلومات التاريخية[55]. وقد شرعت دراسة التاريخ الشفهي تجذب انتباه الدراسات العلمية الجادة. ومما ساعد على ذلك أن أغلب التاريخ المدّون في المصادر المكتوبة هو تاريخ الصفوة، تاريخ المثقفين في المجتمع كما اختاروا هم أن يُكتب ووجهة النظر هذه، تساعدنا، لا شك، على تفسير وفهم الشعبية المتزايدة لدراسة التاريخ الشفهي في المجتمعات المتعلمة.

إلا أن هذا لا يعني أن التاريخ الشفهي لم يكن أيضاً تاريخاً للصفوة. في حقيقة الأمر أن المرحلة الحديثة أو قل، إن شئت، الطريقة الحديثة لجمع الذكريات الشخصية ودراستها تعتبر قد بدأت بتأسيس مشروع التاريخ الشفهي Oral History Ptoject في جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1948. وقد كان الهدف من هذا المشروع هو جمع الذكريات الماضية حول الأحداث الماضية في حياة الشخصيات الرئيسية في الحياة الأمريكية العامة المعاصرة وهذا يعني أن المشروع يخدم أيضاً كنوع من الملحق الشفهي للمذكرات المنشورة للكثير من هؤلاء الأفراد[56]. فهذا المشروع قد ركز على هؤلاء الذين كان لهم تأثير واضح في عالم العصور التي عاشوا فيها.

ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى أن الاهتمام الملحوظ والمتزايد بالتاريخ الشفهي في الوقت الحاضر ينعكس في حقيقة أنه بعد حوالي أكثر من ثلاثين سنة من الجمع المنظم والمصنف توجد الآن أكثر من 150·000 ساعة من المقابلات الشفهية المسجلة وحوالي 1·500·000 صفحة من النسخ المدّونة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحدهما. وفي ليبيا توجد حوالي 3·000 ساعة مسجلة من المقابلات الشفهية

---

(55) David Henige, Oral Historiography, P. 106.

(56) المرجع السابق، ص 107.

محفوظة في مركز دارسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية بطرابلس، كما توجد كمية مهمة غير محددة في أماكن أخرى من العالم.

ويلاحظ ديفيد هينج David Henige مؤلف كتاب التاريخ الشفهي oral Historiography أن هذا التدفق قد أدى إلى جعل عمل المؤرخين الذين يقومون بجمع مادة الروايات الشفهية عملاً رسمياً من خلال إنشاء منظمات علمية رسمية كرابطة التاريخ الشفهي the oral History Association في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمعية التاريخ الشفهي The Oral History في بريطانيا، وتصدر عن المنظمة الأولى مجلة التاريخ الشفهي Oral History Review وتصدر عن المنظمة الثانية مجلة علمية أخرى وهي مجلة «التاريخ الشفهي» Oral History كما توجد عدة مجلات ونشرات أخرى متخصصة في نشر مقابلات أو دراسات تعتمد في مادتها على المقابلات الشفهية. وفي سنة 1980 ظهرت مجلة علمية جديدة وهي: المجلة العالمية للتاريخ الشفهي the International Journal of Oral History. ونستنتج من هذا كله أن هذه الجهود تؤدي إلى دمج المادة التاريخية الشفهية والمدّونة وتؤكدها وبالتالي تقود إلى عملية تكامل بينهما[57].

ومن أكثر الملاحظات أهمية في هذا الصدد، إن أحد الانتقادات المتكررة الموجهة للتاريخ الشفهي تقول أن التاريخ الشفهي عن طريق محاولة جعل الماضي ديموقراطياً قد حوله، كنتيجة لذلك، إلى تاريخ تافه... ففي محاولتهم في سبيل الاحتفاظ بالأشياء العادية والغامضة قلب مؤيدو التاريخ الشفهي دور المؤرخ رأساً على عقب. وحينما يعتقد المؤرخون أن دراسة حياة هؤلاء الذين حدث أنهم كانوا هدفاً وموضوعاً للسلطة ووجهات نظرهم كنهاية في حد ذاتها فإن وجهات النقاد تترسخ أكثر وتقف على أقدام ثابتة.

وهكذا ما لم يتم توجيه المقابلات الشفهية بدقة واختيار الرواة بعناية ومراعاة أن الهدف الأساسي هو تزويد المؤرخ بمعلومات مكملة، يتضح أن المشروع البحثي القائم على الرواية الشفهية لا يقف على أسس قوية وثابتة. وأفضل طريقة لضمان

(57) المرجع السابق، ص 108.

التقدم في جميع فروع المعرفة بما في ذلك التاريخ الشفهي وعلم الرواية الشفهية تكمن أساساً في ترتيب البيانات والأدلة والشواهد وتنظيمها وما يرافق ذلك من إجراءات وبالتالي تيسير الاطلاع على المصادر الأولية واستخدامها. وفي هذا الصدد يمكن أن نقول أن البحث التاريخي يتعامل مع المجهول. فليس بوسع أي شخص بمفرده أن يحكم على ما سيقبل على أساس أنه حق، كما أنه لا يحق لأي شخص بمفرده أن يكون على صواب أكثر مما يحق لأي شخص آخر، وأن أفضل ما يستطيع أي باحث أن يفعله وحده هو الإسهام بالمصادر الأولية والملاحظات والاستنتاجات التي جمعها وسجلها في حصيلة الخبرة المشتركة، إضافة إلى تقديم تفاصيل كافية، بحيث يمكن لأي باحث آخر في أي مكان أن يكرر القيام بالدراسة لهذه المصادر فيؤكد الاستنتاجات أو يدحضها. كما يجب أن يناقش الباحث مع نظرائه حصيلة الخبرة المشتركة في مجال البحوث التاريخية على ضوء أي أفكار، أو مقدمات أو فروض يختارها مع الحرص، دائماً على مصادر المعلومات والأفكار، وذلك حتى يتمكن الباحثون الآخرون من المهتمين من اقتفاء أثره، واختبار قوة الحجج المقدمة. وقبول أي عمل مؤقت في هذا المجال لا يعني إلا أنه قبول من الممكن العدول عنه إذا تطلبت الحاجة ذلك على ضوء الأدلة المضادة والمصادر الأولية المتوفرة.

ولا يتم ذلك، بطبيعة الحال، إلا عن طريق تيسير استعمال المصادر الأولية للباحثين الآخرين بالإضافة إلى حرية الوصول إليها واستخدامها. ومع ذلك فإن هذا الجانب المهم قد تم تجاهله بشكل عام. ويبدو هذا غريباً لا شك. لأن الباحثين منذ مدة طويلة قد اعترفوا بأن استنتاجاتهم وآراءهم ووجهات نظرهم تحتاج إلى الاختبار والفحص من قبل نظرائهم قبل أن يتم تبني هذه الآراء والنتائج وقبولها بشكل واسع.

وإضافة إلى التأكيد على أهمية إتاحة الفرصة من أجل التحقق من البحث العلمي يجب أيضاً أن نعترف أن المادة التاريخية الشفهية تقدم مشاكل صعبة. وكسب الاحترام والتقدير للرواية الشفهية وبالتالي التاريخ الشفهي يعتمد أساساً على تذليل هذه المشاكل. وقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى أن استخدام المصادر الشفهية من أجل إلقاء الضوء على زوايا غامضة من الماضي البشري لا يعتبر، بأي حال من

الأحـوال، ظاهـرة جديدة. وبما أن هـذا الاستخدام قـد ازداد بـإطـراد في السنـوات الأخـيرة، فإن الحـوار هنا يفـترض أن قضية التحقق (والإثبـات) من الاراء العلميـة ووجهات النظر والاستنتاجات والنتائج مرتبطة كليّة بكيفية استعمال وحفظ الأشرطة المسجلة والتراجم والنسخ المدوّنة. والرواة، هم المصادر الأولية لأغلب المؤرخين المهتمين بالتاريخ الشفهي. ويجب أن يستشار الرواة، كلما أمكن ذلك حول شهاداتهم ورواياتهم من قبل من تهمه هذه الروايات والشهادات الشفهية. وفي حالـة عدم وجود الرواة الأصليين أنفسهم فيجب النظر إلى الأشرطة المسجلة كمصادر أولية للمؤرخ. أمـا النسخ المـدّونة من أشرطـة المقـابـلات الشفهيـة المسجلة، فهي كبقيـة المصادر الثانوية، تعتبر أقل قيمـة من المصادر الأوليـة وينبغي أن تبقى دائماً في مـرتبة أقل من مستوى الأشرطة ذاتها.

وعلى العموم يجب أن يقبل الباحثـون الذين جمعـوا المعلومات والمـادة الشفهية مسؤولية تيسير استعمال هذه المصادر لغيرهم. وفي هذا الصدد ينبغي أن تؤكد مناهج البحث التاريخي في العالم الثالث هذا الجانب من البحث التاريخي الشفهي إضافة إلى الاهتمام المألوف بالنواحي العلمية والتفسيرية ذات العلاقة بجمع المعلومات الشفهيـة واستعمالها. ويجب أن تصر هذه المناهج على أن يقوم طلاب التاريخ الشفهي بـدراسة الطرق التي يعالج المؤرخون وفقاً لها مصادرهم دراسة دقيقـة مع مـلاحظة أن عمليـة التجميع للروايات والمصادر الشفهية، رغم أهميتهـا تبقى عديمـة الفائـدة إذا لم تنظم وتبـوب وتصنف وتفهـرس، فهـذه العمليـات ضروريـة لتسهيـل مهمـة البـاحث في الوصول إلى المعلومات التي يريدها بأقل جهد ممكن.

وتحقيقاً لهذا الهدف اشترط مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية أن تكون الأشرطة الخـاصة بـالمقابـلات مفرغـة على ورق لأن الـرجوع إلى مجمـوعة من الأوراق تشتمل على مـا تضمنه الشريط المسجـل أيسر من الاستماع سـاعة كـاملة أو أكثر إلى شريط من أجل الوصول إلى بيانات معينة احتواها الشريط. ومع ذلك تظل النسخة الأصلية من الشريط المُسجّل كمصدر أولي للمؤرخ. ومن ناحية أخـرى يقوم

المركز بإصدار سلسلة الروايات الشفهية[58] وهي عبارة عن تفريغ حرفي لكل ما قاله المجاهدون والرواة عن حركة الجهاد بكل ما في ذلك من إضافات أو طمس أو صواب أو خطأ. والغرض من هذا العمل هو وضع المصدر الأساسي لمرحلة الجهاد في متناول أكبر عدد ممكن من الباحثين والقراء والمهتمين بالدراسات التاريخية أي أن هذا العمل هو عمل توثيق بالدرجة الأولى.

ورغم كل ما تتعرض له الرواية الشفهية من اعتراضات وانتقادات تصلح لكي تكون مصدراً أولياً وأن تستخدم جنباً إلى جنب مع الوثائق المدونة (وثائق الأوراق). وكما سبق أن ذكرنا في بداية هذه الدراسة أن الرواية الشفهية تؤدي بالضرورة إلى تدوين الكثير من الحقائق التاريخية الجديدة التي يتم الكشف عنها أثناء المقابلات الشخصية، ثم تسجيلها أو تدوينها فتصبح وثائف مدّونة توضع في متناول جميع الباحثين. مع ملاحظة أن الكثير من الوثائق المدّونة كانت، هي الأخرى، روايات شفهية متناقلة قبل أن تدّون والوثائق المدّونة كانت، هي الأخرى، روايات شفهية متناقلة قبل أن تدوّن. والوثائق المدوّنة ليست أكثر أهمية من الوثائق الشفهية، ولا تمتاز عنها إلا بالتدّوين.

---

(58) صدر منها حتى الآن الجزء الأول سنة 1983 وقد أشرف على إعداده المبروك الساعدي والجزء الثاني والثالث سنة 1985 وأشرف على إعداده خليفة محمد الدويبي.

مصادر الدراسة ومراجعها

1 ـ ابن خلدون عبد الرحمن: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**، الجزء الثاني (القاهرة: دار المعارف، 1960 م).

2 ـ أمين، أحمد: **ضحى الإسلام**، الجزء الثاني (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1964 م).

3 ـ أتكن. هـ. ج: **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية** ترجمة محمود زايد (بيروت: دار العلم للملايين، 1963 م).

4 ـ إبراهيم، عبد الله علي: «حول إعادة كتابة التاريخ» **مجلة البحوث التاريخية** 8: 1 (يناير 1986).

5 ـ بالخير، الهاشمي محمد: «عامل الدقة في الرواية الشفهية» **مجلة البحوث التاريخية** 1:2 (يناير 1984 م).

6 ـ الجراري، محمد الطاهر: «حول تحرير التاريخ من الفكر الاستعماري» **مجلة البحوث التاريخية** 2:1 (يوليه، 1979 م).

7 ـ الجراري، محمد الطاهر: «مقدمة موسوعة روايات الجهاد» **الجزء الأول** (طرابلس، 1983 م).

8 ـ جوتشلك، لويس: **كيف نفهم التاريخ: مدخل إلى تطبيق المنهج التاريخي**، ترجمة عائدة سليمان عارف وأحمد مصطفى أبو حاكمة (بيروت: دار الكتاب العربي، 1966 م).

9 ـ الخالدي، طريف: **بحث في مفهوم التاريخ ومنهجه** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر 1972 م).

10 ـ رستم، أسد: **مصطلح التاريخ** (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د. ت).

11 ـ زريق، قسطنطين: **نحنُ والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، 1981 م).

12 ـ سالم، السيد عبد العزيز: **التاريخ والمؤرخون العرب** (بيروت: دار النهضة العربية 1981 م).

13 ـ الشريف، عبد الله: «الوثائق التاريخية الليبية وأماكن تواجدها داخل (ليبيا)» **المجلة العربية للمعلومات** 2:5(1984 م).

14 ـ صبحي، أحمد محمود: **في فلسفة التاريخ** (منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب، د. ت).

15 ـ ضاهر، مسعود: «التاريخ الأهلي والتاريخ الرسمي: دراسة في أهمية المصدر الشفهي» الفكر العربي 27:4 (1982 م).

16 ـ الطبري: **تاريخ الرسل والملوك** الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف، 1960 م).

17 ـ مصطفى، شاكر: **التاريخ العربي والمؤرخون**، الجزء الأول (بيروت: دار العلم للملايين، 1979 م).

18 ـ المقرحي، ميلاد: «ملاحظات حول كتابة التاريخ والبحث التاريخي» **مجلة البحوث التاريخية** 2:6 (يوليه، 1984 م).

19 ـ هرنشو، ج: **علم التاريخ**، ترجمة عبد الحميد العبادي بيروت: دار الحداثة، 1982 م).

20 ـ يحيى، لطفي عبد الوهاب: «الحقيقة التاريخية» **عالم الفكر** (1987) 4:17.

21 ـ يونس، عبد الحميد: «الفولكلور والميثولوجيا» **عالم الفكر** 1:3 (1972 م).

22 ـ اليوسف، عبد القادر أحمد: **العصور الوسطى الأوروبية** (بيروت: المكتبة العصرية، 1967 م).

المراجع الأجنبية

1 – Barnes, H. E. **A History of Historical Writihg** (New York, 1962).

2 – Bloch, Marc. **The Historian's Craft** Trans. By Peter Putnam (New York, 1964).

3 – Bury, J. B. **A History of Greece** (London, 1951).

4 – Carr, E. H. **What is History¿** (London, 1961).

5 – Dray, W. H. **Philosoghy of History** (Englewood Cliffs, 1964).

6 – Flint, Robert. **History of the philosophy of History** (Edinburgh, 1893).

7 – Gallie, W. E. **Philosoghy and the Historical Understanding** (London, 1964).

8 - Gardiner, Patrick. **The Nature of Historical Explanation** (London, 1968).

9 – Geyl, Pieter. **Debates With Historians** (London, 1955).

10 - Gooch, George p. **History and Historians in the Nineteenth Century** (New York, 1952).

11 – Gray, Wood, and Others, **Historian's Hand book: A Key to the Study and Writing of History** (Boston, 1964).

12 – Henige, David. **oral Historiography** (Lodon, 1982).

13 – Johnson, Allen. **the Historian and Historical Evidence** (New York, 1926).

14 – Landes, David Sand others, **History as Social Science** (Englewood Cliffs, 1971).

15 – Lowith, Karl. **Meaning in History: the theological iiplications of the philosophy of history** (Chicago, 1949).

16 – Mahdi, Muhsin. **Ibn Khaldun's philosophy of History** (Chicago, 1971).

17 – Marcus, John T. «Time and the Sense of History: West and East» **Comparative studies in society and History** 3:3 (1961).

18 – Murphey, Nurray G. **our Knowledge of the Historical past** (NewYork, 1973).

19 – Randall, J. H. **Nature and Historical experience** (New York, 1958).

20 – Shotzell, James T. **An Introduction to the History of History** (New York, 1922).

21 – Vansina, Jan. the Oral Tradition: A study in Historical Methodology (Chicago, 1964).

22 – Walsh, W. H. **Philosophy of History: An Introduction** (New York, 1962).

23 – Winks, R. W. ed. **the Historian as detective: essays on evidence** (New York, 1960).

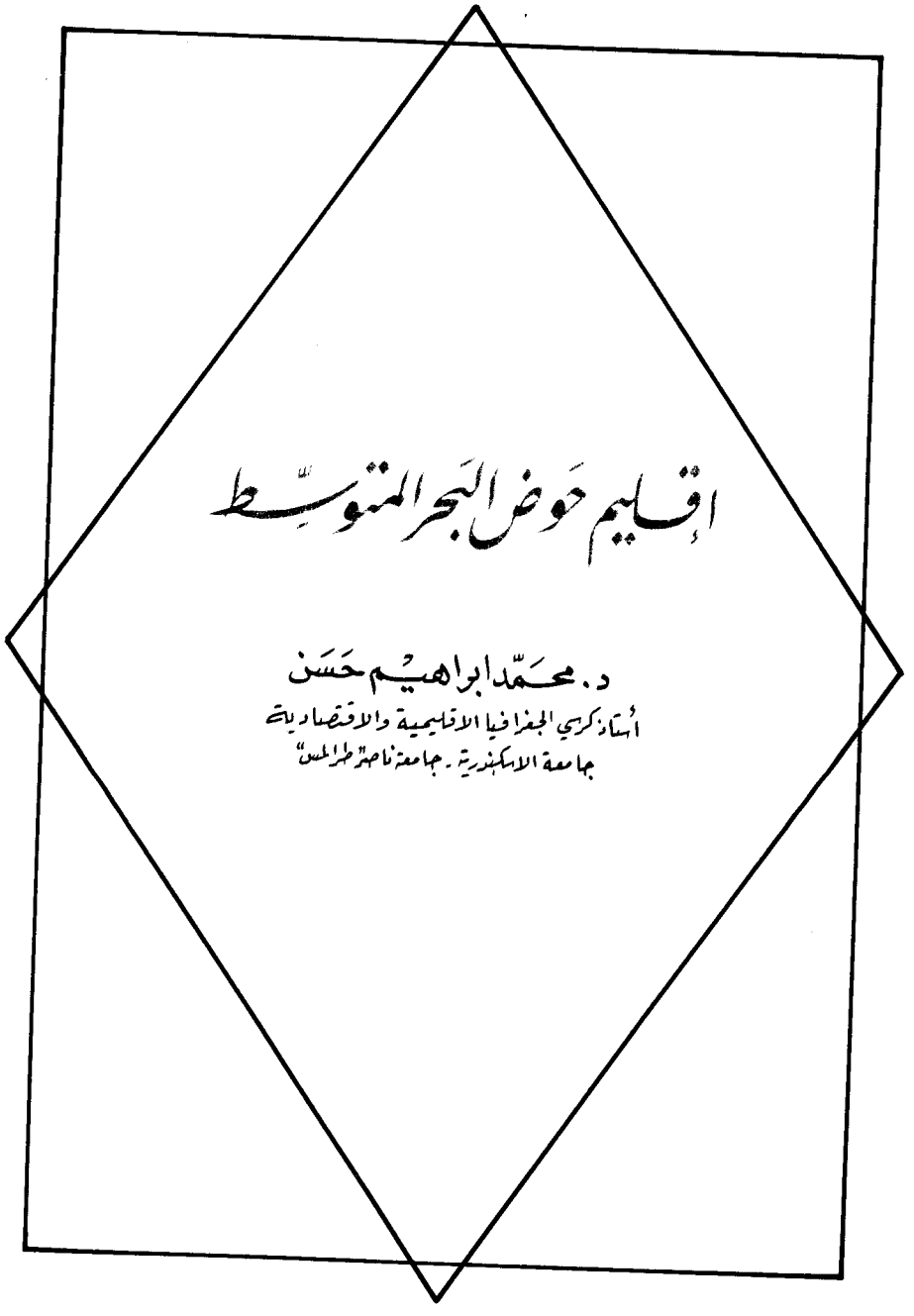

إقليم حوض البحر المتوسط

د. محمد ابراهيم حسن
أستاذ كرسي الجغرافيا الاقليمية والاقتصادية
جامعة الاسكندرية ـ جامعة ناصر "طرابلس"

إقليم حوض البحر المتوسط

مهد لتطور الفكر الجغرافي وميدان للتغيير الجغرافي

مقدمة:

منذ العصر الحجري الحديث، وبعد أن تحول الإنسان الأول من حرفة الصيد إلى حرفة الزراعة بدأ في أوقات فراغه يفكر فيما حوله من المظاهر الطبيعية المختلفة فوضع بذلك نواةُ الفكر الجغرافي وقد استقر الإنسان الأول مزارعاً في الأودية النهرية ويُرجح أن وادي النيل الأدنى أول من عرف الزراعة. فإلى الشمال من أسوان يأخذ النيل من تكوين سهله الرسوبي الذي يصل إلى أقصى اتساع له نحو خمسة عشر كيلو متراً من قسمه الأوسط ويقل اتساعه بعد ذلك بين حلوان والقاهرة حيث تتراوح سعته بين ستة وعشرة كيلو متراً. أما من شمال القاهرة فيتسع هذا السهل الرسوبي ممثلاً من الدلتا التي تظهر على شكل مثلث قاعدته مرتكزة على البحر المتوسط ورأسه جنوب القاهرة. ولقد تعاونت التربة الرسوبية الخصبة مع عوامل جغرافية أخرى على خلق الحضارة المصرية القديمة وما واكبها من نمو من الفكر الجغرافي منذ أقدم العصور.

1 - النيل الذي خلق الوادي والدلتا يحمل في كل عام الطمى الدسم الذي يجدد خصب التربة هذا فضلاً عن الماء الوفير الذي يزيد من قدرة البلاد على الإنتاج. وهو يفيض من أواخر الصيف وأوائل الخريف فيغذي التربة بالماء والغرين

ثم ينحسر عنها في وقت ملائم لزراعة المحاصيل من قمح وشعير ثم يسقط فيغذيها حتى نهاية موسم نموها وحلول فصل الحصاد في أواخر الربيع وعندها يتوقف الفلاح عن الزراعة من الصيف من وقت لم يعرف فيه نظام الري الدائم. فتشقق أشعة الشمس الحارة سطح التربة فتسمح بنفوذ الهواء إليها وتغذيها بعناصرها المفيدة وتطهرها من الآفات. وهكذا يتجلى مدى تعاون عناصر البيئة المختلفة من تربة خصبة ونظام جريان المياه والمناخ. والنيل بنظامه الخاص من الفيضان قد فرض على المجتمع المصري الزراعي الوحدة والنظام. وكان الشريان الأساسي للمواصلات بين مختلف جهات الوادي والدلتا. تساعد على ربط أنحاء البلاد ونشأ بين المصريين نوع من التعاون كان نواة لقيام حكومة مركزية منظمة تسهر على أمن البلاد ورفاهيتها وتضمن حُسن توزيع المياه. وهكذا استقر ففكّر فيما حوله.

2 - **المناخ**: الذي يمتاز بأنه حار وجاف في نصف السنة الصيفي وأنه معتدل وممطر في نصف السنة الشتوي مما كان له أبعد الأثر في نمو حضارة مصر منذ أقدم العصور فنشّط الفلاح والعامل وهما عماد الحضارة. وقد ساعد هذا المناخ على سرعة نضج الحاصلات وتصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق المجاورة فقويت العلاقات التجارية والاقتصادية فضلاً عن أهمية في نمو النشاط السياحي بعد ذلك ولا سيما أن مصر تقع على الطريق الملاحي الرئيسي الذي يربط الشرق الأقصى عبْر قناة السويس بقُرب أوربا والمحيط الأطلسي.

3 - **السطح**: إذ تتألف مصر من الوادي والدلتا والصحراء على جنباتها شرقاً وغرباً. وكانت صحراء مصر دائماً كالدرع تقي البلاد شر الغزوات وقد أضعفت تأثيرها حتى استطاعت مصر في جميع الحالات أن تنهض وتعاود سيرتها الأولى بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاضطراب. وتختلف مصر في ذلك عن العراق مثلاً التي تجاورها سهوب بادية الشام من ناحية وهضاب إيران والأناضول من ناحية أخرى مما جعلها مسرحاً لحركات الغزاة من موجات متتالية كثيراً ما أضعفت النمو الحضاري فطالت الفوضى وعدم الاستقرار وللصحراء فضل آخر على نمو حضارة مصر لما تمتلكه في جوفها من ثروة معدنية ونفطية كالذهب وأحجار الزخرفة والبناء

والفوسفات والمنجنيز والكبريت والنفط وغيرها فضلاً عمّا اشتهرت به الواحات من أشجار النخيل والفاكهة والموالح والزيتون والحبوب.

وهكذا تعاونت هذه العوامل الجغرافية منذ أقدم العصور على خلق أُمّة عريقة تجاهد لتبني حضارتها وتستغل موارد ثروتها. وتمكن الإنسان المصري القديم من المساهمة في نمو الفكر الجغرافي منذ أن احترف الزراعة. ومنذ العصر الحجري الحديث ترك لنا الكثير من الصور والرموز على جدران الكهوف تؤكد أنه بدأ يفكر فيما حوله من ظواهر طبيعية وبشرية. وامتدت هذه الظاهرة في كل الشمال الإفريقي في نفس الفترة والنطاق الإفريقي الشمالي المطل على البحر المتوسط إلى الشمال من دائرة عرض 30 شمالاً قد تأثر بحدوث خمس فترات مطيرة تعاصر خمس فترات باردة أو جليدية من وسط أوربا. ومن الوجهة البيدولوجية فقد تكونت تربات حمراء Ter-ra Rosa تحت تأثير كمية من المطر تزيد على 400 مم كما حدث في الشمال الليبي. وفي المناطق التي كان المطر يتراوح فيها بين 400 إلى 300 مم ظهرت تربات استبس غنية بالجير وشبيهة بتربات اللوس Loess. وأما في الأصقاع التي كانت أمطارها تتراوح بين 300 إلى 100 مم فقد غُطيت التربة بغشاء من الجبس أو الجير وفق طبيعة التركيب الصخري للطبقات[1]. وهكذا سمحت ظروف المناخ القديم بخلق أنماط من التربة الخصبة ساعدت الإنسان القديم على احتراف الزراعة كما أوضحنا من قبل.

1 ـ **العصر القديم**: كان المصريون أول أمة عنيت بالجغرافيا كما يبدو في غضون الأدب المصري القديم الذي يصور الرحلات القديمة وما تعطيه من وصف لبلاد ومدن وأنهار وطرق مواصلات ولا سيما بين مصر وبلاد الشام. وقد أرسلت مصر منذ آلاف السنين البعثات لكشف حوض النيل وارتياد صحراء الشمال الإفريقي وشبه جزيرة سيناء ونشطت فيها الزراعة والصناعة وزاد فائض الإنتاج فحملت القوافل من البر والسفن من البحر إلى البلاد المجاورة ولتيسير النقل

(1) د. جودة حسنين جودة: أبحاث في جيمور فولوجيه الأراضي الليبية ـ الجزء الأول ـ 1973 ـ من منشورات الجامعة الليبية ـ كلية الآداب ـ ص 21.

التجاري حفرت قناة سيزوستريس بين النيل والبحر الأحمر منذ فجر التاريخ ثم بُعثت هذه القناة مرة أخرى من العصر الحديث ممثلة من قناة السويس. وفي عهد الملكة حتشبوت في النصف الأول من القرن الخامس عشر قبل الميلاد وصلت تجارة مصر إلى بلاد بونت (الصومال) وجنوب شبه الجزيرة العربية[1]. وفي القرن السابع قبل الميلاد تولى حكم مصر الملك نخاو وقد اهتم بالتوسع التجاري فشرع في إعادة حفر فناة سيزوستريس ووجَّه اهتمامه نحو التوسع الإقليمي عن طريق البعثات البحرية بفضل أسطوله الكبير تحت قيادة عدد من الفينيقيين الذين اشتهروا باتقان فن الملاحة. فطاف الأسطول حول إفريقية من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق الذي كان معروفاً في ذلك الوقت بعمود هرقل. ومن هذا المضيق واصل الأسطول رحلته إلى دلتا النيل عبْر أحد فروعه متجهاً إلى العاصمة. وسجَّل التاريخ لمصر القيام بأول كشف جغرافي حول إفريقيا بعد نحو ثلاث سنوات. وهكذا كان للعرب المصريين فضل السبق في كشف طريق رأس الرجاء الصالح قبل البرتغاليين بنحو ألفي عام. ويبدو من هذا العرض التحليلي أن مصر القديمة كانت على معرفة جيدة بالشمال الإفريقي بما في ذلك جنوب البحر المتوسط وشرقه وما يتضمنه من مجموعات جزرية مختلفة ومما يؤكد ذلك ما عُثر عليه أخيراً من تماثيل وآثار فرعونية من حفريات هذه المناطق فضلاً عن النصوص الفرعونية القديمة التي تشير إلى العلاقات القديمة ولا سيما مع الساحل الفينيقي في شرق البحر المتوسط والأراضي الليبية إلى غرب مصر وفي العمق الجنوبي حتى السودان والحبشة والصومال وشرق ووسط إفريقيا.

والفكر الجغرافي عند اليونان ظهر أولاً من الأدب القصصي كما حدث في مصر القديمة مثل حكايات البحارة والمغامرين الساعين وراء الذهب فهي تصور المعرفة الجغرافية الأولى لبلاد اليونان وما حولها من حوض البحر المتوسط. وظهرت الميول الجغرافية عند هوميروس من القرن التاسع قبل الميلاد من قصائده الوصفية مثل الإلياذة والأوديسا لحوض البحر المتوسط ببلاده وأنهاره وجزره وجباله. فالتصور

---

(1) مصطفى الشهابي: الجغرافيون العرب ـ دار المعارف بمصر القاهرة 1962 ـ ص 16 وما بعدها.

الهوميروسي للعالم يشكل صوره لفكر الجغرافي القديم فإن الأرض قرص مسطح حولها البحر المحيط ويقصد البحر المتوسط وتشعباته ولا سيما أرخبيل بحر إيجه مهد الفكر الجغرافي اليوناني. وظهر بعد ذلك نفر من الجغرافيين تعرضوا لوصف حوض البحر المتوسط بكثير من الدقة فهيرودوت الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد (484 – 425 ق. م.) زار معظم أجزاء حوض البحر المتوسط كما يبدو من خريطته المرافقة ولكنه وقع في أخطاء منها أن نهر الدانوب ينبع من جبال البرانس من الغرب ويتجه نحو الشرق كما زعم أن النيل ينبع من جبال أطلس بالمغرب العربي ويتجه نحو الشرق وفقاً لنظرية التناظر (أو مبدأ السيمترية) فجعل نهر النيل يطابق في جريانه نهر الدانوب وذلك على جانبي حوض البحر المتوسط وفقاً للاعتقاد الإغريقي القديم بأن البحر المتوسط يشطر العالم إلى قسمين. وأضاف بأن نهر النيجر يمثل الجزء الأعلى من نهر النيل وأن دلتا الدانوب تقابل في موقعها الجغرافي دلتا النيل. ومن حيث التوزيع السكاني أشار هيرودوت بأن آسيا هي موطن الفرس وغيرهم من الشعوب المتبربرة وأما أوربا فهي موطن لليونانيين مركزاً على أن اعتدال المناخ ساهم في خلق شعب حر متحضر كالشعب اليوناني وأن قسوة المناخ هي المسؤولة عن خلق شعوب قوية وشديدة البأس مثل الليبيين (سكان الشمال الإفريقي). ولم يكن هيرودوت دقيقاً في تحديد المواقع الجغرافية والمساحات والأطوال فالبحر الأسود كان يجعله بِضِعْفِ طوله الحقيقي فضلاً عن خَطَئِهِ في تقدير حجم شبه جزيرة القرم[1]. وشكلها.

وفي العصر الروماني اعتُبر البحر المتوسط بحيرة رومانية بفضل التوسع العسكري الذي امتد إلى كل أجزاء الحوض وما جاورها من أقطار وهنا نشير إلى أبرز الجغرافيين في هذه الفترة من زاوية تعرضهم لجغرافية هذا الحوض الكبير، فأما بليفي (في 29 ميلادية)[2] فقد أشار إلى كروية الأرض مع تموج سطحها وأن البحر المتوسط يتوسطها مع دراسة جغرافية وفية لبعض أجزائه ولا سيما شبه الجزيرة

---

(1) د. عادل راضي: المدخل لدراسة الجغرافيا العلمية ـ الدار لعربية للكتاب ـ 1984 من ص 59 إلى ص 65.

(2) د. عادل راضي: المرجع السابق ص 130 وما بعدها.

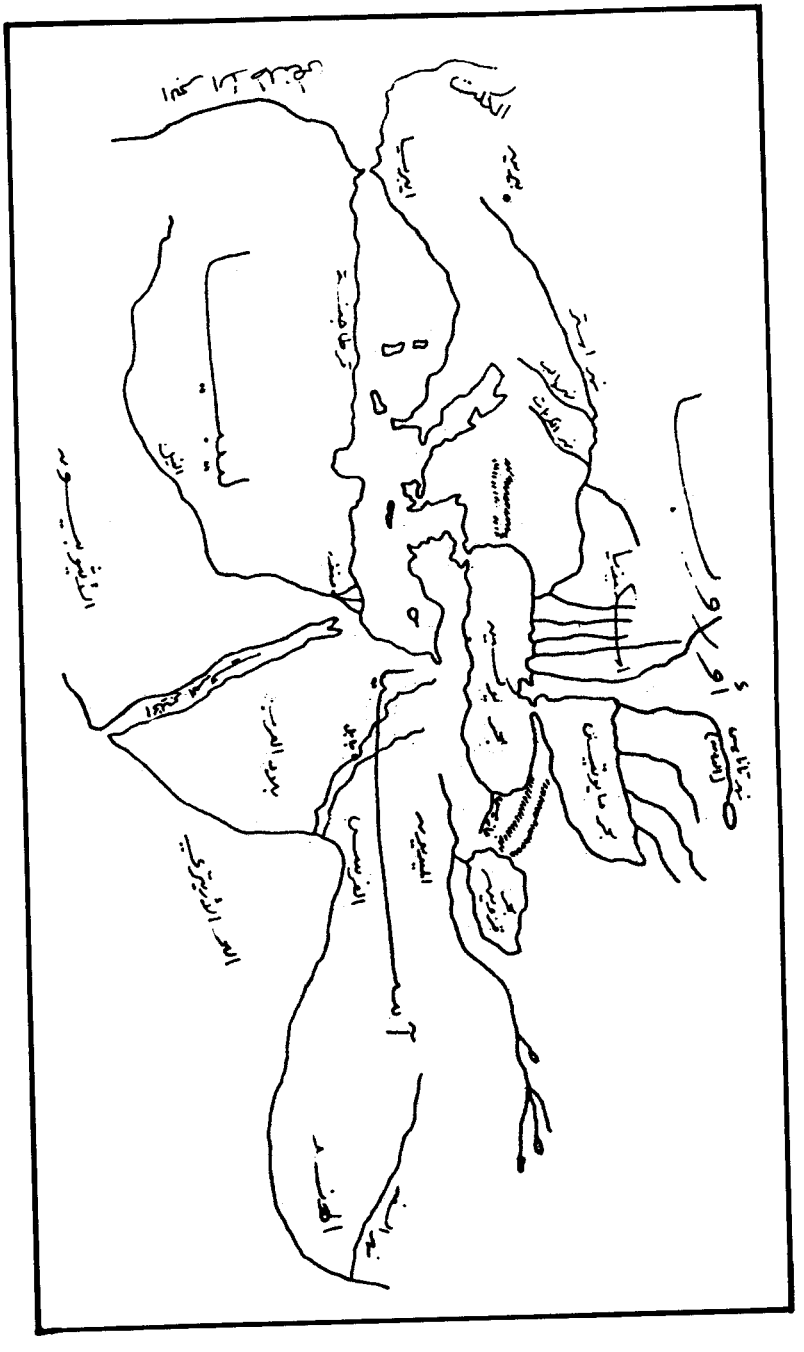

خريطة العالم لهيرودت «Hérodote»

الإيطالية وجزرها. وقد ناقش أثر الزلازل والبراكين ولا سيما بركان ڤيزدت من الجنوب الإيطالي الذي يصل ارتفاعه إلى نحو 1200 متر ويقع على بعد 8 كم جنوب شرقي نابولي وفي ثورانه الأول من العصر التاريخي عام 79 ميلادية قد اختفت تحت أنقاضة مدينة بومبي قرب نابلي، وقد أشَارَ في دارساته إلى شبه الجزيرة الأيبيرية وجزر القصدير التي تقع إلى الشمال الغربي منها كما أشار إلى وجود قصدير في شمال غرب إسبانيا. ووصل في دراساته إلى الجزر البريطانية غرباً وبحر قزوين وما حوله شرقاً. وتمتاز هذه الدراسة بتنوعها في مناقشتها لتوزيع الثروات النباتية والحيوانية والمعدنية فضلاً عن تنوع التوزيع السكاني.

واسترابون (58 ق. م ـ 25 ميلادية) هو مؤرخ وجغرافي من أصل يوناني تجول في حوض البحر المتوسط فجاءت خريطته أكثر دقة من سابقاتها، وصحّح بعض الأخطاء القديمة فجعل نهر النيل ينبع من الجنوب عند المنطقة الاستوائية كما وصفت دلتا النيل وصفاً دقيقاً بكل فروعها وأشار إلى أن فيضان النيل يرجع إلى الأمطار الصيفية على الحبشة. إلا أنه وقع في بعض الأخطاء التي منها اعتقاده أن الجفاف يتزايد تدريجياً من الشرق نحو الغرب إلى المحيط الأطلسي كما تصور أن بحر قزوين خليج مفتوح على البحر المحيط وأن إفريقيا تقع إلى الشمال من خط الاستواء كما جعلها أصغر مساحة وأقل سكاناً من أوربا لامتداد الصحراء. ولم يكن دقيقاً في توزيعه لجزر البحر المتوسط وجزر القصدير بشمال غرب إسبانيا والجزر البريطانية التي بالغ في تقدير مساحتها وجعلها موازية للساحل الأوربي المقابل.

وأما كلود بطليموس (90 – 168 ميلادية) الذي عرفه العرب باسم «القلوذي» فهو من أصل يوناني من الإسكندرية توغل في علوم الهندسة والفلك والجغرافيا وله في ذلك كتابان أحدهما «التركيب الرياضي» الذي اهتم به العرب كثيراً وسُمي «المجسطي» أو الكتاب الكبير والذي ناقش فيه مفهومه عن السماد ومدارات النجوم والتقويم الشمسي والكسوف والخسوف مع العناية بخطوط العرض ولا سيما في حوض البحر المتوسط الذي اعتبره المركز الأوسط من الكرة الأرضية الثانية في مركز الكون. واستمر هذا الاعتقاد سائداً حتى القرن السادس عشر الميلادي لما أكدَّ كوبرنك Copernic بأن الأرض ليست في مركز الكون وأنها تدور حول الشمس.

وأما الكتاب الثاني لبطليموس فهو «الدليل الجغرافي» المزود بعدد كبير من الخرائط ولا سيما خريطة العالم المرافقة التي ركزَّ فيها على حوض البحر المتوسط والأقاليم المجاورة فجاء الوصف الخرائطي وثيقاً إلى حد كبير. وتصور بطليموس عن إقليم البحر الأسود يبدو أكثر دقة من كل من استرابون وبليني وهيودوت إلا أنه أطال في امتداد بحر آزوف إلى قلب السهل الروسي. وكان الشمال الإفريقي واضحاً لدى بطليموس بعكس إفريقيا الغربية والمد الإفريقي الداخلي فيبدو غامضاً إلى حد كبير. وعُرفت أفريقيا بالمدلول القاري في العصر الروماني كما أطلق لفظ «الإثيوبيين» على كافة الشعوب جنوب الصحراء وسميت المنطقة «إثيوبيا Aethiopis» ولفظ «ليبيا» عند بطليموس كان قاصراً على الساحل الإفريقي الشمالي إلى الغرب من مصر حيث ظهرت به عدة مراكز تجارية امتدت منها طريق القوافل نحو الداخل ولا سيما بعد فتح الرومان لإقليم فزَّان ومن أهم هذه المراكز التجارية مدينة صبراتة التي كانت أهم سوق للماشية والحيوانات البرية من الشمال الإفريقي كما اشتهرت أيضاً موانيء بنغازي وطرابلس والساحل الأطلسي.

وفي دراسته عن شرق إفريقيا ونهر النيل اعتمد بطليموس كثيراً على ما جاء في كتابات بارين الصوري في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الميلادي. وهذا الأخير اعتمد في تجميع بياناته على روايات التجار العرب في حوض النيل وشرق إفريقيا المنتشرين وراء تجارة الرقيق والعاج والتوابل والأخشاب. وأما عن منابع النيل ومجراه فأشار إلى أن النهر ينبع من جبال القمر التي تغطي قممها الثلوج وهذه عندما تذوب تغذي بحيرتين كبيرتين إلى الشمال من الجبال تندفع مياههما إلى النيل. وقد وصف بطليموس مجرى النهر بكثير من الدقة وكذا رافده الرئيسي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تان بالحبشة، إلا أنه أخطأ في تحديد موقع التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق عند درجة 12° شمالاً كما أنه أبعد منابع النيل نحو الجنوب عند خط عرض 7°جنوباً. وفي دراسته لشرق إفريقيا كما يبدو من خريطته عن العالم أوضح الاتجاه الجغرافي للبحر الأحمر بكثير من الدقة متضمناً خلجانه ومجموعاته الجزرية إلا أنه أخطأ في وصفه الجغرافي للساحل الشرقي الإفريقي وذلك في منطقة القرن الإفريقي الذي عُرف بساحل القرفة إذ جعله ينعطف بشدة في اتجاه شرقي حتى رأس العطور ثم يتجه صوب الجنوب في تقوس كبير بعدها ينحرف صوب

الشرق عند رأس براسون ويستمر في امتداده إلى أن يلتقي بساحل الصين. وبذلك أصبح هذا الساحل يشكل الحد الجنوبي لحوض المحيط الهندي المغلق في تصور بطليموس مما يوضح أن الجنوب الإفريقي ومعظم أراضي آسيا كانت أقاليم مجهولة في جغرافية بطليموس[1].

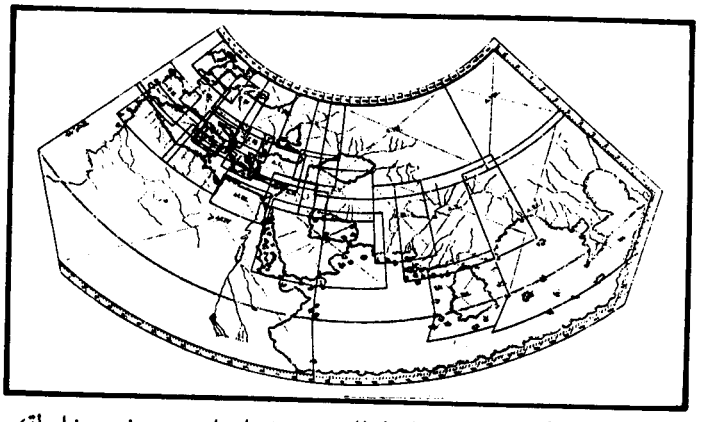

لوحة تفصيلية لأجزاء العالم المختلفة لبطليموس (تشمل على ست وعشرين خارطة)

2 ـ العصر العربي الإسلامي: لقد لعب العرب دوراً أساسياً في تقدم العلوم الحديثة برغم تعدد أنواعها مترجمين ومقتبسين مما عثروا عليه من تراث الفراعنة واليونان والرومان والفرس والهنود وغيرهم من أصحاب الحضارات القديمة مما مكّن الأجيال التالية من أن تقف على تطورات العلوم من العصور المتعاقبة. وبعد دراستهم لتراث الأمم السابقة بدأوا في بناء نهضة عربية إسلامية مجيدة فأضافوا ما رأوه من تحسينات ونظريات علمية. والفضل الأول يرجع إلى القرآن الكريم الذي وضع نواة النهضة العربية الإسلامية فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ذلك

---

(1) أ ـ د. شريف محمد شريف: تطور الفكر الجغرافي ـ القاهرة 1969، من ص 467 إلى ص 479.
ب ـ د. عادل راضي: المرجع السابق ـ من ص 165 إلى ص 166.

الدستور السماوي الشامل الذي أمرنا باتباعه وأودع فيه مفاتيح العلم في شكل إشارات وومضات تحمل حقائق مطلقة وشاملة ونهائية. ومن زاوية الفكر الجغرافي جاء في القرآن الكريم ما يفسر كثيراً من الظواهر الجغرافية التي كانت خافية في العصر القديم حول حركة النجوم والكواكب وتوازن الأرض وشكلها ووظيفة الجبال وأنواع السحب والأمطار وأنواع الرياح والتوازن الكوني والفضاء الكوني وقوة التجاذب بين الأفلاك وعوالم المجرات وبحر الفضاء الكوني وغيرها من الحقائق الجغرافية التي وضعت الأساس العلمي السليم لتطور الفكر الجغرافي[1].

ولنضرب بعض الأمثلة في هذا المجال منها:

أ ـ من قوله تعالى: ﴿مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان﴾[2] بمعنى أن البحرين العذب والملح بينهما برزخ أو غشاء دقيق غير مرئي على الإطلاق يحول دون اختلاط أحدهما بالآخر وهنا يكمن الإعجاز القرآني. فعند لقاء نهر النيل بمياه البحر المتوسط المالح يندفع خط من الماء العذب يشق طريقه وسط مياه البحر المتوسط المالحة دون أن يختلط بها. فهي حقيقة جغرافية أبرزها القرآن الكريم منذ أكثر من 1400 عام في قوله تعالى ﴿ألم نجعل الأرض مهاداً والجبال أوتاداً﴾[3]. بمعنى أن الأرض فراش للإنسان كالمهد وأن الجبال تشكل أوتاداً تثبت بها الأرض كما تثبت الخيام بالأوتاد. وهنا إشارة إلى أهمية الجبال في حفظ توازن القشرة الأرضية إذ وُجد بالبحث العلمي أن سمك القشرة الأرضية تحت القارات هو خمسة كم أما سمكها تحت الجبال فيقدر بحوالي 35 كم وتتخذ شكل الأوتاد لتحافظ على توازن سطح الأرض فوق صخور الباطن Sima اللينة. وقد عُرفت هذه الحقائق عن طبيعة الجبال ووظيفتها منذ عام 1956 ممثلة في السياج الجبلي حول حوض البحر المتوسط. وكم من قوانين وحقائق مجهولة أثار إليها القرآن الكريم ثم عرف العلم طرفاً منها بعد مئات السنين[4].

---

(1) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: الظواهر الجغرافية بين العلم والقرآن ـ الطبعة الثالثة 1407 هـ ـ 1987 م ـ الدار السعودية للنشر والتوزيع ـ ص 9 وما بعدها.

(2) سورة الرحمن 19 – 20.

(3) سورة النبأ 6-7.

(4) د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: المرجع السابق ـ ص 33 – 35.

وهكذا فتح القرآن الكريم للجغرافيين العرب والمسلمين أبواباً متنوعة لتطوير الفكر العربي منذ صدر الإسلام حتى الوقت الحاضر وفي المستقبل. وقد شهدت الفترة التي بين القرنين الثامن والثاني عشر الميلادي عصراً كان العرب فيه سادة العالم من مختلف العلوم والفنون وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الدولية للعلوم[1] ومنذ ظهور الإسلام الحنيف رحل كثير من العرب خارج شبه الجزيرة العربية إلى آسيا وحوض البحر المتوسط وتوغلوا في القلب الإفريقي ناشرين للإسلام والتجارة. ولولا عصر النهضة الإسلامي لما عرفت أوربا شيئاً عن الفكر القديم الذي تُرجم وزوِّد بالشرح والتفسير في كتابات علماء الإسلام من مختلف حقول الثقافة والمعرفة. وقد ظهرت المكتبات التي حوت هذا التراث الخالد مثل مكتبة الجامع الأزهر بمصر ومكتبات بغداد والبصرة والإسكندرية وتونس والقيروان وغيرها. هذا فضلاً عن المكتبات الخاصة التي ترمز إلى حب العلم والاهتمام بالكتب[2]. وقد كانت دكاكين الورَّاقين وأصحاب المكتبات والمخطوطات مكاناً ممتازاً لإلتقاء أهل العلم والمعرفة كما جاء في كتابات ياقوت الحموي وغيره من المؤرخين[3].

واهتم عدد كبير من جغرافيي الإسلام بحوض البحر المتوسط واعتبروه مهداً لتطور الفكر الجغرافي ولنضرب بعض الأمثلة لما جاء في كتابات هذه النخبة الممتازة من جغرافيي العرب والمسلمين. ابن حوقل الذي وُلد في بغداد تجول في معظم هذا الحوض الكبير من القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) وركَّز على ما عُرف فيما بعد بجغرافية المدن فقال عن برقة إنها مدينة هامة كمركز تجاري لتجارة الجلود والتمور ومن أهم مراكز المواصلات بين مصر والقيروان. أما طرابلس فهي مدينة بيضاء وبُنيت من الصخر الجيري الأبيض على ساحل البحر المتوسط أراضيها خصبة جيدة تعطي أوفر الثمار ولا سيما من الفاكهة كالخوخ والكمثري اللذين لا شبه لهما بمكان وهي ميناء هام تحط به المراكب ليلاً ونهاراً حاملة التجارة ما بين بلاد الروم

---

(1) مصطفى الشهابي الجغرافيون العرب ـ دار المعارف بمصر ص 5 – 6.

(2) د. عبد القادر محمود: نشأة المكتبة العربية الإسلامية وأفضال المسلمين عليها ـ مجلة عالم المعلومات ـ كلية التربية بجامعة الفاتح ـ العدد الأول للسنة الرابعة 1981 ـ ص 80 إلى ص 83.

(3) ياقوت الحموي: معجم الأدباء ـ م 5 من 110 – 115 (الكتاب الثاني له مع معجم البلدان).

وأرض المغرب وأهلها قوم مرموقون بنظافة الأعراض والثياب والأحوال والعِشرة الحسنة.

والبياني من أهل العراق أيضاً نبغ من الجغرافية الفلكية ورصد النجوم ودرس بالنقد والتحليل كتابات بطليموس الجغرافية حتى لُقِّب «بطليموس العرب» وله أبحاث قيمة في القرن العاشر الميلادي في الجغرافيا التطبيقية والفلكية.

وأبو عبد الله محمد الإدريسي وُلد في بلدة سبتة بالمغرب (493 هـ - 1099 هـ) من الأسرة الإدريسية التي تنتمي إلى النبي ﷺ ودرس في قرطبة ثم تجول في الأندلس وفي معظم أجزاء البحر المتوسط ولا سيما الشمال الإفريقي وآسيا الصغرى. ثم عاش ضيفاً على ملك صقلية النورماندي روجيه الثاني Roger وكان ملكاً محباً للعلم والعلماء وفي ضيافته ألّف كتابه المشهور «نزهة المشتاق في اختراق الآفاق» واهتم خاصة بمظاهر الجغرافية البشرية لحوض البحر المتوسط مع العناية بالجانب الخرائطي فجاءت خريطته عن العالم من أدق خرائط ذلك العصر. واهتم بنهر النيل وكان دقيقاً جداً في تحديد مجراه ومنابعه ببحيراتها المختلفة وأشار إلى بلاد النوبة وما بها من تماسيح وأسماك وما بالسودان من فواكه ونبات وأعطى لحوض البحر المتوسط عناية خاصة في دراسات الجغرافية معتبراً أنه يشكل مهداً للحضارات وموطناً لتطور البحث الجغرافي.

وأخيراً نشير إلى الشيخ الإمام أبي عبد الله ياقوت الحموي وقد وُلد في بلاد الروم وهي الأناضول الحالية حتى سُميَّ أحياناً بالرومي (575 هـ - 1179 م). وقد أسر وهو صغير وبيع لتاجر حموي كان يقيم في بغداد فنسب إليه. واهتم التاجر بتربية ياقوت ليساعده في تجارته. وأرسله في تجارات له في الخليج العربي وعمان والشام فتشبع بحب الرحلات والدراسة الإقليمية للأرض وسكانها وإنتاجها. وأعتقه سيده 1199 م واتجه ياقوت إلى نسخ الكتب ليعيش منها وتعرف على الكثير من رجال العلم والأدب. ثم تعاون مع سيده فاستأنف أسفاره التجارية. وبعد عودته وجد سيده قد مات وأوصى له ببعض ثروته التي استعان بها في تجارة الكتب والتأليف الجغرافي. وقد تجوَّل في حوض البحر المتوسط مع العناية ببلاد الشام

والجزيرة العربية وآسيا الصغرى ومصر. وضمَّ كل هذه الرحلات في كتاب «معجم البلدان» الذي أتمه في عام 1224 م ـ 621 هـ. ويعتبر الكتاب مرجعاً في الجغرافيا الإقليمية[1]. وله كتاب آخر «معجم الأدباء» جمع فيه بين البحث الجغرافي الإقليمي ومقومات الأدب والأديب. وتوفي 627 هـ ـ 1229 م.

وهكذا، بينما كانت أوربا تعاني كسوفاً في الحضارة، انتشر في الشرق الدين الإسلامي الحنيف انتشاراً سريعاً واتسعت رقعة دولة الإسلامُ لتمتد من شواطىء الأطلسي وحوض البحر المتوسط غرباً حتى حدود الصين شرقاً كما توغلت في العمق الإفريقي حتى النطاق الاستوائي، وبذلك بزغت الحضارة الإسلامية وازدهرت علومها المختلفة ومنها الفكر الجغرافي. وبالنسبة للتراث الإنساني فإن تيار الفكر بقي منساباً ومستمر الجريان بظهور الحضارة العربية. والفكر الجغرافي العربي هو الممثل الصحيح للفكر الوسيط واقتصرت الفترة المظلمة من القرون الوسطى حضارياً على الوسط الأوربي حيث انحسرت المسيحية في ظل البربرية إلى الصوامع والأديرة حاملة معها بقايا تراث الفكر الكلاسيكي.

وامتاز حوض البحر المتوسط بظهور العديد من مراكز البحث العلمي التي انتشرت في العراق والشام ومصر وكل الشمال الإفريقي وأراضي الأندلس حتى الجنوب الفرنسي. وازداد استقرار الكيان الحضاري للدولة وازداد الاهتمام بالمعرفة واكتسابها ولا سيما بعد قيام الدولة العباسية منذ القرن التاسع الميلادي حيث بدأت عملية النقل والترجمة من الهندية والفارسية واللاتينية وكانت الجغرافيا من أكثر العلوم نطوراً ولا سيما بعد ترجمة مؤلفات سترابو وبطليموس وغيرهما من قادة الفكر القديم[2].

وأهم ما يميز الفكر الجُغرافي من العصر الإسلامي ولا سيما في حوض البحر المتوسط **ظاهرة التخصص الجغرافي** بمعنى أن البحث الجغرافي تشعب إلى علوم

---

(1) لمتابعة أهم الجغرافيين العرب يحسن الرجوع إلى كتاب «الجغرافيون العرب» المشار إليه سابقاً من ص 39 ـ ص 103.

(2) د. حسن طه نجم: دراسة في الفكر الجغرافي ـ مجلة عالم الفكر ـ وزارة الإعلام بالكويت ـ المجلد الثاني ـ العدد الثاني ـ يوليه وأغسطس وسبتمبر 1971 ـ ص 412 ـ وما بعدها.

جغرافية متخصصة فظهرت الجغرافيا الفلكية والرياضية ومن إعلامها الخوارزمي الذي اشتهر بجداوله الرفيعة وكذلك كتابه «رسم الأرض» الذي عيّن فيه مركز كل مكان على سطح العالم المعروف نسبة إلى خطى طوله وعرضه.

كما تبلورت الجغرافيا الإقليمية بفرعها العام وجغرافية الإقليم الخاص. كما أشرنا في كتابات الإدريسي وياقوت الحموي وغيرهما. وهنا نشير إلى كتاب «صفة جزيرة العرب» للهمداني وهو عرض تحليلي دقيق لشرق حوض البحر المتوسط.

ونأكد هُنَا أن العرب في كتاباتهم الجغرافية اتبعوا **المنهج التحليلي** في مناقشة الظواهر المختلفة مع تنوع الأمثلة الإقليمية ولا سيما في حوض البحر المتوسط فلهم الفضل الأول في التفسير العلمي لكثير من المظاهر الجغرافية ولا سيما الطبيعية منها كنشأة الجبال الالتوائية والتعرية المائية وأنواع الأمواج والرياح وتباين أنماط التربة.

والفكر الجغرافي العربي الذي ظلَّ مزدهراً كركن هام من أركان الحضارة الإنسانية طوال خمسة قرون بدأ ينكمش مع تقلص نفوذ الدولة العربية تاركاً المجال لأوربا التي بدأت تدخل عصر النهضة منذ القرن الرابع عشر ثم عصر الاستكشافات الجغرافية من القرن الخامس عشر. ولهذا الفكر الجغرافي العربي الفضل الأول في الحفاظ على الفكر القديم مع إثرائه بقدر كبير من المعرفة الجغرافية العلمية الدقيقة.

3 ـ في عصر النهضة والعصر الحديث: وقد بدأ **إشعاع هذه النهضة الفكرية في حوض البحر المتوسط** وفي إيطاليا أولاً إحياءً للعلوم الكلاسيكية ومنها الجغرافيا، كما يلاحظ أن نمو الكشف الجغرافي المنبعث من إسبانيا والبرتغال يشكل حركة امتدت بعد انتصار الإسبان على العرب في الأندلس فأصبح للمعرفة الجغرافية شأن هام في مجال التطور الخرائطي الذي أضاف المناطق التي تم كشفها من العالم الجديد.

وهذه الحركة الفكرية التي سادت الجنوب الأوربي كانت تهدف إلى تخليص القارة من غبار جهل العصور الوسطى. ومن دعائمها تقلص نفوذ الإقطاع ونُمُوُّ الروح الوطنية وتدعيم حركة الاستكشافات الجغرافية من ناحية والتوسع الاقتصادي ولا سيما نحو شرق حوض البحر المتوسط والشمال الإفريقي من ناحية أخرى حيث النشاط التجاري والسلع القيمة التي طالما غزت أوربا.

وقد بدأت المبادرة من شبه الجزيرة الأيبيرية بحكم موقعها الجغرافي مطلةً على المحيط الأطلسي. وقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن الخامس عشر حدثين هامين في هذا الشأن أولهما عبور المحيط الأطلسي واكتشاف أمريكا بقيادة كولمبس وباسم إسبانيا، الثاني إكمال ارتياد طريق الهند البحري حول رأس الرجاء الصالح بالجنوب الإفريقي بقيادة ڤاسكو دا جاما البرتغالي Vasca da Gama وبمعاونة التجار العرب وبحّارتهم المنتشرين في جنوب إفريقيا وشرقها. ثم توالت الكشوف الجغرافية بعد ذلك نحو العالم الجديد ولم يشرف القرن الثامن عشر على الإنتهاء حتى اكتملت الصورة الجغرافية لكل قارات العالم. وفي القرنين التاليين رُكّز الفكر الجغرافي على تتبع ماهية المحتوى الداخلي للقارات المكتشفة ولا سيما بعد فتح قناة السويس وامتداد الطريق التجاري العالمي الذي يربط بين شرق آسيا وجنوبها وإستراليا من ناحية والأمريكتين من ناحية أخرى عبر حوض البحر المتوسط. وتحويل الفكر الجغرافي تدريجياً من ظاهرة الوصف العام إلى ظاهرة التحليل العلمي.

ومن روّاد هذا التحول الهام من المفهوم الجغرافي:

أ ـ الفيلسوف الألماني عمانوئيل **كانت Kant** (1724 – 1804) الذي أكدَّ أهمية الجغرافيا الطبيعية بمنهجها التحليلي من تفسير كثير من المظاهر الجغرافية الطبيعية من العالم وخاصة في حوض البحر المتوسط الذي كان مركزاً للاهتمام الجغرافي في هذه الفترة[1]

ب ـ الفيلسوف الألماني **الكسندر فون همبولت** (1859/1769) وهو الذي أكدَّ أن الأرض وحدة عضوية متكاملة بمعنى أن أي ظاهرة جغرافية يجب أن تدرس من زاوية العلاقات المكانية مع إبراز أهمية الإنسان في تعامله مع الظاهرة الجغرافية.

جـ ـ الفيلسوف الألماني **كارل ريتر** (1779-1859) وفلسفته في تحليل العلاقات الجغرافية مستندة إلى الأساس الإقليمي فالإقليم عنده هو وحدة الدراسة[2].

---

(1) ـ Griffith taylor: Geography in the Twentieth century – 3rd edition – methuen, London – 1957 – P 38 – 44.

(2) ـ د. حسن طه النجم: المرجع السابق من ص 422 ـ ص 425.

وهؤلاء الرواد الثلاثة مهّدوا الطريق **لظهور المدرسة الإقليمية الفرنسية** بزعامة **فيدال دي لابلاش** (1845-1918) «Vidal de la Blache» التي تبنت فلسفة كارل ريتر في اعتبار الإقليم هو وحدة الدراسة الجغرافية مع تأكيد مبدأ الدراسة المقارنة لإبراز أهمية العلاقات المكانية ودور الإنسان في استثمار المظاهر الجغرافية المختلفة للإقليم. وهذا ما يطلق عليه دي مارتون De martonne وهو من أهم تلاميذ هذه المدرسة مبدأ التعليل السببي Causality. وكان لهذه المدرسة الفضل في نشر أهمية سلسلة جغرافية إقليمية في العالم باسم جغرافية العالم Geographie Universelle وقد اهتمت هذه الدراسة بإبراز الشخصية الجغرافية لحوض البحر المتوسط مع التركيز على الشمال الإفريقي من زاوية استثمار الأراضي. وانتشر رواد هذه المدرسة في كل العالم ولا سيما في أوربا وحوض البحر المتوسط وأمريكا الشمالية واليابان وعملت هذه المدرسة على خلق نوع من التكامل بين العوامل الطبيعية والعوامل البشرية للإقليم في ظل ما يسمى بالتفاعل السببي Causal relationship المستمر بينهما[1].

4 ـ في التغيير الجغرافي: ويهتم الفكر الجغرافي الحديث بمتابعة مظاهر التغيير الجغرافي على سطح الأرض بالعرض والتحليل. وحوض البحر المتوسط بموقعه الجغرافي الممتاز بين أوربا وآسيا وإفريقيا يعطى مثالاً جيداً لتنوع مظاهر التغيير الجغرافي ما تم منها فعلاً وما هو قيّد البحث والدراسة تمهيداً للتنفيذ على مراحل متوالية.

ومن مظاهر التغيير الجغرافي على سبيل المثال:

1 ـ ربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط بعد حفر قناة السويس مما أدى إلى خلق أطول وأهم طريق ملاحي في العالم ممتداً عبر المحيط الهادي حتى ميناء سنغافورة التي تُلَقَّب ببوّابة المحيط الهادي عند الطرف الجنوبي لشبه جزيرة الملايو ثم يخترق هذا الخط الملاحي المحيط الهندي فالبحر الأحمر عند باب المندب ويستمر شمالاً حتى قناة السويس والبحر المتوسط إلى مضيق جبل طارق. ويخترق المحيط

(1) د. حسن طه النجم: المرجع السابق ص 434 ـ ص 435.

الأطلسي حتى قناة بنما بأمريكا الوسطى ليعود إلى المحيط الهادي. وتصب في هذا الخط الرئيسي شبكة ضخمة من الطرق الملاحية عبر كل محيطات العالم. وهنا نشير بنوع خاص إلى حركة نقل النفط عبر قناة السويس. فالمسافة بين لندن والكويت عبر طريق جنوب إفريقيا تبلغ 13437 ميلاً تنقص إلى 7488 ميلاً إذا استعمل طريق قناة السويس فلا مجال للمنافسة بين الطريقين. فقناة السويس تنقل 14٪ من تجارة العالم البحرية. وقد عُمقت ووسعت القناة بحيث تسمح بعبور أضخم ناقلات النفط في العالم بحمولة تصل إلى أكثر من 500 ألف طن[1].

2 ـ قناة ميدي بالجنوب الفرنسي: «Canal du Midi» وقنوات أخرى: وهذه القناة تربط غرب البحر المتوسط من خليج ليون بخليج بسكاي المتفرع من المحيط الأطلسي مخترقة جنوب هضبة فرنسا الوسطى لتتصل بنهر الجارون garonne الذي يصب من خليج بسكاي بقرب فرنسا. ونلاحظ أن معظم أنهار أوربا مرتبطة بشبكة ضخمة من القنوات الملاحية.

كما أن كل الدَّلتات الرئيسية في حوض البحر المتوسط ونخص بالذكر دلتا النيل قد غُطيت بشبكات ضخمة من الترع والمصارف وجزء كبير منها على شكل قنوات ملاحية نهرية. هذا فضلاً عن ظاهرة تجفيف مساحات كبيرة من البحريات الدَّلتيَّة وتحويلها إلى أراضٍ للتوسع الزراعي الحديث كما يبدو من الخرائط المرافقة. وهكذا تغيرت كثيراً المظاهر الطوبوغرافية للدلتات القديمة[2].

---

(1) أ ـ د. محمد إبراهيم حسن: دراسات في جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط ـ الإسكندرية 1989 ـ من ص 497 إلى ص 499.

ب ـ مجلة «آخر ساعة» المصرية ـ العدد 2701 ـ عدد ممتاز ـ 30 يوليو 1968 ـ «ثلاثون عاماً في تاريخ قناة السويس من 1956 إلى 1986» من ص 31 إلى ص 34.

(2) أ ـ Librairie generale francaise: Atlas de Poche الطبعة السابعة 1976 ـ باريس ـ ص 36- 37.

ب ـ د. محمد إبراهيم حسن: دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ـ من منشورات جامعة قاريونس ببنغازي ـ الطبعة الثانية ـ 1976 ص 310- 320.

تجفيف المستنقعات للتوسع الزراعي

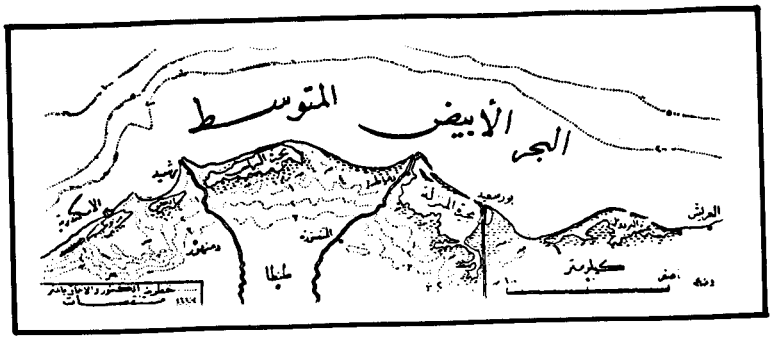

بحيرات شمال الدلتا (عن خريطة الدلتا الكنتورية 1: 300,000)

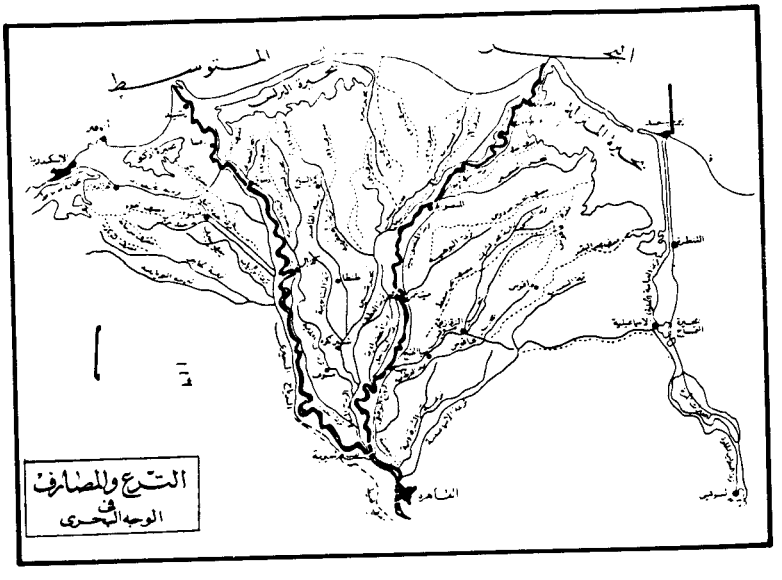

أضخم شبكة لقنوات الري والصرف والملاحة النهرية في إفريقيا

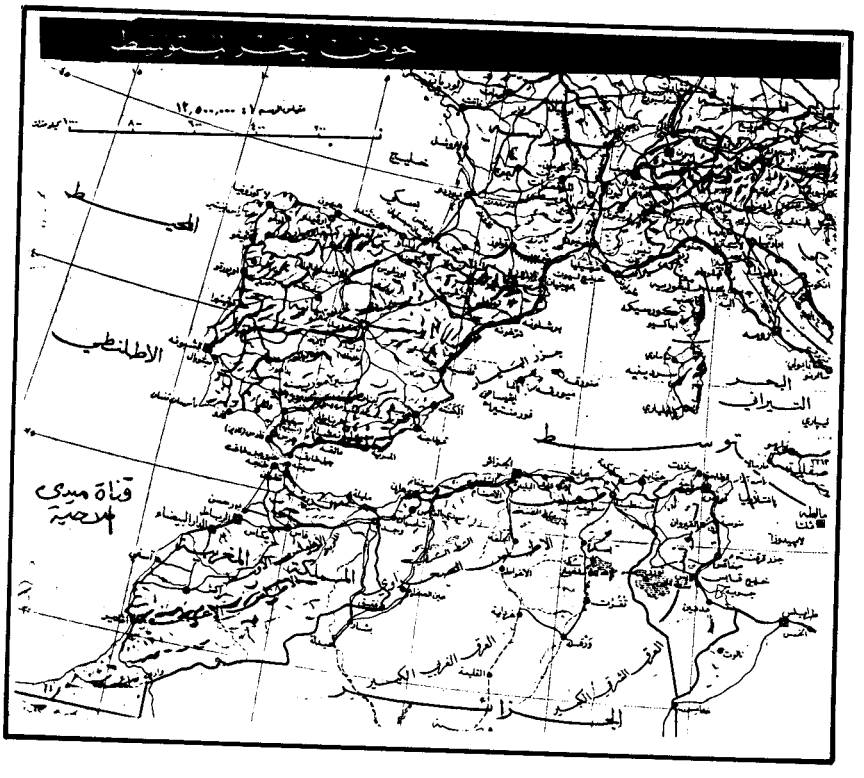

3 ـ تحويل حوض الكنغو إلى بحيرة داخلية تنقل مياهها إلى الصحراء الكبرى والشمال الإفريقي:

في العصر الكرتياسي كان حوض الكنغو يشكل بحيرة داخلية ضخمة. وفي أواخر هذه العصر وأوائل الزمن الثالث تمكنت المياه من اختراق الحاجز الجبلي الغربي لما أصابه من تصدغ فنشأ حوض الكنغو تدريجياً واحتله المجرى الأوسط لنهر لكنغو بروافده العديدة كما احتلت الغابة الاستوائية والمستنقعات والبحيرات[1].

(1) أ ـ L. C. King: the marphogogy of the Earch لندن ـ الطبعة الثانية 1967 ـ من ص 256 إلى ص 274.

ب ـ د. عبد المرشد غزاوي: الجغرافيا بين الماضي والحاضر وفي المستقبل دمشق 1973 ـ ص 19- 21.

ويقع الحوض على ارتفاع 300 متر فوق مستوى سطح البحر ويتوسط النهر بعرض 25 كم حاملاً كمية ضخمة من المياه تقدر بنحو 1260كم^3 سنوياً. وقرب مدينة كنشاسا يضيق المجرى حيث لا تبعد ضفتاه الصخريتان الشديدتا الانحدار بعضهما عن بعض بأكثر من 1700 م. وتنتشر هنا الغابة الاستوائية بمستنقعاتها ومناخها الاستوائي الخانق وجوها المظلم حيث تعيش جماعات قليلة متفرقة تكافح الأمراض المتوطنة والحشرات والحيوانات والزواحف الخطرة وهي تمارس الزراعة الميدانية المتنقلة والصيد في ظل حضارة متأخرة دون استفادة تذكر لمياه النهر الجبّار، بينما تتقدم الصحراء الكبرى جنوباً إذ تهاجم رمالها الأراضي الزراعية بمعدل كيلو متر سنوياً فتختفي قرى وأراض كانت خصبة بالماضي القريب.

والتغيير الجغرافي هنا يتمثل في مشروع تحويل مياه الكنغو إلى الصحراء الكبرى بإقامة سد على النهر عند مجراه الضيق قرب ستانيل ڤيل فيتحول الحوض إلى بحيرة كبيرة في نحو أربع سنوات ووفقاً للخريطة المرافقة تندفع مياه البحيرة إلى نهر أوبابنجي الرافد الرئيسي لنهر الكنغو متجهة نحو نهر شاري الذي يصب في بحيرة تشاد وهذه بدورها تتسع لتشغل كل حوض تشاد ويمكن نقل فائض المياه في المستقبل عن طريق مجرى صناعي ليصب من خليج قابس، متتبعاً مجرى نهرياً قديماً.

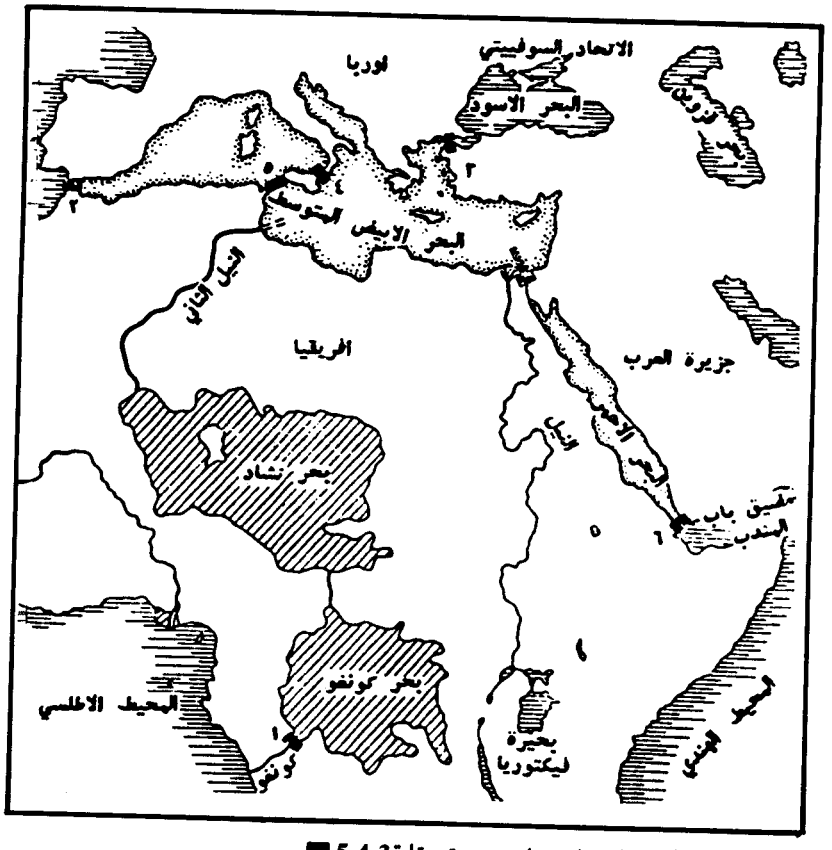

إمكانية تحويل مياه الكنغو إلى الشمال الإفريقي

هذه أمثلة متنوعة لمظاهر التغير الجغرافي في حوض البحر المتوسط حاضراً أو مستقبلاً مبررة مدى أهمية الفكر الجغرافي من تغيير أشكال البيئة لمصلحة الإنسان.

المراجع

1 ـ د. جودة حسنين جودة: أبحاث في جيمسور فولوجيه الأراضي الليبية الجزء الأول ـ 1973 ـ في منشورات الجامعة الليبية ـ كلية الآداب.

2 ـ حسن طه نجم: دراسة في الفكر الجغرافي ـ مجلة عالم الفكر ـ وزارة الإعلام بالكويت ـ المجلد الثاني ـ العدد الثاني ـ يوليه وأغسطس وسبتمبر ـ 1971.

3 ـ سورة الرحمن ـ القرآن الكريم ـ الآيات 19 – 20.

4 ـ سورة النبأ ـ القرآن الكريم ـ الآيات 6-7.

5 ـ د. شريف محمد شريف: تطور الفكر الجغرافي ـ القاهرة ـ 1969.

6 ـ د. عادل راضي: المدخل لدراسة الجغرافيا العملية ـ الدار العربية للكتاب ـ 1984.

7 ـ د. عبد العليم عبد الرحمن خضر: الظواهر الجغرافية بين العلم والقرآن ـ الطبعة الثالثة ـ 1407 هـ : 1987 م ـ الدار السعودية للنشر والتوزيع.

8 ـ د. عبد القادر محمود: نشأة المكتبة العربية الإسلامية وأفضال المسلمين عليها ـ مجلة عالم المعلومات ـ كلية التربية بجامعة الفاتح ـ العدد الأول للسنة الرابعة 1981.

9 ـ د. عبد المرشد عزاوي: الجغرافيا بين الماضي والحاضر وفي المستقبل دمشق 1973.

10 ـ مجلة «آخر ساعة» المصرية ـ العدد 2701 ـ عدد ممتاز ـ 30 يوليو 1986 «ثلاثون عاماً من تاريخ قناة السويس» 1956-1986.

11 ـ د. محمد إبراهيم حسن: دراسات في جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط ـ الإسكندرية 1989.

12 ـ د. محمد إبراهيم حسن: دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ـ من منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ الطبعة الثانية ـ 1976.

13 ـ مصطفى الشهابي: الجغرافيون العرب ـ دار المعارف بمصر ـ القاهرة ـ 1962.

14 ـ ياقوت الحموي: معجم البلدان ـ المجلد الخامس.

15 ـ King. L. C.: the morphology of the Earth لندن ـ الطبعة الثانية ـ 1967.

16 ـ Librairie generale Francaise: Atlas de Poche. الطبعة السابعة 1976ـ باريس.

17 ـ Taylof Griffith: Geography in the twentieth century 3 rd edition – methuen – London 1957.